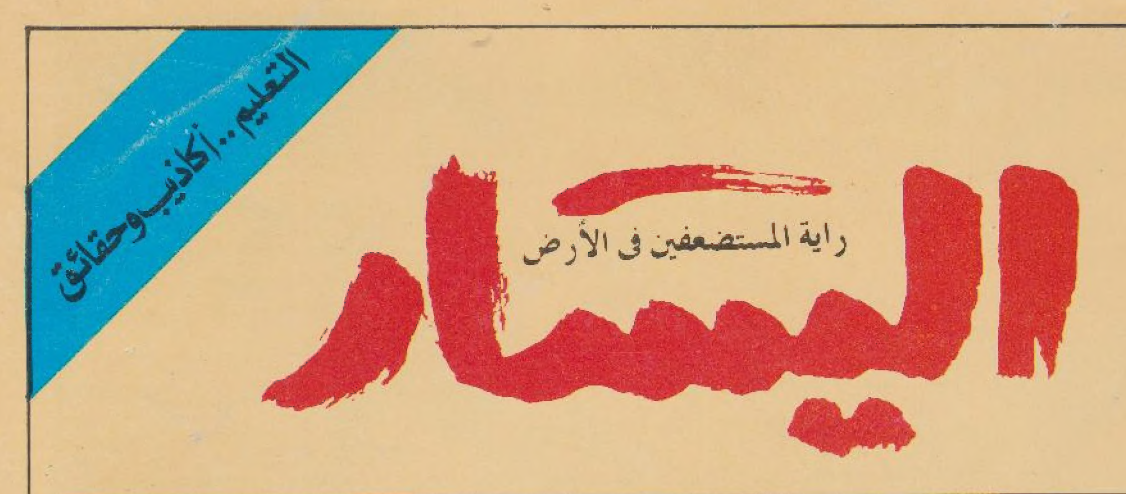
التعليم.. أكاذيب وحقائق



■ العدد السابع والعشرون/ مايو ١٩٩٢م / شوال ١٤١٢هـ/ الثمن جنيه مصرى ■



قانون جديد يطرد ٧ مليون فلاح

من الذى انتهك عرض فتاة العتبة ؟!

٢٠٠ ألف شيوعى روسى يواجهون زحف الرأسمالية

مصر تتدخل فى الانتخابات الاسرائيلية

العرب فى انتظار ضحية جديدة بعد ليبيا



ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية
العدد السابع والعشرون / مايو ١٩٩٢

فى هذا العدد

الامسا ... ت

يصدر هذا العدد فى اليوم الأول من شهر مايو عام ١٩٩٢. ليوافق العيد العالمى للعمال. وطوال الشهر الماضى ونحن نخطط ونجهز لهذا العدد، كنا نبحث بإصرار عن شيئ مبهج نقدمه لقرائنا لنقول لهم... كل عام وانتم بخير.. ولكن.

فى وطننا الصغير مصر، وجدنا شريطا مؤسيا للأحداث. من الخطر الذى يهدد الصناعة الوطنية (قطاع عام وخاص) لحساب السماسرة والأجانب، إلى رفع الأسعار الجديد القادم، إلى البطالة المتصاعدة، إلى قانون طرد المستأجرين فى الريف، إلى التطرف الدينى والجرائم الجنسية، إلى مأساة بيع «الكلى»، إلى تقرير النيابة الأدارية حول الفساد..

وفى وطننا العربى الكبير.. العدوان الأمريكى المتواصل على الأمة والخنوع العربى أمام العدوان، والحصار الذى تمر به ثورة الشعب الفلسطينى.. والتهديد الذى يطال سوريا..

ولاتختلف الصورة كثيرا على إمتداد الكرة الأرضية فى ظل مايسمى بالنظام الدولى الجديد..

وقفز إلى ذهننا السؤال.. هل نخفى الحقيقة على قرائنا ؟!.. هل نستسلم لليأس؟!..

وكانت إجابتنا..لا..وألف لا..

ففى وسط هذا الظلام هناك أكثر من شعاع ضوء.....فى فلسطين مازالت الانتفاضة متواصلة رغم المصاعب والتراجعات..فى ليبيا مازال الشعب والحكم يقاومون ويرفضون الاستسلام. وفى مصر مازلنا صامدين ، وتكسب القوى الوطنية التقدمية أرضا جديدة بقيام الحزب الناصرى.. وسوريا تحاول تخليق تخليق موقف عربى أكثر تماسكا..

حتى فى الاتحاد السوفيتى (سابقا) ، تولد مقاومة ، ويعود شيوعيون حقيقيون هذه المرة وفى الشارع ليقاوموا ويرفضوا ويتضامنوا مع الشعب الليبى والأمة العربية..

وكان علينا أن نمسك بهذا الضوء، ونتشبث به ونؤكد ثقتنا بعمالنا وفلاحينا ومثقفينا ..بأنفسنا.. وباليسار الذى يرفض أن يلقى الراية.

وكل عام وأنتم بخير.

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
محمود الهندى
المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى



اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.
الإدارة والتحرير: ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ - إمبابة جيزة.
ت: ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

موقفنا

الحزب الناصرى والديمقراطية.. والمحليات

حسين عبد الرازق

الحكم الذى أصدرته محكمة الأحزاب بالسماح بقيام «**الحزب الديمقراطى الناصرى**» حدث سياسى هام يستحق الاحتفاء والترحيب. وأول من يحتفى به قوى اليسار وفى القلب منها «**حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى**» و«**الحزب الشيوعى المصرى**» اللذان وقفا منذ البداية مع حق الناصريين فى حزب لهم.

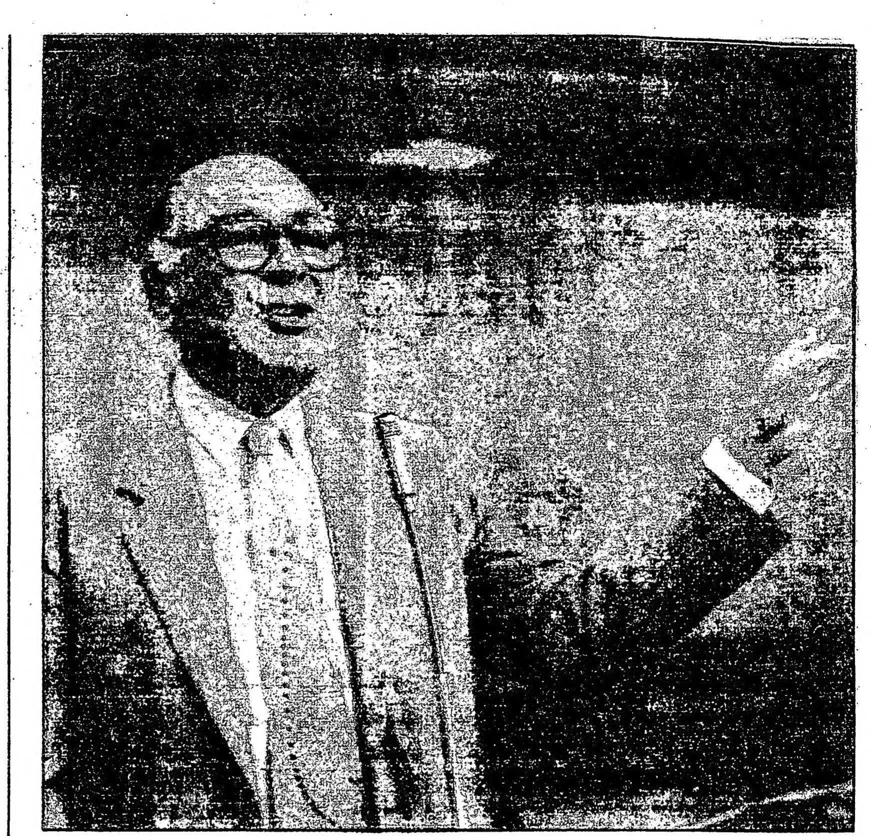
ولقد كان تأسيس الحزب الناصرى معركة طويلة، بدأت مع تكوين المنابر (والتنظيمات) داخل الاتحاد الاشتراكى وتواصلت مع إعلان «**الحزب الاشتراكى العربى الناصرى**» فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨١، ثم عقد مؤتمره الأول فى قاعة جمال عبد الناصر بالمقر المركزى لحزب التجمع... والمحاولة التى قام بها «**كمال أحمد**» وتقدمه بطلب تأسيس حزب ناصرى إلى لجنة الأحزاب ورفض اللجنة للطلب وتأييد محكمة الاحزاب لهذا الرفض.

ومن هنا فالموافقة أخيرا على طلب التأسيس الذى تقدم به «**ضياء الدين داود**» عضو مجلس الشعب عن دمياط، وأحد القيادات الناصرية البارزة، والذى تولى وزارة الشئون الاجتماعية فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وكان عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، وأحد ضحايا انقلاب ١٣ مايو ١٩٧١ الساداتى.. تعتبر حدثا ديمقراطيا فى حد ذاته.

ولكن هذا الحدث لايكتسب أبعاده الديمقراطية كاملة إلا باسقاط كل القيود التى تحول بين قوى أساسية أخرى فى المجتمع، وأحزاب حقيقية موجودة فى الساحة، وبين الوجود القانونى مثل «**الحزب الشيوعى المصرى**» و«**الاخوان المسلمون**».. بينما تخرج إلى الساحة بين الحين والآخر أحزاب كرتونية لاتمثل أحدا، من خلال لجنة الأحزاب ومحكمة الاحزاب. وهو أمر لايمكن تحقيقه إلا بإلغاء قانون الأحزاب الساداتى القائم، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب بلاقيد أو شرط عدا حظر التشكيلات العسكرية.

برنامج للإصلاح الديمقراطى

وقيام تعددية حزبية حقيقية لايعنى وجود ديمقراطية فى المجتمع، ولكنها مجرد خطوة لابد أن تتكامل مع خطوات عديدة أخرى فى مقدمتها **الغاء حالة الطوارئ** التى تخضع لها مصر بصورة متصلة منذ تولى الرئيس حسنى مبارك للحكم فى أكتوبر ١٩٨١ وحتى اليوم، وتعديل قانون الطوارئ بمايفيد حق السلطات الدستورية فى اعلان حالة الطوارئ فى حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، ويقلل من السلطات المطلقة للحاكم العسكرى فى ظل الطوارئ.. **وتعديل الدستور** بما يجعل من الأمة مصدرا حقيقيا للسلطة.. والغاء القانون



ضياء الدين داود

رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، وإطلاق حرية إصدار الصحف ، والغاء تبعية المؤسسات الصحفية لمجلس الشورى تحقيقا لاستقلالها..والغاء التشريعات المقيدة للحريات والمناهضة للدستور، مثل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر بتعديلاته، والمواد التى تنتهك الحريات العامة فى قانون العقوبات (٩٨أ.ب مكرر. ج .د.هـ- والمادة ١٠٢ مكرر- المادة ١٧٤..) ، والقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لتكوين الجمعيات، والقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ الخاص بالحراسة، والقانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية ، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب..**وإصدار قانون يحمى حق الانتماء الحزبى** للمواطنين وحرية تكوين الجمعيات ، **وحق المواطنين فى الاجتماع** والتظاهر والإضراب السلميين، وتنفيذ برنامج لوقف التعذيب وضمان عدم تكراره.

تداول السلطة

ولكن الخطوة الأساسية والجوهرية، والتى تعطى لكل هذه الخطوات بعدها الديمقراطى الصحيح، هى الإقرار القانونى والعملى بتداول السلطة ديمقراطيا عبر صندوق الانتخاب، أى تحقيق إرادة الشعب فى إنتخابات حرة نزيهة وديمقراطية.

فمما يؤسف له أن كافة الانتخابات **التى جرت فى مصر منذ بدء تجربة التعدد الحزبى مزورة بدرجة أوكانت بأخرى**، لافرق فى ذلك بين إنتخابات ١٩٧٦ أو ١٩٧٩ أو ١٩٨٤ أو ١٩٨٧ أو ١٩٩٠ فحتى تلك الانتخابات الأخيرة ، والتى توقع الجميع أن لايلجأ الحكم للتزوير نتيجة امتناع كافة الأحزاب المعارضة- عدا حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى- عن خوض المعركة ، حيث اكتفى بتقديم ٣٢ مرشحا فقط، ولم يزد عدد المعارضين الذين خاضوا المعركة كمستقلين عن هذا العدد.. والتى قيل عنها بعد الانتخابات أنها لم تشهد تزويرا، سرعان ما دمغتها تحقيقات محكمة النقض التى توالت مقررة بطلان الانتخابات لما شابها من تدخل وتزوير وتلاعب وتفضيل فى عشرات من الدوائر الانتخابية.

وقضية الانتخابات وديمقراطيتها ليست قضية مؤجلة كما قد يتصور البعض، استنادا إلى أن مدة هذا المجلس تنتهى عام ١٩٩٥. فليس هناك ضمان بأن يستمر المجلس حتى نهاية مدته، خاصة وأن هناك طعنا جديا آخر بعدم دستورية القانون الذى أجريت على أساسه هذه الانتخابات مطروحا على المحكمة الدستورية العليا.

ولكن الأهم أننا سنشهد فى سبتمبر القادم معركة انتخابية لاتقل أهمية عن معركة انتخابات مجلس الشعب، وهى انتخابات المجالس المحلية، والتى أعلنت كافة الاحزاب السياسية عزمها على خوضها فالمحليات ترتبط بالحياة اليومية للناس. وغياب مجالس ديمقراطية صحيحة على المستوى المحلى أدى إلى انتشار قاتل للفساد فى المحافظات والمدن والقرى، والى تجاهل مصالح الناس اليومية والتلاعب فى توزيع المساكن واحتياجات الناس الحياتية.

ولايمكن السماح بالتزوير مرة أخرى فى هذه الانتخابات

من هنا أهمية أن تكون هذه الخطوة الديمقراطية التى أملت قيام «**الحزب الديمقراطى الناصرى**» بداية لحملة سياسية وجماهيرية وبرلمانية لتوفير الضمانات القانونية والمادية لنزاهة الانتخابات ، وهو مايتحقق فى «مشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية» الذى أعدته لجنة من الاحزاب السياسية، وتحملت الهيئة البرلمانية لحزب التجمع مسئولية تقديمه لمجلس الشعب فى هذه الدورة.

فصدور هذا القانون هو الضمانة الأساسية لانتخابات عامة نزيهة. والتقاعس عن العمل من أجل اصداره قبل انتخابات المحليات تفريط فى حقوق الشعب ومصالحه، وقبول بالتزوير مرة أخرى.. وتسهيل الطريق أمام نمو الضعف وانتشاره وسيادته.

الجو السياسى

مواجهة بين "اليمين".. و"اليسار"
حول العلاقة بين المالك والمستأجر

اتفاق جديد بين الصندوق وحكومته فى نوفمبر :
ارتفاع جديد لأسعار البنزين والكهرباء
وإلغاء الدعم عن السكر والزيت والدقيق

أكدت الحكومة فى مذكرة لصندوق النقد الدولى التزامها ببرنامج «الاصلاح الاقتصادى» واطلاق حرية الأسعار والتجارة الخارجية وصولا للأسعار العالمية! قالت المذكرة التى حملها وفد مصر فى اجتماعات محافظى البنوك مع مديرى الصندوق بواشنطن أنه بحلول عام ١٩٩٥ سيتم الانتهاء من الوصول بأسعار الطاقة للأسعار العالمية نرفع أسعار **البنزين مرة أخرى** مع بداية العام الحالى القادم ١٩٩٢/١٩٩٣ بنسبة ٢٥٪ وأسعار شرائح **الاستهلاك الكهربائى** التجارى بواقع ٣٠٪ والمنزلى ١٥٪ . كما أن السلع المتبقية فى قوائم السلع المدعومة وأهمها **«السكر- الزيت- الدقيق»** سيتم إطلاق أسعارها خلال عامين بنسبة ٨٠٪ إلى ٩٠٪

وتشير الحكومة فى مذكرتها أن برنامج الاصلاح بدأ ولاتراجع عنه، ففى مجال «تحرير» التجارة الخارجية خاصة الاستيراد ، فقد تم إخراج مايقرب من ٦٠٪ من القوائم السلعية والنسبة المتبقية يجرى بحث جدول تنفيذها مع اختيار النظام المناسب تدريجيا لتلافى الأضرار المتوقعة على الصناعة والمنتجات المحلية. وبخصوص الاستثمارات فالقائمة السلبية مستمرة حتى عام ١٩٩٣ فقط، وسيتم الغائها تماما على أن يتم فتح الباب أمام القطاع الخاص كلية فى كل المجالات من عام ١٩٩٣.

كشفت المذكرة أن معدلات تخفيض عجز الموازنة والوسائل الكفيلة بذلك مازالت محل خلاف بين الصندوق والحكومة. **فالصندوق يطالب بالوصول بالعجز الى ٧٪ كشرط لإقرار الاتفاق الجديد فى نوفمبر القادم**،بينما ترى الحكومة أن التدرج هو أفضل وسيله ولم تحدد نسبة لذلك، ونفس الموقف بالنسبة لقضية العجز بميزان المدفوعات.

وهناك خلاف أيضا حول أذون الخزانه خاصة قصيرة الأجل، نظرا لما تحمله من أعباء فى زيادة حجم الدين الناتج عنها.

يذكر أن الوفد برئاسة د.صلاح حامد يجرى فى واشنطن عملية تقييم شاملة لبرنامج الإصلاح المتفق عليه منذ أبريل ١٩٩١، وفى ضوء نتائج ذلك سيتم الاتفاق على فحوى الاتفاق الجديد فى نوفمبر القادم.

حسنى مبارك



يتوقع أن تشهد الأسابيع القادمة مواجهة حادة بين المستأجرين للأراضى الزراعية، والحكومة والحزب الوطنى وتحالف الأحزاب اليمينية.. ومواجهة ثانية داخل مجلس الشعب بين الأغلبية الحكومية والمعارضة بقيادة خالد محيى الدين وأعضاء الهيئة البرلمانية لحزبى التجمع والناصرى.

وكانت المعركة قد بدأت فى السبعينات عندما طالب **حزب مصر العربى الاشتراكى (ومن بعده الحزب الوطنى الديمقراطى)** بإلغاء القانون الذى أصدرته ثورة ٢٣ يوليو لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين بغرض حماية صغار الملاك والمستأجرين، والتى استقرت فى الريف طوال هذه السنوات وحققت نوعا من التوازن الاجتماعى وتجنبا لتفجر الصراعات والعنف

وانضم حزب الوفد بعد ذلك إلى هذه الدعوة وكان صوته أعلى وأعنف، بل واتهم الحكومة بالتقاعس عن إلغاء هذا القانون، وطرد المستأجرين الذين اغتصبوا أراضى الملاك!

ولم تنجح الحكومة ولاحزبها فى إصدار هذا القانون أمام المعارضة العنيفة لجموع الفلاحين، وموقف أحزاب اليسار **«حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» و«الحزب الشيوعى المصرى» و«الحزب الناصرى»**.

وفى كل فترة تحاول الحكومة تجديد المحاولة، ثم تتراجع أمام الخوف من انفجار العنف الاجتماعى فى الريف.

ولكن.. وعقب الاتفاق بين الحكومة وصندوق النقد الدولى، التزمت الحكومة «بتحرير» العلاقات بين الملاك والمستأجرين فى الارض الزراعية والمساكن. وقدرت الحكومة أن البدء بالعلاقة فى الأرض وتحقيق نجاح فيها سيكون مقدمة طبيعية لتطبيق نفس القواعد على المساكن.

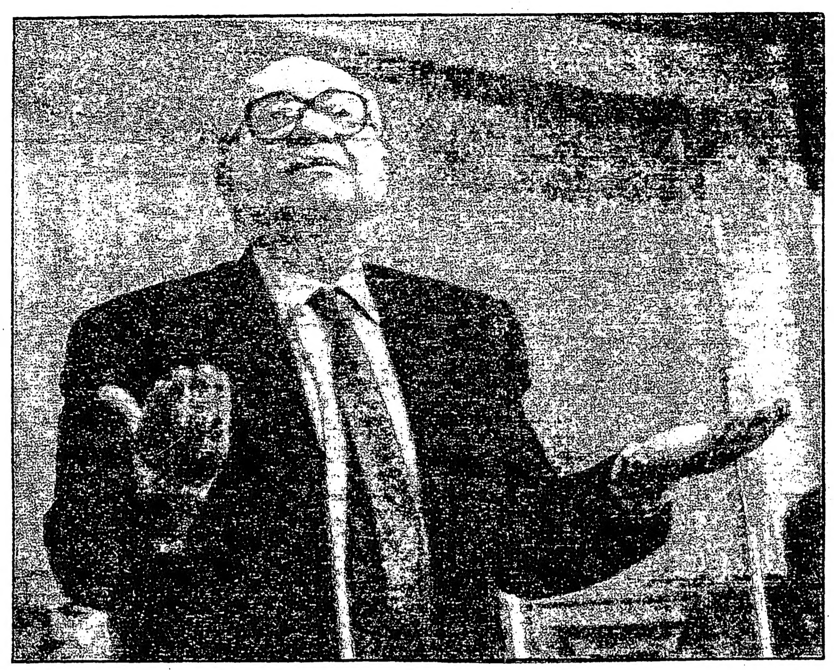
وبدأت المحاولات مع بداية الدورة البرلمانية السابقة وقامت خطتها على محاولة الوصول إلى اتفاق مع كافة الأحزاب الرسمية، **وبصفة خاصة «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» باعتباره قوة المعارضة السياسية الرئيسية على الساحة** التى ترفض طرد المستأجرين تحت أى شعار كان ،وأيضا الحزب الوحيد الممثل فى البرلمان هذه الدورة.. وكان هذا المنهج من الحزب الوطنى خروجا على المألوف، واستثناءا غير قابل للتكرار. فكافة المشاريع الأخرى، والممارسات التى لاتقل أهمية وإن لم تزد- تتم بعيدا عن أى حوار أو محاولة للاتفاق مع أحزاب المعارضة.

وعارض التجمع مشروع الحكومة أمام لجنة الزراعة فى مجلس الشعب خلال جلسات الاستماع التى عقدت لهذا الموضوع.. وطرح المبادئ التى تحكم موقفه لتعديل هذه العلاقة. وقدم حلولا للمشاكل التى ظهرت فى الفترة الأخيرة.

وفى المؤتمر العام الثالث للحزب شغلت قضية الزراعة والفلاحين المصريين مساحة واسعة من مناقشات اللجنة السياسية والمؤتمر.

وأصدر المؤتمر قرارا ينص على:

- الوقوف ضد مايسمى «تحرير الزراعة » والتمسك بالدورة الزراعية، والحفاظ على الدور الذى تؤديه الجمعية التعاونية الزراعية فى تمويل الانتاج الزراعى وتسويقه.
- إنشاء بنك تعاونى زراعى ،وعودة



خالد محيى الدين

التعاون بشكله الصحيح الديمقراطى، والتمسك باستقلال الحركة التعاونية.

- استمرار الدولة فى دعم مستلزمات الانتاج الزراعى.
- الدعوة إلى وضع تركيب محصولى جديد لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء باعتباره الطريق للخروج من إطار التبعية الأجنبية.
- الدفاع عن علاقة صحيحة ومستقرة بين المالك والمستأجر طبقا للأسس التالية:

١- عدم جواز طرد المستأجر من الأرض تحت أى إسم طالما يوفى بالتزاماته قبل الارض والمالك..

٢- رفض تحويل الايجار النقدى إلى ايجار بالمزارعة إلا بموافقة الطرفين.

٣- التمسك بمبدأ الامتداد القانونى لعقد الايجار.

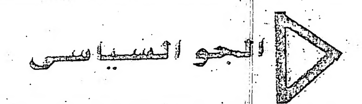
٤- إعادة النظر فى القيمة الايجارية بصورة متدرجة، لتحقيق عائد مواز لجهد المستأجر وأسرته طوال العام، وقيمة ايجارية عادلة للمالك.

٥- انشاء صندوق يتم تمويله من الفروق بين أسعار المحاصيل وأسعار التصدير، يقوم بدفع ثمن الأرض للمالك الصغير فى حالة رغبته فى بيعها، وتمليكها للمستأجر على أن يسدد قيمتها على أقساط طويلة الآجل.

ودعوة هيئات الحزب وأجهزته وإعلامه لإعلان هذه الأسس وحشد الفلاحين وراءها والدفاع عنها. وتكليف الهيئة البرلمانية للحزب بطرح هذا الموقف ، والسعى- قدر الطاقة- لإقراره، وبصفة خاصة «عدم جواز طرد المستأجر من الأرض» و«رفض تحويل الإيجار النقدى إلى ايجار بالمزارعة». وتفويضها مع أمانة الفلاحين باللجنة المركزية فى تقديم واقتراح التعديلات الضرورية على مشروع أو مشاريع القوانين التى تقدم إلى مجلس الشعب، لتوفير أكبر حماية ممكنة للفلاحين، وضمان استقرار العلاقة بين المالك والمستأجر، فى ضوء ميزان القوى الراهن.

اتفاق.. ومعارضة

وتنفيذا لهذا القرار شارك وفد من الحزب ضم «**خالد محيى الدين- لطفى واكد- محمد عراقى- د. ماهر عسل- على عبد الحفيظ- د. احمد حسن**» فى اجتماع للاحزاب ضم «**الوطنى- التجمع- الوفد- العمل- الأحرار**».



واتخذ الحوار في الجلسة الاولي شكل المجابهة بين وفد التجمع، والأحزاب الأخرى.

وأمكن في الاجتماع التالي- نتيجة لموقف التجمع وتحرك عشرات الألوف من الفلاحين- التوصل إلى مبادئ للاتفاق بين الاحزاب تقوم على استمرار العلاقة الايجارية الحالية بين ملاك الأرض والمستأجرين، مع امتداد عقد الايجار لورثة المستأجر العاملين بالزراعة، ورفع الايجار الى ٢٢ مثل الضريبة، أو تطبيق نظام المزارعة بنسبة ٥٠٪ اذا اتفق الطرفان على ذلك، وحق المالك فى بيع الارض واخراج المستأجر مقابل حصوله على ٢٥٪ من قيمة البيع. وتمسك حزب التجمع بأعطاء أولوية للمستأجرين فى الشراء مع انشاء صندوق لإقراضه وتقسيط القرض على ٣٠ سنة. وطلبت الحكومة تأجيل هذه النقطة لبحثها حيث تحتاج إلى قانون خاص كما قال د. يوسف والي.

وأثار الاعلان عن هذه المبادئ ردود فعل مختلفة.

فرئيس الجمهورية طلب عدم التقدم بأى مشروع دون التأكد من دستوريته. ولم يوضح ماهى النقطة التى تثير قضية الدستورية. وأشارت دوائر حكومية أن هناك اعتراضا على قضية تعويض المستأجر بربع قيمة البيع لعدم دستوريتها

وشن حزب الوفد الذى لم يشارك فى الاجتماع الثانى- حملة ضد هذه التعديلات فى صحيفته واتخذ موقفا منحازا ضد المستأجرين.

وأعلن حزب العمل مطالبته بقصر العلاقة بين المالك والمستأجر على نظام المزارعة والغاء الايجار النقدى، وأن يكون البيع فى حدود نصف الأرض التى يملكها كل مالك، وأن يقوم بنك (بنك الائتمان- البنك العقارى- بنك ناصر الاجتماعى، البنوك الاسلامية) بمساعدة المستأجرين.

وأعلن حزب مصر الفتاة (لم يدع للمشاركة فى الحوار) عن رفضة لمشروع القانون ومبادئ هذا الاتفاق.

وجاءت ردود فعل الفلاحين- عبر آلاف البرقيات، وعدد من المؤتمرات المحلية التى عقدها حزب التجمع- رافضة تماما لبيع الأرض خالية من المستأجرين، دون ربطها تماما بتوفير قروض للمستأجرين وبفوائد منخفضة. وطالب آخرون بأن يكون نصيب المستأجر فى حالة البيع ٥٠٪ واعترضوا على نظام المزارعة وعلى ارتفاع الايجار بصورة كبيرة ودفعة واحدة وناقشت الامانة العامة لحزب التجمع كل هذه التطورات ،وأكدت الالتزام بالموقف الذى أعلنه الحزب فى المؤتمر العام الثالث «**ودعم التحركات الفلاحية المختلفة للمساعدة فى الضغط على الحكومة والحزب الوطنى (،ومجلس الشعب) لتعديل المشروع فى الاتجاه الذى طرحه حزب التجمع وخاصة ربط البيع بأولوية شراء المستأجر للأرض من خلال قروض من صندوق خاص أو أحد البنوك**».

وعادت الامانة المركزية لتقرر فى ١٥ أبريل الماضى.. «التأكيد أن موقف التجمع كان ومايزال يقوم على أساس القرار الصادر من المؤتمر العام الثالث.. وأن النقاط التى تم الاتفاق عليها فى لقاء الاحزاب، ماهى الامشروع حد أدنى قابل للتطوير وليست هى موقف التجمع النهائى. وأهمية أن يتضح ذلك من كافة التحركات الحزبية مع الفلاحين وفى الاعلام الحزبى. وأن مناقشة موضوع العلاقة بين المالك والمستأجر لايمكن أن يتم بعيدا عن المشكلة الزراعية، وهى أساس الازمة . وهناك رؤية متكاملة جاهزة فى ردنا على بيان الحكومة..»

ومنذ أيام نشر مشروع القانون الذى أعده وزير الزراعة وتقدم به الى مجلس الوزراء، وهو مشروع يلتزم باتفاق الاحزاب الا فى نقطتين..

- عدم الاشارة الى موضوع البنك الذى سيقرض المستأجرين لشراء الأرض
- استبدال القيمة التى سيحصل عليها المستأجر عند البيع من ٢٥٪ من الثمن الى ٢٠٠ ضعف الضريبة العقارية

ومازالت المواجهة مشتعلة حول هذه القضية الملتهبة.

الحزب الشيوعى المصرى: لا.. لطرد المستأجرين وصغار الملاك

.. وأصدر المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى فى ١٨ أبريل الماضى ،بيانا جاء فيه..«منذ أيام أحال الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الى مجلس الوزراء مشروع القانون الجديد للعلاقة بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية.. والذى نص على حق المالك فى انهاء عقد الإيجار وإخلاء المستأجرين من الأراضى المؤجرة فى عدة حالات من بينها «إذا رغب المالك فى بيع الارض المؤجرة.. ويصدر الحكم بإخلاء المستأجر للأرض اذا أودع المؤجر قيمة ٢٠٠ مثل الضريبة العقارية السارية بخزينة المحكمة المختصة عند رفع الدعوى»، أى أن نسبة التعويض التى كان مقترحا ان يحصل عليها المستأجر عند البيع(٢٥٪) قد تم تخفيضها إلى

الحزب الشيوعى المصرى	الحرية للوطن الديمقراطية للشعب الخبز للفقراء [illegible]

لا ... لطرد المستأجر وصغار الملاك

أعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء فى بيانه أمام مجلس الشعب يوم ٢٠ نوفمبر الماضى أن الحكومة تعتزم التقدم بمشروع قانون لتعديل العلاقة بين المالك والمستأجر فى الارض الزراعية خلال هذه الدورة ، وفقا للاتفاق الذى تم بين الحزب الوطنى والاحزاب السياسية الاخرى ، والذى يتضمن طبقا لما أعلنه رئيس الوزراء :

- تترك العقود الجديدة التى تتم بعد صدور هذا القانون حرة على أساس قاعدة العقد شريعة المتعاقدين والعرض والطلب .
- استمرار العمل بالعقود القائمة ، على أن ترفع الايجارات الى ٢٢ مثل الضريبة (ويعاد النظر فيها بعد ٣ سنوات) ، أو يطبق نظام المزارعة بنسبة ٥٠٪ .
- من حق المالك بيع الارض الزراعية خالية طبقا لسعر السوق ، على أن يكون للمستأجر الاولوية فى الشراء ، ويحصل المستأجر على ٢٥٪ من قيمة البيع ، ويمنح المستأجر فى حالة البيع مهلة عام من تاريخ صدور القانون لاخلاء الارض ، او الى نهاية السنة الزراعية ايهما أبعد .
- اعطاء المستأجر الذى يترك ارضه الاولوية فى تملك اراضى جديدة مستصلحة .

ومنذ أيام أحال الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الى مجلس الوزراء مشروع القانون الجديد للعلاقة بين المالك والمستأجر للارض الزراعية .. والذى نص على حق المالك فى انهاء عقد الايجار واخلاء المستأجرين من الاراضى المؤجرة فى عدة حالات من بينها " اذا رغب المالك فى بيع الارض المؤجرة .. ويصدر الحكم باخلاء المستأجر للارض اذا أودع المؤجر قيمة ٢٠٠ مثل الضريبة العقارية السارية بخزينة المحكمة المختصة عند رفع الدعوى " . أى ان نسبة التعويض التى كان مقترحا ان يحصل عليها المستأجر عند البيع (٢٥٪) قد تم تخفيضها الى أقل من النصف فى مشروع الحكومة .

[illegible] المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى فى دورة اجتماعاته الاخيرة هذه القضية الهامة والتى تمس حياة ٧ مليون فلاح مصرى وعدد كبير من صغار الملاك ، ولفت الى اعتبارات الحقائق التالية :

- أن جملة المساحة المؤجرة [illegible] فدانا وتمثل [illegible]٪ من اجمالى مساحة الارض الزراعية التى تبلغ [illegible] فدان .
- وعدد العقود الايجارية (المستأجرين) [illegible] مما يعنى ان عدد المستأجرين وأسرهم يتعدى ٧ مليون مواطن ، ومن بين هؤلاء [illegible] مستأجرا ليس لهم اراضى مملوكة ولا يوجد لهم دخل آخر غير الزراعة ويستأجرون مساحة قدرها [illegible] فدان .
- وأن ملاك هذه الاراضى المؤجرة لا يمارسون الزراعة وأن نسبة ٩٥٪ ملاك غائبين لا علاقة لهم بالارض .
- ان مشروع القانون الذى اعدته الحكومة وتنوى ان تتقدم به الى مجلس الشعب ، سواء فى صورته الاخيرة - كما اعده وزير الزراعة - او صورته التى أعلن عنها رئيس الوزراء ، يؤدى عمليا الى طرد المستأجر وتشريد مايقرب من ٧ مليون فلاح . فالتعويض المقترح ، سواء كان ربع قيمة [illegible]

أقل من النصف فى مشروع الحكومة.

وقد ناقش المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى فى دورة اجتماعاته الاخيرة، هذه القضية الهامة والتى تمس حياة ٧ مليون فلاح مصرى وعدد كبير من صغار الملاك، واضعا فى اعتباره الحقائق التالية:

* إن مشروع القانون الذى اعدته الحكومة وتوشك ان تتقدم به إلى مجلس الشعب، سواء فى صورته الاخيرة- كما اعده وزير الزراعة- أو صورته التى أعلن عنها رئيس الوزراء، يؤدى عمليا إلى طرد المستأجر وتشريد مايقرب من ٧ مليون فلاح. فالتعويض المقترح، سواء كان ربع قيمة البيع أو ٢٠٠ ضعف الضريبة العقارية، يتجاهل حقائق هامة فى مقدمتها، أن المستأجرين اقترضوا قروضا كبيرة من بنك التنمية والائتمان الزراعى، وبعضهم دفع خطوات ضخمة من أجل الحصول على عقود ايجار من المالك، وأن ارتفاع ثمن الارض حاليا يعود الى الجهد الذى بذله فيها المستأجر واسرته طوال ٢٠ أو ثلاثين أو اربعين عاما.

كذلك فإعطاء المستأجر الذى يجبر على ترك الارض التى كانت فى حيازته، على وعد باعطائه الاولوية فى الحصول على أراضى مستصلحة، يتجاهل عمدا الاستثمارات الهائلة التى تحتاجها مثل هذه الأراضى لاستزراعها، والتى لاتتوفر لهؤلاء المستأجرين. ويهدر مشروع القانون مبدأ قانونيا هاما ومستقرا عندما يلجأ الى تطبيق التعديل بأثر رجعى.

باختصار فان المشروع بصورته الحالية سيؤدى إلى طرد قطاع كبير من العمالة الزراعية ليس لها من دخل حقيقى سوى الزراعة.

* توافق جميع الاطراف على ضرورة رفع القيمة الايجارية. وقد تم رفع القيمة الايجارية عدة مرات عام ٧٦ وعام ١٩٨٦. ولكن رفعها بأكثر من الضعفين (من ٧ أمثال الضريبة إلى ٢٢ ضعفا) مرة واحدة، فيه عدوان واضح على المستأجرين الذين يبذلون الجهد الأساسى فى العملية الانتاجية.

* ان المستفيد الأساسى من هذه العملية هم كبار الملاك والشركات الاجنبية، الذين سيعملون على استغلال رغبة الملاك الصغار القانتين فى بيع اراضيهم بسعر مرتفع، لتجميع هذه الاراضى وزراعتها بالمحاصيل التصديرية لزيادة ريعهم من الارض، مماسيؤدى فى النهاية الى المضاربة فى الأراضى الزراعية والاتجار فيها، واستبدال المحاصيل الغذائية بالمحاصيل التصديرية، واتساع حجم الفجوة الغذائية.

ويؤكد المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى، **موقفه الثابت القائم على رفض طرد المستأجرين والإخلال بالعلاقات المستقرة والعادلة القائمة فى الريف**، وبالتالى رفضه لهذه التعديلات المقترحة، ويعلن تمسكه باجراءات التعديلات الضرورية والصحيحة فى القانون **لصالح المالك الصغير والمستأجر معا، ولصالح الزراعة المصرية والانتاج القومى**.. والتى يمكن تحقيقها على الأسس التالية:

١- عدم جواز طرد المستأجر.

٢- حق المالك فى بيع أرضه، على أن تكون الاولوية للمستأجر وبالسعر السائد فى السوق، بشرط أن يتم دفع ثمن الارض من بنك أوصندوق خاص، ويسدد المستأجر الثمن على فترة طويلة وبفائدة محدودة. ويكون للمستأجر فى جميع الاحوال ٢٥٪ من ثمن البيع مقابل جهده وجهد أسرته طوال مايزيد عن ربع قرن.

وفى حالة رفض المستأجر للشراء على هذه الأسس، يكون للمالك الحق فى البيع لمن يريد.

٣- التدرج فى رفع القيمة الايجارية، ويكتفى برفعها فى المرحلة الحالية إلى ١٤ ضعف الضريبة (مضاعفتها) على أن يعاد النظر كل ٥ سنوات. او رفعها سنويا بنسبة ٢٠٪ آخذين فى الاعتبار ان الضحية الحقيقية لرفع القيمة الايجارية هم المستهلكون والمستأجرون.

٤- عودة لجان فض المنازعات الزراعية كلجان ذات طابع قضائى شعبى قادر على حل المشاكل بين الملاك والمستأجرين.

٥- امتداد عقود الإيجار لورثة المستأجر العاملين بالزراعة.

إن الحزب الشيوعى المصرى- حزب العمال والفلاحين والمنتجين عامة- اذ يعلن رفضه لمشروع الحزب الوطنى.. الذى سعى منذ السبعينيات لالغاء الاصلاح الزراعى، وطرد المستأجرين، وتسليم الأرض لكبار الملاك والشركات الاجنبية (الاسرائيلية خاصة)، ويسعى اليوم لتنفيذ ماعجز عنه طوال عشرين عاما تنفيذا لتعهداته لصندوق النقد الدولى، يدعو اعضاءه ومناصريه والأحزاب التقدمية خاصة حزب التجمع والحزب الناصرى، وجماهير الفلاحين للتحرك بكافة الوسائل الديمقراطية لوقف هذه المؤامرة.. والتى تنذر بتفجر العنف الاجتماعى فى الريف.

وليكن شعارنا..«**لا لطرد المستأجر وصغار الملاك من الارض**».. وهو شعار يتفق مع المرحلة الهامة التى نمر بها ولاتعارض مع شعارنا الدائم «الارض ملك لمن يزرعها».

أزمة جديدة لشركات المقاولات العامة أمام مجلس الوزراء

طالبت الشعبة العامة للمقاولات. د. عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بضرورة التدخل لوقف الحجز على شركات المقاولات العامة وقد بدأ بالحجز على إحدى الشركات الكبرى الأسبوع الماضى نظير مديونية ١٦٥ مليون جنيه لاحد البنوك الوطنية فى الوقت الذى أصبحت فيه الحكومة المصرية مديونة وعليها مستحقات لشركات المقاولات تصل إلى مايقرب من ٢ مليار جنية مصرى مما يهدد الشركات العامة للمقاولات بالتوقف عن عمليات الانشاءات والمشروعات الحكومية ومشروعات الإسكان.

كانت لجنة الاسكان بمجلس الشعب برئاسة (السيد سرحان) قد اعدت تقريرا حول موقف مشكلة الإسكان والشركات العامة للمقاولات .

التعليم بين الأكاذيب والحقائق

د. عبد العظيم انيس

عندما يأتى وزير تعليم جديد ويكتشف مدى سوء أحوال التعليم فى مصر يدلى بتصريحات لاتنقصها الصراحة عن سوء الحال، وهو فى الغالب يريد أن ينبه إلى ثقل العبء الذى ألقى على عاتقه والحاجة إلى دعمه سواء من الدولة أو الرأى العام. والوزير الجديد لايضيره بطبيعة الحال أن يتحدث فى أيامه الأولى بصراحة وأن يواجه الرأى العام بالحقيقة لأنه ليس مسئولا عما حدث فى التعليم قبل تعيينه.

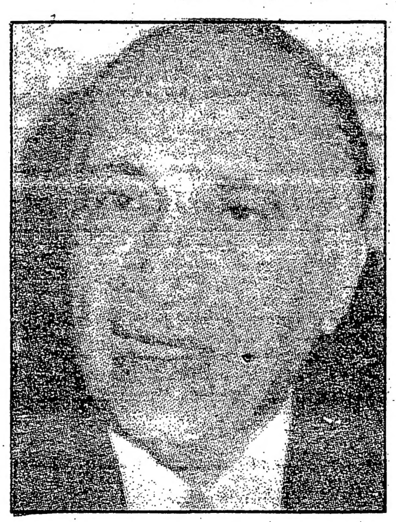
ولكن عندما تمضى السنون على الوزير وهو فى كرسى الوزارة تبدأ تصريحاته تأخذ طابعا دفاعيا، وبالتدريج يختفى اتجاه المصارحة الذى ميز أيامه الأولى، وتجتهد هذه التصريحات فى أن تجمل الصورة وتنكر الوقائع، فإذا كانت البيانات لاتساعد على هذا فلا مانع من تزييف معنى هذه البيانات حتى ولو ورد هذا التزييف فى وثائق رسمية للدولة مثل الخطة الخمسية الصادرة عن وزارة التخطيط.

لقد كان هذا هو الوضع فيما يتعلق **بالدكتور فتحى سرور** مثلا. فعندما وصل إلى كرسى الوزارة لم يحاول فى تقرير الاستراتيجية الصادر عام ١٩٨٧- وكان الوزير حديثا فى منصبه- أن يخفى شيئا من الصورة السيئة التى كان عليها التعليم آنذاك. فهو يعترف مثلا فى هذا التقرير أن هناك ٢٧٨٩ مدرسة ابتدائية فى حاجة إلى إصلاح، وأن هناك ٩٥٩ مدرسة ابتدائية آيلة للسقوط، وهناك فى التعليم الاعدادى ٦٤٤ مدرسة فى حاجة إلى إصلاح، ٧٢ مدرسة آيلة للسقوط. كما ينص تقرير الاستراتيجية على أن هناك ٧٢٩ مدرسة ابتدائية لاتصلها مياه شرب من مصادر صحية، ٦٩٢ مدرسة ابتدائية ليس بها مرافق صحية أصلا. أما فى التعليم الاعدادى فهناك ٢٣٣ مدرسة ليس بها مرافق صحية أو أن مرافقها الصحية ليست صالحة للاستعمال. كما يذكر التقرير أن عدد المدارس الابتدائية التى تعمل بنظام الفترتين أو الثلاث فترات يوميا يصل إلى ٨٧٧٢ مدرسة بنسبة ٦٨٪ من مدارس الحكومة.

هذه إذن بعض جوانب الصورة عندما استلم د. فتحى سرور وزارة التعليم فهل تحسنت الصورة بشكل أساسى عندما تركها؟

سنحاول فى الاجابة على هذا السؤال أن نقرأ تصريحات الوزير الجديد د. حسين كامل بهاء الدين وأن نبحث بعض الاحصاءات الرسمية سواء تلك التى تصدر عن الوزارة فيما يتعلق بأعداد التلاميذ، أو عن الجهاز المركزى للتعبئة والأحصاء عن تعداد السكان لعام ١٩٨٦ وتوزيعهم على فترات العمر المختلفة.

د. حسين كامل بهاء الدين



لقد أدلى الوزير الجديد بعدة تصريحات صريحة آخرها ماقاله فى ندوة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة يوم ٢٦/٣/١٩٩٢ والتى نشر الاهرام تقريرا عنها فى اليوم التالى. وأخطر مافى هذا التقرير أن الوزير اعترف صراحة أن الارقام **(البيانات) التى كانت تعلن عن التعليم غير صحيحة!** وربما يذكر بعض القراء المهتمين بقضية التعليم أننى فى مقالات نشرت فى صحيفة الاهالى أو فى كتاب (إصلاح للتعليم أم مزيد من التدهور) الصادر عام ١٩٨٨ كنت قد طعنت فى بعض البيانات المتداولة فى تصريحات المسئولين أو فى التقارير الحكومية عن التعليم

لقد قال الوزير فى ندوة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية إن فى مصر **٢٥ ألف** مدرسة وأن **٧٥٪ من هذه المدارس غير صالحة لأن تحفظ وتصون كرامة التلميذ**. والاشارة المتعلقة بكرامة التلميذ هنا واضحة الدلالة لأن تلك المدارس ليس بها مرافق صحية أو مياه نظيفة للشرب وبعضها تطفح فيها مياه المجارى. كما كان الوزير صريحا من قبل عندما قال فى تصريحات لصحيفة الوفد- فى الايام الأولى لتعيينه وزيرا- **إن مجانية التعليم ليس لها وجود ومن المفيد أن نعترف بهذه الحقيقة.**

لقد ادعى تقرير وزارة التخطيط و مشروع خط (٨٧/١٩٨٨-٩١/١٩٩٢) أن نسبة الإلزام قد وصلت فى التعليم الابتدائى إلى ٩٦٪ وأنها سوف ترتفع إلى ٩٦ر٩٩٪ فى نهاية الخطة.. وبالطبع فوزارة التخطيط إنما تردد أكاذيب وردت فى تقارير وزارة التعليم المرسلة لها، إلا أن الوزير الجديد يقول فى الندوة المشار إليها من قبل **إن نسبة الالزام لاتزيد عن ٨٠٪ وأن الارقام التى سبق إعلانها غير صحيحة.**

ولقد ساعدت الأرقام التى كانت تذاع من

قبل فيما يتعلق بالالزام- دون توضيح لماهية المقصود من هذا التعبير - على تشويش الصورة فى ذهن المتابعين لقضايا التعليم. وربما كان من الأنسب- إذا أردنا استجلاء صورة التعليم الاساسى الحقيقية- أن نركز على مؤشر واحد بسيط وفى متناول الحكومة وإن كانت تتجنب دائما الاشارة إليه. هذا المؤشر هو مايعرف فى أدبيات التعليم باسم «معدل القيد» onrollnemt ratio لكل مرحلة، وهو النسبة بين عدد تلاميذ تلك المرحلة وبين عدد السكان الذين تقع أعمارهم فى سن تلك المرحلة. فمعدل القيد فى التعليم الاساسى هو النسبة بين عدد التلاميذ الموجودين فى المرحلة الابتدائية والمرحلة الاعدادية وبين عدد سكان مصر الذين تقع أعمارهم فى الفترة (٦- ١٥ سنة).

والحاصل أنه وفقا لبيانات إدارة الاحصاء بوزارة التعليم فأن مجموع تلاميذ مرحلة التعليم الاساسى لعام ١٩٩١/١٩٩٢ هو ٩ر٩ مليون تلميذ. فكم عدد أطفال مصر الذين تقع أعمارهم اليوم فى الفترة (٦-١٥ سنة)؟

ليس هناك رقم جاهز للاجابة على هذا السؤال فى الجهات الحكومية ولكن حسابه أمر سهل فوفقا لتعداد عام ١٩٨٦ نجد أن عدد أطفال مصر الذين تقع أعمارهم فى سن التعليم الاساسى هو ٨ر١١ مليون. وإذا افترضنا أن نسبة التزايد السنوى للسكان هى ٥ر٢٪ أمكن أن نصل إلى تقدير لعدد الأطفال الذين تقع أعمارهم فى سن التعليم الاساسى وهو ٤ر١٣ مليون طفل عام ١٩٩٢.

قارن إذن هذين الرقمين ٩ر٩ مليون تلميذ فى مدارس التعليم الاساسى اليوم، مقابل ٤ر١٣ مليون طفل مفروض أن يكونوا- إلزاما- فى مدارس التعليم الاساسى. ويكون معدل القيد فى التعليم الاساسى هو ٩ر٩، ٤ر١٣ × ١٠٠ وهو أقل قليلا من ٧٥٪.

ومعنى هذا أيضا أن الفارق بين الرقمين (٥ر٣مليون) هو عدد الاطفال الذين ليسوا أصلا فى مدارس التعليم الاساسى. ولنقارن هذه الصورة عن التعليم الاساسى اليوم بالصورة عام ١٩٨٠ عندما وضعت اللجنة المصرية الامريكية تقريرها الذى قالت فيه إن ٣٢٪ من شريحة عمر المرحلة الابتدائية (٦-١٢ سنة)، ٤٢٪ من شريحة عمر المرحلة الاعدادية (١٢-١٥ سنة) ليسوا أصلا فى المدارس، ثم أردفت فقالت بالحرف الواحد «ومعنى هذا أن هناك ٣ مليون طفل من ذوى العمر (٦-١٥ سنة) ليسوا فى المدارس أصلا».

٣ مليون طفل ليسوا فى التعليم الاساسى عام ١٩٨٠ مقابل ٥ر٣ مليون طفل عام ١٩٩٢. تلك هى الصورة الحقيقية لأوضاع التعليم الاساسى ملخصة فى رقم واحد. وغنى عن البيان أن هذه الملايين الثلاثة والنصف من الاطفال هم جميعا أبناء الفقراء والمطحونين من هذا الشعب. وهم يتكونون ممن لم يدخلوا التعليم أصلا أو الذين تسربوا من التعليم الابتدائى أو الاعدادى.

ولقد قال د. **حسين كامل بهاء الدين** فى ندوة كلية الاقتصاد إن ٣٠٪ من التلاميذ يتسربون من التعليم، وأن **التعليم بحالته الراهنة يهدد الأمن القومى.**

كما تعرض الوزير أيضا لمشكلة التمويل فى التعليم وهو ينذر بأننا سوف نكون فى خطر شديد إن لم نستطع أن نوفر الاستثمارات اللازمة للتعليم. والطريف هنا أن صحف النظام **اعترفت لأول مرة أن نصيب التعليم من الميزانية السنوية للدولة فى هبوط مستمر خلال السنوات العشر الاخيرة على عكس ماكانت تزعم من قبل من أن ميزانية التعليم** فى توسع مستمر. إن الوزير لاشك يدرك المأزق الذى تواجهه الحكومة نتيجة اتفاقها مع صندوق النقد الدولى بتخفيض الإنفاق على الخدمات ومنها بالطبع التعليم والصحة. والاستثمارات المطلوبة هنا ليست مليونا هنا أو مليونا هناك وإنما هى مئات الملايين سنويا. فكيف يترفر مناخ ملائم للإصلاح فى جو الرضوخ لصندوق النقد الدولى؟

يبدو أن الحل الذى وصل إليه الوزير هو رفع شعار «الامن القومى» المهدد، لعل هذا الشعار يجسم أمام المسئولين مخاطر الوضع الحالى ويساعد على تدبير التمويل اللازم لبناء مدارس جديدة. ولعل هذا يذكرنا بماورد فى مشروع الخطة التى أصدرتها وزارة التخطيط -ورده الرئيس مبارك فى إحدى خطبه- عن أن مصر تبنى يوميا ٢٨ فصلا فى المتوسط. **ولو كان هذا صحيحا لكان معناه أن مصر تبنى مدرسة يوميا أى ١٨٠٠ مدرسة خلال سنوات الخطة الخمسية ولما كانت هناك مشكلة احلال فى مبانى التعليم.**

فى لقاء جرى بينى وبين د. **حسين كامل بهاء الدين** فى سرادق عزاء عبرت للوزير عن تمنياتى له بالتوفيق فى مهمتة الصعبة وإن كنت لم أخف عنه أننى أشفق عليه من جسامه المهمة **فى زمن صندوق النقد الدولى والضغوط المحيطة بنسق التعليم**. وقلت له إن الاصلاح يشمل جبهات عدة منها التعليم الاساسى والتعليم الفنى والتعليم الجامعى، وجبهة التمويل، وجبهة المناهج وأجور المدرسين وجبهة الدروس الخصوصية.. الخ وأننى لاأرى كيف يمكن للوزير أن يحارب فى كل تلك الجبهات. ورد الوزير قائلا إنه يدرك كل هذا وأنه **ينوى أن يركز على التعليم الاساسى، وهو مرحلة الالزام ومفروض أن يكون مجانيا لكل أبناء مصر.**

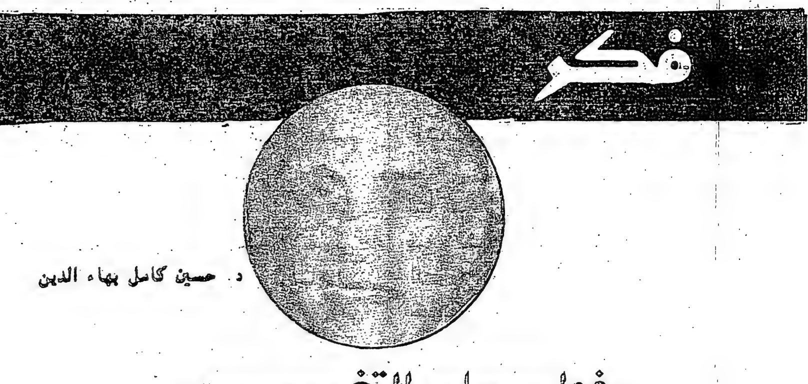
ولو استطاع الوزير أن يعيد المجانية إلى التعليم الاساسى لكان هذا إنجاز عظيم يذكر له، ولو استطاع أن يحاصر مدارس اللغات الاجنبية فى المرحلة الابتدائية وأن يركز فى المناهج على التربية الوطنية واللغة العربية والحساب لكان هذا إنجازا كبيرا.

لكن عليه أولا أن يعيد السنة التى سرقت من أولادنا ظلما وعدوانا فى المرحلة الابتدائية حتى تعود ست سنوات بدلا من خمس. سرقت لالسبب واحد إلا سبب التوفير فى النفقات، وعليه أن يعترف بالحق، فالاعتراف بالحق فضيلة

إن عليه أن يعترف بأن ماصنعه د. فتحى سرور ومن دفعوه إلى ذلك- قد أساء إساءة بالغة إلى مسار التعليم الاساسى فى مصر وإلى مصير أطفالنا.

د. فتحى سرور





خطـــاب التغيــــر

وإشكالية اصلاح التعليم

د. السيد الزيات

مايزال مطلب التغيير هو النغمة السائدة فى معزوفة الخطاب السياسى المصرى .. رسميا كان أم شعبيا. ولئن كانت المسألة الاقتصادية -وهى محور رئيسى لفعاليات التغيير المنشود- تستأثر عادة بقسط وفير من تحليلات الخطاب السياسى المصرى -أيا كان مصدره- فإن منطوق هذا الخطاب ومضمونه غالبا ما يكون جامعا شاملا، مستغرقا مختلف ركائز الأساس فى بنية العمل الوطنى وآلياته، وإن لم ينص عليها صراحة أو يشبع القول فى كل منها تفصيلا. ومما لاخلاف عليه أن إشكالية إصلاح التعليم ومستلزمات تطويره تعد فى مقدمة القضايا وثيقة الصلة بالمسألة الاقتصادية إن سببا أو نتيجة. ولقد كان من صائب الرأى وحسن التقدير فى هذا الصدد أن التقت كلمة خبراء التربية والتعليم فى مجتمعنا على ضرورة توحيد مصادر إعداد معلمى التعليم قبل الجامعى بمختلف نوعياته وشتى مستوياته -كخطوة ميدئية على طريق الإصلاح الشامل لنسق التعليم المصرى وتطويره. ومن هنا.. وبناء على هذا التوجه التربوى الجديد وإعمالا له.. شهدت العقود الثلاثة الأخيرة إقبالا متزايدا على إنشاء كليات إعداد المعلمين.. والتوسع فى تنويع أقسامها وشعبها التخصصية.. حتى صار بكل جامعة -إن لم يكن بكل محافظة- كلية أو أكثر من الكليات النمطية للتربية.. إلى جانب كليات البنات، والتربية الرياضية، والفنية، والموسيقية، والمعلمين الصناعية فضلا عما استحدث مؤخرا خارج سياق النسق الجامعى من برامج لتأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعى، وكليات للتربية النوعية ورياض الأطفال امتد وجود بعضها إلى ماوراء تخوم عواصم المحافظات!!، مما شكل فى مجمله ظاهرة فريدة- غير مألوفة وغير مسبوقة- توشك أن تكون تضخما -بل ورما SWELLING- غير حميد -فى بنية نسق التعليم المصرى، من شأنه إصابة آلياته وفعالياته بالبدانة والترهل..، ومن ثم تشوية معالمه وقسماته، وتحجيم قدراته وإمكانات مباشرته أدواره ووظائفه..، ومايستتبع ذلك أو يترتب عليه من تأثيرات سالبة فى مدخلات جهود إعداد المعلم ومخرجاتها.. وكفاءة وديناميات العملية التعليمية ونواتجها، وما لكل ذلك من مردود سقيم لاينهض سندا كافيا لبناء الإنسان المصرى المعصرى..، ولا يمثل مردودا مواتيا لقوى التغيير الحضارى الشامل.. وطاقات التجديد والإبداع المتواصل.

ولعل فى شواهد الواقع العيانى لمحيط التعليم قبل الجامعى.. ومعطيات الخبرة العلمية فى كليات إعداد المعلمين.. والاحتكاك المباشر بالخبراء العاملين فى حقل التربية والتعليم.. مايمكن الاعتداد به قرائن صدق تؤكد صحة ما نذهب إليه وتعززه.. وتميط اللثام عن طرف خفى أصيل فى إشكالية إصلاح التعليم المصرى وتطويره. وحسبنا بيانا لذلك منظومة الحقائق والوقائع والمؤشرات الآتية:

أولا: بالرغم من حداثة إنشاء بعض كليات إعداد المعلمين، وانقضاء سنوات طويلة على إنشاء معظمها فإن الكثرة الغالبة من هاتيك وتلك -فيما نعلم- ماتزال تعنو فى تنظيمها الداخلى.. وخططها التعليمية.. ومقرراتها الدراسية لحدود وأحكام اللائحة الداخلية السابقة للكلية الأم (تربية عين شمس)!!. تلك التى تقادم بها العهد، وتجاوزتها التطورات والخبرات الإدارية والعملية والتربوية والتقنية، والمهنية.. المعاصرة، ولم يعد بمكنتها- بحال- الوفاء بمهمات التكوين العلمى والتأهيل المهنى لمعلمى المستقبل، أو الاستجابة لمتطلبات التغيير المستمر ومستلزمات التحديث المتواصل والتنمية الشاملة!!.

ثانيا: ينقسم هيكل التنظيم الداخلى لكليات إعداد المعلمين -بعامة- إلى قطاعين تعلميين رئيسيين، يتشعب كل منهما إلى أقسام وشعب فرعية متنوعة. الأول قطاع أكاديمى يشمل مختلف أقسام وشعب التخصصات العلمية والأدبية والفنية التى تتولى الكلية إعداد معلميها، أما الآخر فقطاع مهنى يشمل كافة الأقسام التربوية والتقنية المنوطة بالتأهيل الحرفى لمهنة التعليم. ومن المفارقات المثيرة والصارخة فى هذا الصدد أن كلا من القطاعين غالبا ما يباشر أدواره ووظائفه بمنأى عن الآخر، وكأنما وحدات كل منهما جزر مستقلة.. معادية لبعضها.. ولاسبيل إلى تحقيق أى قدر من التلاقى أو التكامل بينهما!!. فلا تعاون مشترك قط بين الطرفين سواء فى مجال البحوث العلمية أم فى إطار تدريس بعض المقررات الدراسية، بالرغم من أن كثيرا من هذه المقررات يعد علوما بينية jnterdes-ciplinary يتقاسم الاهتمام بها أكثر من فرع واحد من فروع التخصص العلمى الدقيق. وبذا كان خطاب كليات إعداد المعلمين -فى الأغلب الأعم- خطابا مشوشا.. غير متناغم وغير متجانس، يعتوره النقص بمفارقات الازدواج وأسباب التنافر!!!.

ثالثا: طبقا للفلسفة الحاكمة لخطط التعليم وبرامج الدراسة فى كليات إعداد المعلمين يتلقى طلاب مرحلة الليسانس أو البكالوريوس -كل حسب تخصصه- على مدى سنوات الدراسة الأربع دروسا ومحاضرات نظرية وعملية فى كل من مواد التخصص العلمى الدقيق والخبرات التربوية والمهارات المهنية اللازمة لمن يؤهل لمزاولة مهنة التعليم. ويقتضى ذلك -بداهة وبالضرورة- أن تولى المقرارت التخصصية القدر الواجب من التقدير والرعاية والاهتمام، سواء من حيث تنوع وحداتها أم عدد الساعات المقررة لتدريسها، سيما وأنها تمثل فروع التخصص العلمى الدقيق الذى يؤهل الطلاب تربويا ومهنيا

لتدريسه فى المستقبل. ولكن هذا لايحدث البتة. إذ الخبرات التربوية والمهارات المهنية لها الغلبة- كما وكيفا ودائما- فى خطط التعليم وبرامج الدراسة بتلك الكليات. مما تأدى على مدى سنوات طويلة إلى تخريج أفواج متعاقبة من المعلمين- فى مختلف التخصصات- دون المستوى العلمى الذى ينبغى توافره ولايمكن للخبرات التربوية أو المهارات المهنية -مهما تعاظمت- أن تعوضه أو تنهض بديلا عنه.

رابعا: يكتمل بناء المعلم ويستوفى كافة أركانه ليس فقط بالتركيز على المقررات العلمية التخصصية وحدها، أو بالتشديد على الخبرات التربوية والمهارات المهنية دون غيرها، أو بالمزاوجة بين هاتيك وتلك وحسب، ولكن بكل ذلك مضافا إليه قدر مناسب ومتكافىء من المعارف والمعلومات ذات الصبغة الثقافية العامة.. التى من شأنها توسيع مداركه.. وتنمية قدراته.. وتهذيب وجدانه.. وحثه على مواصلة التثقيف الذاتى دون توقف أو انقطاع. ولكن أنى لطلاب كليات إعداد المعلمين -معلمى المستقبل- بكل ذلك؟ وكيف يتسنى لهم أن يكونوا كذلك والحصار التربوى يغشاهم. قهرا -من كل جانب؟؟!!. إن القسط الأكبر من مقررات دراستهم يغص بالخبرات التربوية والمهارات المهنية. كما أن المقررات ذات الصبغة الثقافية العامة -إن وجدت- يقوم على أمرها القطاع المهنى وحده، وينفرد بتدريسها نفر من أعضائه. ونظرا لاتساع دوائر التخصص العلمى والمهنى الدقيق فى محيط التعليم الجامعى بعامة، وانصراف جمهرة معلمى الجامعة -إلا فيما ندر- عن الاطلاع خارج نطاق تخصصاتهم، وعزوف كثرتهم عن ارتياد حقول الثقافة الإنسانية أو المشاركة فى الحياة العامة أو الإسهام فى بناء وعى الجماعة وتنوير الرأى العام.. فأن هذه المقررات الثنائية غالبا ما يخضع تدريسها لرؤية من يدرسها ومحددات تخصصه الدقيق.. وكأنها امتداد لهذا التخصص اورافد من روافده!! هذا إن لم يستبدل بها مادة تربوية أو مهنية بحت!!- وهو مايحدث عادة -بدعوى استيفاء نقص فى محتوى الوحدات التربوية المقررة، أو إثراء الدارسين بالمزيد من التجارب والخبرات والمهارات المهنية المتقدمة!!. وهكذا يحرم الطلاب من حقهم فى تنمية بنيانهم المعرفى.. وتدعيم تكوينهم الثقافى، مثلما ابتسرت معرفتهم بأبعاد تخصصاتهم العلمية الدقيقة نتيجة سيطرة التوجهات المهنية على خطط التعليم وبرامج الدراسة فى كليات إعداد المعلمين..، واستئثار قطاعها المهنى بالجانب الأكبر من مهمات إعداد المعلم.

خامسا: يطالب خبراء التربية بضرورة تطوير العملية التعليمية.. وتحديث آلياتها باستخدام الجديد والمتطور من مناهج التعليم وتقنيات النشاط الدراسى ووسائله المستحدثة التى من شأنها تربية عادة الإطلاع.. وتدعيم القدرة على البحث.. وتعزيز الثقة بالنفس.. وترسيخ قيمة الاعتماد على الذات.. فضلا عن تنمية ملكات التعبير وتشجيع التفكير الناقد.. ومساندة طاقات الإبداع والابتكار.. وما لكل ذلك من تأثيرات طيبة فى البنية المعرفية والمهارة المهنية للمعلم.. وكفاءة أدائه الوظيفى.. ومردود العملية التعليمية بوجه عام. ولكن أغلب كليات إعداد المعلمين -للأسف.. وعلى نقيض ماتلزم طلابها اتباعه خلال تدريباتهم العملية -ماتزال أسيرة أساليب التعليم النمطية التقليدية. تلك التى قوامها التلقين المباشر. وبث المعلومات المبتورة..، سواء عبر المحاضرات النظرية المبتسرة أم من خلال الكتب والمذكرات المدرسية Textbooks وكأن العملية التعليمية حوار من طرف واحد.. لايجيده إلا المرسل وحده.. وليس له من مردود أورجع صدى Feed-back من جانب المستقبل وهكذا لاتتاح لطلاب كليات إعداد المعلمين -معلمى المستقبل- فرصة المشاركة جديا فى جدليات تلك العملية.. ولايسمح لهم علاوة على ذلك- بالوقوف عن كثب على تقنيات التعليم وآلياته المتطورة. وبالتالى يتعذر عليهم استخدامها أو التوسل بها أو الإفادة منها حال مباشرتهم واجباتهم المهنية.. لأن فاقد الشىء لايعطيه وإن صدقت نيته.

سادساً: تقتصر الدراسات العليا بكافة كليات إعداد المعلمين -باستثناء الكلية الأم (تربية عين شمس) بعد تعديل لائحتها الداخلية- على مجالات التخصص المهنى التربوى وحدها. ولذلك فليس لأىٍ من أعضاء هيئة تدريس القطاع الأكاديمى التخصصى حق الإشراف الكامل أو المشترك على رسائل الماجستير أو الدكتوراه. ومن ثم ندرة أشراكهم سواء فى الحلقات الدراسية Seminars التى تسبق تسجيل هذه الرسائل أم فى لجان الحكم عليها. وهكذا ينحصر دورهم التعليمى فى نطاق ضيق للغاية.. لايتجاوز حدود قاعات الدرس أو معامل التجارب..!!! وكأنى بهم طائفة منبوذة من معلمى الجامعة!!، أو نفر من مستخدمى الحكومة لاتربطهم بجهات أعمالهم سوى الأعباء النمطية المكرورة لواجبات الوظيفة!!.. مما يفرقهم عن قرنائهم بالقطاع المهنى وبقية الكليات الجامعية بوضعية مميزة.. تخصهم وحدهم.. وتلزمهم حدودا وواجبات منافية لما تقضى به قواعد العدل والمساواة بين أرباب المهنة الواحدة، وتنبو فى الوقت ذاته عن قيم مجتمع الجامعة وتقاليده الشامخة المستقرة. وبالتالى فلا يعد غريبا أو غير متوقع بحال أن تستبد بهم مشاعر الإحباط والغربة وعدم الانتماء.. فيفتر حماسهم.. وتتراخى دافعية استعدادهم المشاركة فى فعاليات العمل الجامعى ومناشطه خارج نطاق التدريس!!.

سابعاً: تشارك كليات إعداد المعلمين فى برامج التعليم المستمر لجمهور المعلمين، سواء من خلال الدراسات الجامعية المتقدمة فى مرحلة مابعد الليسانس أو البكالوريوس.. أم بتنظيم الدورات التدريبية بالتعاون مع إدارات التدريب بمديريات التربية والتعليم. وبالرغم من حيوية هذه البرامج وضرورتها بالنسبة للعاملين فى حقل التعليم لتجديد معلوماتهم.. ومتابعة التطورات المستجدة فى مجالات تخصصهم.. فضلا عن تنمية قدراتهم ومهاراتهم المهنية وتحديثها.. فأن كليات إعداد المعلمين فى هذا المجال يقتصر عادة على الخبرات المهنية وتقنيات العملية التعليمية فقط!!..، وكأن الاقتصار عليها وتكثيف الاهتمام بها وحدها يفى بأغراض التعليم المستمر للمعلمين.. ومواصلة استكمال احتياجاتهم المعرفية من خلال آليات التعلم الذاتى بعد ذلك!!. وبذا تظل استراتيجية التسطيح المعرفى.. والتهميش الثقافى نهجا معتمدا وسياسة مستقرة، يقوم على أمرها سدنة كليات إعداد المعلمين وأقيالها، وتسهر على رعايتها وضمان انتشارها وتناميها وحدات القطاع المهنى بتلك الكليات!!.

أما وإن الأمر كذلك.. فطبيعى ومنطقى تماما أن تكون محصلة مخرجات كليات إعداد المعلمين خلال العقود الثلاثة، الماضية هى إغراق معاهد التعليم قبل الجامعى وشتى مؤسساته ووحداته بحشود هائلة ومتوالية من أشباه المعلمين Sub-teachers وأنصاف المتعلمين الذين مهما ازدادت خبراتهم التربوية ومهاراتهم المهنية فأنهم يعانون قصورا مروعا فى بنيانهم المعرفى.. وتنقصهم الدراية الكافية بأبعاد تخصصهم العلمى الدقيق ومصادره المتنوعة!!. ومن ثمة لايتسنى لهم الوفاء بمهمات نقل المعارف -

الواقية الصحيحة -إلى طلابهم. ويتعذر عليهم الإسهام- كذلك- فى توسيع مداركهم

وتنمية أنماط تفيكرهم. مما يتأدى فى معظم الأحوال إلى تكليفهم بتدريس مواد خارج تخصصهم أو على هامشه، إن لم تسند إليهم بعض الأعمال الإدارية بديلا عن مباشرة مهنة التدريس بدعوى زيادة أعداد المعلمين عن احتياجات المدارس فى بعض التخصصات!!. وبذا تغدو مخرجات كليات إعداد المعلمين عبئا فادحا.. يغشى آليات التعليم قبل الجامعى.. وينوء بثقله النسق التربوى المصرى..، ويمثل فضلا عن ذلك إضافة سنوية سخية لجحافل البطالة المقنعة التى تنهش فى كيان المجتمع وتستنزف موارده!!.

وليس من المتوقع بحال بعد ذلك أن تكون ثمة إمكانية متاحة لإصلاح جدى فى حقل التعليم. وليس من المستبعد كذلك أن تدهم النسق التربوى المصرى كثير من الأدواء الإضافية..! التى من شأنها تكثيف معاناته.. وتعظيم أسباب تخلفه..، ومايستتبع ذلك أو يترتب عليه من تعقيدات جسيمة فى محاولات علاجية واحتمالات توفير وسائل وقائية مستقبلا مالم نتدارك الأمر بحمية وإخلاص وتجرد. ونحسب أن مراجعة سياسات إعداد المعلم وتقويمها وتعديلها فى مقدمة الأولويات العملية التى من شأنها تعبيد سبيل إصلاح التعليم المصرى وتطويره وتحديثه. ويقتضى ذلك بطبيعة الحال ومنذ البداية- ضرورة النظر مليا فى الوضعية الراهنة لكليات إعداد العلمين. وتلكم فى واقع الأمر مهمة ثقيلة... جسيمة الأعباء.. فادحة التكاليف..، سيما وأنها تتجة فى الأساس صوب تلك الكليات بعدما غدت واقعا مسيطرا على آليات إعداد المعلم.. وكيانا غائر الجذور فى بنية الهيكل العام لنسق التعليم...، له تقاليده المستقرة.. وتتحلق من حوله مصالح كثيفة متشابكة!!، ويشكل بهذا وذاك قوة ضاغطة.. تتحدى إرادة التغيير.. وتعطل فعالياته. مما لاسبيل إلى إزاحته.. واستئصال شأفته -وصولا إلى غايات الإصلاح المنشود وآفاته الواعدة- دون صدق العزيمة وجسارة المواجهة.. ومغامرة التضحية.. وشجاعة القرار..، إيمانا بنبل المقصد والتزاما حدود الواجب الوطنى ومقتضيات الصالح العام.

ويتأتى هذا كله.. ويتحقق عمليا.. وتتجلى آياته بينات فى أرض الواقع.. حالما يصدع خبراء التربية والتعليم لمطلب التغيير وضروراته الملحة فتتواضع جمهرتهم على كلمة سواء.. تحدد معالم الطريق.. وتلتقى عليها إرادة الفعل..، وتمثل -فوق هذا وذاك- سياج أمن حصين.. يعصم فعاليات المبادرة من الانحراف عن جادة الصواب.. أو تنكب سبيل الحكمة والرشاد. ويقتضى ذلك- بوجه عام- ضرورة تطوير نمط جديد من سياسات إعداد المعلم.. بديلا عن تلك التى فقدت صلاحيتها.. وتداعت مصداقيتها بعدما عفا عليها الزمن.. وثبت فشلها بالتجربة. وكقاعدة أساس لامحيص عنها عند تطوير أو استحداث أى من السياسات البديلة المتطورة لتحديث آليات إعداد المعلم -كمدخل لإصلاح التعليم المصرى- ثمة بدهيتان رئيستان لابد من الاعتداد بهما والتزام حدودهما حتى النهاية.. هما:

(أ) إن التعليم حرفة لايمكن اكتسابها وإتقان فنونها مالم يكن لدى المرء استعداد قابل للنمو يؤهله لمزاولتها والنبوغ فيها بعد الإلمام بقدر معين من أصولها والتدريب على تقنياتها. ومن ثم كان التسابق إلى إنشاء كليات إعداد المعلمين والتوسع فى تخصصاتها.. وتنظيم القبول بها وفق ضوابط مكتب التنسيق ومحدداته..، وزيادة أعداد طلابها -وإن كانوا من ذوى التقديرات العالية فى شهادة الثانوية العامة- وإخضاعهم لضرب شكلى من إختبارات الشخصية أو مقاييس القدرات والذكاء... أمرا منافيا لخصوصية مهنة التعليم.. وشروطها ومستلزماتها.. وفى مقدمتها الاستعداد الشخصى.. والاختيار الحر للمهنة..

(ب) إن التعليم إن كان حرفة فهو فى الأصل رسالة. ولذا فليس يكفى بحال أن يكون المعلم حرفيا.. خبيرا بأصول صنعته.. يتقن فنونها.. ويجيد اسخدام تقنياتها.. ويحسن التعامل مع عملائه وحسب. ولايكفى كذلك أن يقتصر دور المعلم على تحصيل المعرفة ونقلها وتنمية أنماط تفكير الدارسين لاغير. بل ينبغى فوق هذا كله أن يكون المعلم إنسانا مثقفا.. مستنيرا.. واسع الأفق.. يتجاوز اهتمامه حدود تخصصه العلمى المهنى الضيق.. ويمتد تفكيره إلى أبعد من نطاق اللحظة الراهنة.. لتستوعب رؤيته حقائق الكون.. وظاهرات الوجود الاجتماعى.. وجدليات الاجتماع الإنسانى وشتى أزماته ومستلزماته التعليمية..، وخطورة دوره التنويرى.. وأهمية وظيفته التربوية.. وحيوية مسئوليته المهنية.. وحساسية مكانته فى بنية النسق التربوى وتأثيره الفاعل بالنسبة للحاضر الراهن.. والمستقبل المنشود على السواء. فإذا ما كان ذلك..، وصدق العزم على مجابهة إشكاليات إصلاح التعليم -وفى مقدمتها الارتقاء بمستوى المهنة والارتفاع بكفاءة المعلم بتعديل فعاليات إعداده -تعين على مخططى السياسة التعليمية وصانعيها البدء فورا فى اتخاذ سلسلة من القرارات الجريئة.. والترتيبات غير التقليدية التى من شأنها -إن خلصت نيات إعمالها وتنفيذها- تجديد بنية نسق التعليم.. وتثوير آليات العملية التعليمية.. وإحداث انقلاب راديكالى فى استراتيجيات التحديث التربوى فى مصر. ولعل إشارة مجملة إلى طرف من متطلبات الإصلاح المنشود وتوجهاته تكفى بيانا لنوعية القرارات المطلوبة وطبيعة الترتيبات والإجراءات اللازمة، وحسبنا فى ذلك ما يأتى:

١- اقتصار دور كليات إعداد المعلمين على مهمات التوجية التربوى والتأهيل المهنى لمن يرتضون التعليم مهنة ورسالة من خريجى الجامعة.. حملة الليسانس أو البكالوريوس فى مختلف التخصصات.

٢- الكف عن قبول حملة الثانوية العامة فى كليات إعداد المعلمين.. واختزال مدة الدراسة بتلك الكليات إلى سنتين دراسيتين.. بخلاف سنوات الدراسات العليا لمن يشاء مواصلة دراساته التربوية والمهنية.

٣- تصفية الأوضاع الراهنة لكليات إعداد المعلمين خلال ستة أعوام -على الأكثر- يتم خلالها تخريج كافة طلاب مرحلة الليسانس أو البكالوريوس المقيدين بها حاليا من ناحية.. وإنهاء إجراءات نقل أعضاء هيئات تدريس القطاع الأكاديمى التخصصى إلى كلياتهم الأصلية من ناحية أخرى.

بذلك يتجدد الأمل فى ارتقاء مستوى مهنة التعليم.. ويتعاظم الرجاء فى ارتفاع كفاءة أداء المعلم.. وتتوافر إمكانيات استمرار تطوير النسق التربوى والاستجابة لمستلزماته وتحدياته حالياً ومستقبلا...، وإن ظل التعليم -بالرغم من ذلك- أحد مكونات البناء الاجتماعى الكلى.. التى لايمكن التعامل مع أى منها بمعزل عن الآخر أو فى مواجهته. ومن ثم كان الإصلاح المنشود للتعليم موصول الصلة بجهود التنمية الشاملة.. وفى مقدمتها مهمات بناء الإنسان وتنمية قدراته وهو ما يعنى أن إصلاح التعليم -من هذه الزاوية أو تلك- هو الرهان الواعد والأكيد لكسب الحاضر وامتلاك المستقبل.. وكيف لا.. والتعليم -فيما يقول الرئيس مبارك وبحق- هو (ركيزة التقدم.. وشرط الأساس الذى لاغنى عنه لملاحقة كل تطور.. والعنصر الذى يحكم قدرتنا على مواجهة تحديات العصر بقوة واقتدار)..

من الذى انتهك عرض فتاة العتبة ؟!

أمينة النقاش

بعد أكثر من عشرة أيام من النشر المكثف والمتواصل حول حادث اغتصاب «فتاة العتبة»، اضطر الرئيس «حسنى مبارك» إلى عقد اجتماع عاجل ومغلق مع رجال الأعلام والصحافة، لفت فيه الرئيس النظر إلى ضرورة أن تتحرى الصحافة الدقة فى نشر الجرائم الخلقية، وألاتتسرع فى نشر تفاصيل تلك الجرائم. وكان من الملفت للنظر أن يتدخل الرئيس «مبارك» بنفسه ليدعو رجال الأعلام إلى الالتزام بتقاليد المهنة وإلى مراعاة التقاليد والآداب العامة بعدم نشر اسماء السيدات فى جرائم الآداب، وأن ينبه إلى خطورة الجرى وراء نشر الجرائم بأى ثمن، وأن يصف هذا الأسلوب فى النشر بأنه يتسم بالمبالغة والتهويل بهدف زيادة التوزيع والبحث عن الرواج الصحفى.

مسئولية من؟

وأوضح الصحفيون فى لقائهم بالرئيس أن الصحف لا تختلق الحوادث، لكنها تحصل على المعلومات الخاصة بها من مصادر رسمية سواء من تحقيقات المباحث أو النيابة، أو من ضباط الشرطة فى أقسام البوليس الذين يهمهم النشر الموسع حول الجريمة لأسباب خاصة بترقياتهم أو بحصولهم على مكافآت مالية. واكدوا أن كل مانشر حول حادث «فتاة العتبة» كان مستمدا من السجلات الرسمية فى أقسام الشرطة، وأنه إذا كانت المعلومات التى نشرت حول الحادث متجاوزة أو محرفة أو مبالغا فيها، فأن المسئولية لاتقع على الصحافة، بل على تلك الجهات الرسمية التى تمتلك تلك المعلومات ولاتتحرى الدقة حولها. وانتهى الأجتماع بدعوة الرئيس مبارك لعقد اجتماع مشترك بين رؤساء تحرير الصحف وبين وزيرى العدل والداخلية، لتنظيم عملية النشر عن الجريمة نى إطار الحرص على الآداب العامة!.

وتفتح الطريقة التى تم بها نشر حادث «فتاة العتبة» من جديد ملف أدبيات النشر فى الصحافة المصرية حول بعض القضايا الهامة. فقد أصبح من المعتاد أن تتنافس الصحف على نشر «الجريمة» على صدر صفحاتها الأولى، وأن تخصص صفحات أسبوعية وزوايا يومية للحوادث، وأن تسرح «الجريمة» على كل الصفحات وكل الأبواب وأعمدة الرأى والتعليقات، عندما تكون هناك جرائم ذات أهمية خاصة. ولقد أدى الأهتمام الكبير بنشر «الجريمة» إلى إصدار جريدة إسبوعية متخصصة فى نشر الجرائم. وفى سياق السباق المستمر لنشر الوقائع المثيرة للجرائم، كان من المتوقع أن تخترق الصحافة التقاليد المهنية والقانونية والأخلاقية المتعارف عليها، وأن تفتعل التناقض بين «حرية الصحافة» وحق القارئ فى المعرفة، وبين «معايير الصالح العام» ، وحق المجتمع فى ألا يكون هذا النشر مبالغا فيه أو ناقصا أو متضمنا لمعلومات غير صحيحة تستخدم بعد ذلك للترويج لأفكار خاطئة ولتعميم إستنتاجات متعجلة.

فتاة للغلاف!

وخلال عشرة أيام من وقوع الحادث، احتلت أخبار «فتاة العتبة» المجلات والصحف المصرية، وفيما عدا «المصور» و«الاهرام» ، تصدر موضوعها أغلفة المجلات وصدر الصفحات الأولى، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد نشرت صحيفة «الوفد» فى صدر صفحتها الأولى ٤ مقالات و١٥ خبرا موسعا وبارزا و٢٤ تحقيقا و٤٣ تعليقا. بينما نشرت صحيفة «الأخبار» فى المدة نفسها ٣ مقالات و١٦ خبرا فى الصفحة الأولى و١٣ تحقيقا و٣٦ تعليقا. وفى حين تحفظت «الاهرام» فى النشر فى البداية، الا أنها أضطرت بعد ذلك للدخول فى المنافسة والتوسع فى النشر. وفى الفترة نفسها—

١٠ أيام- نشرت «الأهرام» ٧ أخبار فى الصفحة الأولى وخبرين فى صفحات داخلية و٨ تحقيقات بينهم تغطية إخبارية لسير التحقيقات و٣٤ تعليقا. هذا فضلا عما نشرته «الجمهورية» و«المساء» و«الاهرام المسائى» و«الأهالى» و«مصر الفتاة» و«الأحرار» و«أخر ساعة» و«صباح الخير» و«روزاليوسف».

وأوضح النشر الموسع والمثير لهذه الجريمة عددا من الظواهر كان من أبرزها:

* أمتناع الصحف عن نشر إسم الفتاة فى بدايات متابعة الحادثة، والإشارة إليها بالأحرف الأولى من اسمها، ثم التراجع عن ذلك فى الأيام التالية ونشر اسمها ثم نشر صورتها وصورة والدتها بشكل يمتهن آدميتها.

* إستخدام الصحف لكم هائل من الألفاظ الجارحة فى وصف الحادث، وتصويرها له بشكل مغاير للحقيقة، فقد أعطت التغطية الصحفية إنطباعا بان مضاجعة جنسية لأربعة أفراد قد حدثت لفتاة العتبة على مرأى من الناس ودون تدخل منهم، ثم تبين فيما بعد عدم مصداقية ذلك.

* إفتقاد القارئ للقدرة على التعرف بالضبط على الذى جرى، برغم مساحات النشر الهائلة التى حظى بها الحادث، وسيل الأخبار والتحقيقات والتعليقات التى كتبت عنه.

* الاعتماد على أقوال الشهود والتحقيق فى الحادثة دون انتظار لأن تقوم بذلك هيئات التحقيق الرسمية، وترك الكلام على عواهنه ليستبق أحكام القضاء ويدين متهمين قد يكونون أبرياء.

* المبالغة فى تلويث الذات، والرغبة فى العدوان عليها، والتى اتخذت من الموقف السلبى للمواطنين فى محطة الأتوبيس مناسبة لتعميم وصف الشعب المصرى بصفات سلبية **كافتقاد النخوة والشهامة والاتسام بالجبن والفردية والتبلد والأنانية والبرود والنذالة واللامبالاة والسلبية والأستكانة والخنوع والتجرد من المشاعر والأحاسيس والانسانية!**

* اتفاق وإختلاف التعليقات والتحقيقات التى شملت اراء مواطنين ورجال دين وقانون وأمن وشرطة وعلماء النفس والأجتماع والسياسية والأمهات والفتيات والفنانين والفنانات فى تفسير الحادثة. فاتجاه يتخذ منها دليلا على **انهيار الأخلاق العامة**، واتجاه آخر يرجعها إلى **قصور فى السياسة الأمنية** التى تهتم بالأمن السياسى على حساب الأمن الجنائى، وتفسير سياسى يضع مسئولية الحادث على عاتق الحكم الشمولى فى الستينات الذى أهدر الحريات الديمقراطية، وتفسير مضاد يضع مسئوليتها على عاتق **سياسة الانفتاح الأقتصادى** وماخلفته من بطالة وأزمات فى الأسكان ساهمت فى بروز «**أزمة زواج**» فى المجتمع المصرى. واتجاه هام يرجعها إلى «**شكلية التجربة الديمقراطية**» وغيبة اطر المشاركة السياسية فى السلطة وإنعدام الرقابة الشعبية، وإفتقار وسائل الأعلام المؤثرة للثقافة الرفيعة وغياب المشروع القومى المتكامل لاستيعاب طاقات كل الأفراد، وقبل هذا وذاك غيبة العدالة الأجتماعية.

* غير أن أغرب الأتجاهات التى أبرزتها التغطية الصحفية للحادث، هى الاثارة التى دفعت الناس للمطالبة بإعدام المتهمين فورا وعلنا دون محاكمة، ومطالبتهم بتغليظ العقوبة على جريمة هتك العرض لحد الأعدام وتطبيق حد الحرابة على المتهمين بها، ودعوة الفتيات لحمل السلاح دفاعا عن النفس، ودعوة المرأة للبقاء فى المنزل صونا لشرفها وعفافها!!

إجماع على المخالفة

وتطرح هذه التغطية الصحفية المثيرة لحادث «فتاة العتبة» عددا من الأسئلة من بينها.

ماهى الدوافع التى تدفع الصحف لنشر الجرائم؟ وهل هناك أدبيات للنشر عن الجريمة ينبغى للصحافة الالتزام بها لتوائم بين حق القارئ فى معرفة الأخبار وواجب الصحيفة فى نشرها، وحق الأفراد فى صيانة خصوصيتهم وحق المتهمين فى مثل هذه الجرائم فى ألحفاظ على سمعتهم لحين صدور أحكام قضائية ضدهم؟

وتكاد تقارير المجلس الأعلى للصحافة التى تصدر كل ثلاثة أشهر وترصد مدى التزام الصحافة المصرية بأدبيات الممارسة المهنية تجمع على اختراق الصحف المصرية أدبيات النشر حول الجريمة. وفى تقريرين متتالين- ١٣ و١٤- يرصد المجلس الأعلى للصحافة أن مخالفات الصحف لادبيات النشر عن الجريمة قد احتلت المرتبة الثالثة بالقياس إلى المخالفات الأخرى ووصلت نسبتها إلى ١٥٫٤٪ من المخالفات. وفى تحليله للممارسة الصحفية لعدد ٨٧ صحيفة ومجلة مصرية فى الفترة من أول نوفمبر ٨٨ وحتى يناير ٨٩، ينتهى المجلس الأعلى للصحافة إلى القول بأن هذه الفترة

نقيب الصحفيين:

لست ناظرا على الصحافة المصرية

لأنحا

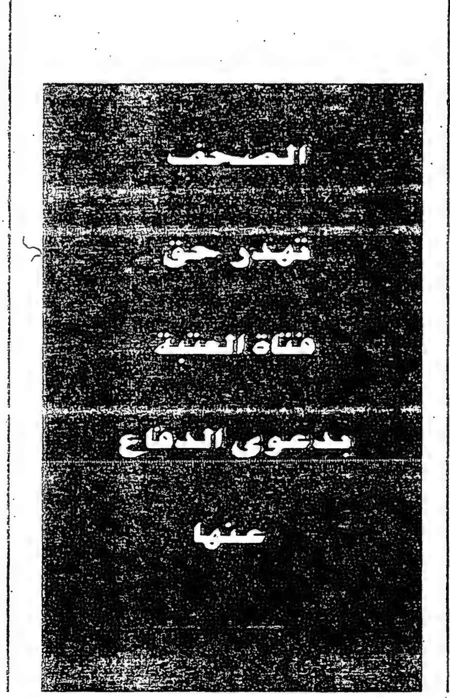


مكرم محمد أحمد

شهدت عدم مراعاة لأخلاقيات النشر، والتركيز على الحالات الأجتماعية الشاذة ، والثبات على نشر ما قد يتعارض مع الآداب العامة. ويلفت المجلس الأعلى للصحافة النظر إلى أن مخالفات الصحف لأدبيات النشر عن الجريمة قد شملت نشر أسماء «الأحداث» وصورهم، وصور لمتهمين بتعاطي المخدرات، وتعليقها على قضايا منظورة أمام القضاء وعدم احترامها «لحق الخصوصية».

***والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل البحث عن الرواج وزيادة التوزيع هو الدافع وراء الصحف لنشر الجرائم؟**

«مكرم محمد أحمد» نقيب الصحفيين يقول ليس عيبا أن تسعى الصحف للرواج بنشر المواد التى تجتذب اهتمام القراء، والاستصبح الصحف عالة على الدولة. ومن المعروف أن ٤٥٪ من قراء الصحف يهتمون بقراءة الحوادث. والرغبة الملحة للاهتمام بالجريمة وتتبع



أخبارها لاتقتصر على القارئ المصرى بل تمتد لأنحاء العالم، وواجب الصحافة أن تشبع تلك الرغبة بشرط أن تتحرى الدقة وأن تبتعد عن الفبركة وأن تلجم خيالها الذى يدفعها فى أحيان كثيرة إلى المبالغة والتهويل والمغالطة وادانة ابرياء والتشهير بهم وتلطيخ سمعتهم وأن تلتزم أولا أخيرا بأخلاق المهنة واحترام حق الخصوصية.

صراع بين هدفين

«د. أحمد حسين الصاوى» أستاذ الأعلام وعضو المجالس القومية المتخصصة يرصد أسبابا مختلفة وراء دوافع الصحافة لنشر الجرائم فيقول إنها الإثارة والفرقعة والبحث عن السبق الصحفى بأى ثمن دون مراعاة للأثر السلبى لذلك على أفراد المجتمع. كما أن **إلهاء الناس عن أحوالهم المتردية** وكل ما هو جاد من القضايا ودفعها دفعا للأهتمام بما هو سطحى ومثير هو سبب آخر

لهذا النشر. ويوضح «د. الصاوى» أن بعض الصحف العالمية تلتزم بأخلاقيات عدم النشر عن الجريمة ومن بينها «كريستيان سانيس مينتور» و«البرافدا» إنطلاقا من مبدأ أن الجريمة لاتفيد.

وفى السياق نفسه يقول الكاتب الصحفى «صلاح الدين حافظ» إن الجريمة هى جزء أساسى من النشاط الانحرافى فى المجتمع، وكل مجتمع به جرائم تعكس تغيراته وتقلباته، وتساعد التطورات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية من مجتمع إلى آخر، اما على نمو الجريمة أو على انخفاض معدلاتها.

ويلاحظ «صلاح الدين حافظ» أن الصحافة بشكل عام تنقسم إلى مدرستين. الأولى تعتمد الموضوعية فى معالجة الجريمة وفى تحليلها واستنتاج مؤثراتها ودوافعها ودلالاتها ونتائجها وآثارها، حتى تنير المجتمع بخطورة الجريمة. أما المدرسة الثانية فتعتمد على التوسع فى نشر الجريمة بشكل مطلق، وتتخذ من الإثارة أسلوبا من أساليب النشر، ومايدفع الصحف لنشر الجريمة هو أحد هذين العاملين أو الأثنين معا.

ويبدى «صلاح الدين حافظ» أسفه لأن معظم الصحف المصرية فى الفترة الأخيرة تميل إلى التوسع فى نشر الجريمة بحثا عن زيادة التوزيع اعتمادا على الأثارة والتسلية.

مدرسة للإجرام

وتتفق «د. جيهان رشتى» عميدة كلية الأعلام بجامعة القاهرة مع «صلاح الدين حافظ» على أن هناك عوامل سلبية وأخرى إيجابية تدفع الصحف للنشر حول الجريمة. وتقول «د. جيهان» أن نشر أخبار الجريمة يدفع الناس لحماية أنفسهم، ويحمل رسالة أن الجريمة لاتفيد، ويحذر المجرمين من ارتكاب جرائم مماثلة، وتوافق أيضا على أن سعى الاعلاميين إلى الإثارة بتسليط الضوء المكثف على الجرائم الجنسية يستهدف فى المقام الأول زيادة توزيع الصحف.

وماذا عن الجوانب السلبية لنشر الجريمة؟

تقول د. جهان رشتى

-النشر الموسع والتفصيلى عن الجرائم يغرى بعض المنحرفين بتقليده- كما أن تأخر توقيع العقاب، أو القبض عليهم قد يحول البعض منهم إلى أبطال يتحدون القانون. ولهذا فمن المستحسن الأنتوسع فى النشر عن اسلوب ارتكاب الجريمة حتى لايتحول الأعلام إلى مدرسة للمنحرفين. وبدلا من أن تركز الصحافة على نشر تفاصيل الجريمة عليها أن تفسح مساحات أوسع لنشر الأحكام القضائية حولها، وأن يلتزم الأعلاميون بأدبيات وأخلاقيات النشر حول الجريمة.

إجماع على الاختراق

***وهل تنطبق على الطريقة التى نشر بها الأعلام المصرى حادث «فتاة العتبة»أدبيات النشر الصحيحة؟**

يجمع «مكرم محمد أحمد» و«صلاح الدين حافظ» و«د. جيهان رشتى» و«د. حسين أحمد الصاوى» على اختراق الصحافة المصرية لأدبيات وأخلاقيات النشر حول جريمة العتبة، بنشر اسم الفتاة الذى لوث سمعتها، ثم نشر صورتها، واستخدام ألفاظ خارجة عن الآداب العامة لوصف الحادثة.

تقول «د. جيهان رشتى» إن القانون يحمى «المذنبين» ويحاسب من يعتدى على حقوقهم ومن بينها عدم تصويرهم أو إجبارهم على التصوير فما بالنا إذا كانوا من المجنى عليهم. والضحية أجدر بالحماية من المذنب، وعلينا أن نتساءل ماالذى جنيناه من الأساءة لسمعة الفتاة وسمعة اسرتها. لقد صعب النشر المثير حول هذا الحادث الحياة أمام فتاة العتبة، فما الذى سوف يجنيه المجتمع من جراء ذلك.

ويشير «د.أحمد حسين الصاوى» إلى أن النشر المثير للحادث قد ساهم فى استثارة الناس لعدم دقته وتعمده لوصف الحادث على غير ماجرى. كما أنه لم يكن مطابقا لأدبيات النشر لمماثلته الضحية معاملة المجرمين والمتهمين بنشر صورتها وعلى عينيها عصابة فضلا عن أن المباغته التى صاحبت الحادث قد شلت حركة الناس، وعندما تبينوه حدث شكل من أشكال التكافل الأجتماعى بابداء البعض الاستعداد للشهادة فى قسم الشرطة، ومسارعة البعض الأخر بتغطية الفتاة بملابسهم، لكن الصحافة استمرأت كيل السباب للشعب المصرى برمته هذا فضلا عن استخدام الألفاظ الخادشة للحياء العام. ويلفت د. الصاوى النظر إلى أن القضاة فى المحاكم يقومون باخلاء القاعة اذا كان بالقضية مايخدش الحياء!

ويؤكد «مكرم محمد أحمد» أن نشر إسم الفتاة وصورتها هو انتهاك صارخ لحق الخصوصية.

***ولماذا لم تتدخل النقابة لتلفت نظر الصحفيين لهذه الطريقة المخالفة لادبيات النشر؟**

يرد النقيب «مكرم محمد أحمد» قائلا

- انا لست ناظرا على الصحافة المصرية لكن مهمتى تقتصر على أنه فى الاجتماع الذى سيعقد بين رؤساء تحرير الصحف المصرية وبين وزيرى العدل والداخلية سأدعوالى التوافق حول الأسس والمفاهيم المحددة للنشر حول الجريمة بما يحترم أخلاقيات المهنة.

مانشرته الصحف عن الحادث خدش للحياء العام

التساؤل المشروع

يعترض « صلاح الدين حافظ » اعتراضا شديدا على أن تكون « حجة » زيادة التوزيع مبررا للنشر البذىء لحادث فتاة العتبة و يرى أن هذا النشر قد انتهك أخلاقيات العمل الصحفى وقيم المجتمع المصرى وأكد أن المعالجة الموضوعية والاجتماعية للجرائم تجتذب القارىء أكثر من المعلجة الإثارية.

وعن المواصفات الأمثل للنشر عن الجريمة يقول « صلاح الدين حافظ » أنه من غير الجائز نشر أسماء المتهمين وصورهم والتفاصيل الدقيقة لارتكاب الجريمة إلا بعد صدور حكم نهائى بشأنها ، وأن تنشر التفاصيل المعقولة التى لاتحرم القارىء من المتابعة ولا تلوث سمعة مواطن قد يبرأه القضاء ، ولاتحرم المتهم من حقه فى صيانة حرمة حياته الخاصة . وبهذه المناسبة فإننا كما ندافع عن حرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير وعن حرية تدفق المعلومات والأخبار فى وسائل الاعلام المختلفة ، فإن علينا أن ندافع بالضرورة عن حرمة الحياة الخاصة لكل مواطن التى يحميها الميثاق العالمى لحقوق الإنسان والعهدان المكملان له . وليس هناك تناقض بين حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وبين حرية الرأى والتعبير لكن هناك شعرة دقيقة تفصل بين الاثنين وعلينا فى الصحافة المصرية أن نسعى بإخلاص للحفاظ على التوازن بين المبدأين . ويدعو صلاح الدين حافظ « نقابة الصحفيين » إلى أن تقوم بدورها فى ترشيد أساليب وطرق النشر حول الجريمة . ويقول إن النقابة وليس أى طرف آخر هى المسئول الأول عن ذلك حتى لاتختلق الحجج للأجهزة الإدارية والسلطة التنفيذية للتضييق على حرية الصحافة تحت دعوى المحافظة على القيم والأخلاق



صلاح الدين حافظ
نائب رئيس تحرير الاهرام

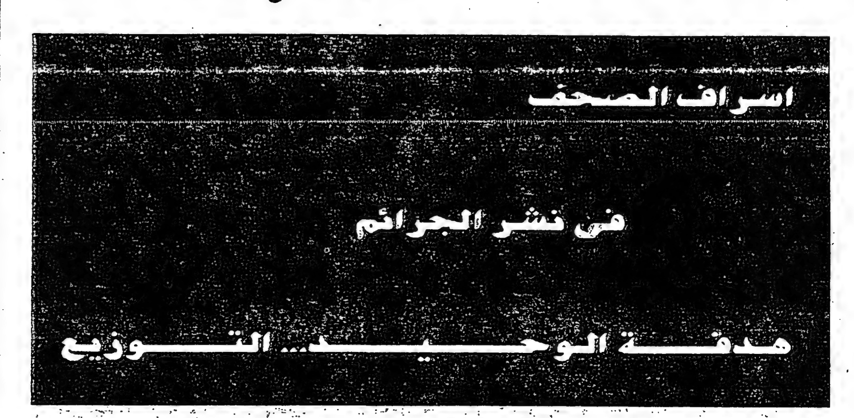
وهل كشفت المعالجة الصحفية عن الأسباب الحقيقية للمشكلة ؟

« صلاح الدين حافظ » يقول بالقطع لا ، بل إنها قد غطت عليها ولم تسلط الضوء على الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة لنشأة الجريمة وانتشار أنواع جديدة منها لم يكن يعرفها المجتمع المصرى من قبل كالسطو المسلح فى المواصلات العامة والخطف مقابل فدية ؟!

ويحمل « صلاح الدين حافظ » منظمات المجتمع المدنى بكافة أشكالها كالأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات مسئولية العجز عن ملء الفراغ السياسى والثقافى والفكرى الذى يعانى منه المجتمع المصرى ، كما يرجع انتشار الإنحراف الاجتماعى إلى غياب القدوة والتقويم الدينى والأخلاقى السليم .

ويرى « صلاح الدين حافظ » أن الظواهر مرتبطة وأن الإنقسام الحاد فى المجتمع المصرى بين فقراء لحد الكفاف وأثرياء لحد التخمة يلعب دورا أساسيا فى إفراز الجرائم وإنتشارها.

وفى ظل الخلل الإقتصادى القائم الذى يسمح بالسرقة والتهريب والسمسرة والرشوة والإثراء غير المشروع واستغلال النفوذ وتهريب العملة وتجارة الرقيق الأبيض يتساءل « صلاح الدين حافظ » ونتسأل معه عن الفرق بين : اغتصاب فتاه أو اغتصاب الناس علانية وإهدار حريتهم وحقوقهم عمداً ؟!



تقرير

الفســـاد
في تقرير الرقابة الإدارية عن عام ١٩٩١

محمود الخضري

لم يرحم الفســاد أى قطاع فى الدولة امتدت جذوره تنخر فى كل شئ بداية من الفساد المالى والإدارى والإضرار بالمال العام «بالاختلاس والرشوة والتزوير والتربح»، والفساد فى السياسة التعليمية والتلاعب فى المواد التموينية.. حتى صحة المواطنين. ولم ينج قطاعا الجمارك والضرائب هما الآخران من طوفان الفساد.

تلك هى النتيجة الأساسية التى يخرج بها التقرير السنوى لهيئة النيابة الإدارية عن عام ١٩٩١ المنتهى منذ شهور قليلة.

يرصد التقرير القضايا التى وردت للنيابة خلال العام الماضى، فقد بلغ عددها ٥٣ ألف و٣٣٧ قضية، ويكاد يكون التغيير طفيفا بين عامى ١٩٩١و١٩٩٠ وتم التصرف فى ٩٤٫٥٪ من جملة تلك القضايا التى شمل ٣٢ ألف و٣٧٣ قضية منها مخالفات مالية، ضمت مخالفات للقواعد والأحكام المالية بمصر، وضعف الرقابة على ميزانية الدولة، والإهمال الجسيم الذى تسبب فى ضياع وإهدار المال العام عن عمد، بل اتضح إن هناك «عمد» فى مساعدة الأجهزة الرقابية، خاصة الجهاز المركزى للمحاسبات فى التحقق من المخالفات. ومن بين تلك القضايا هناك ١٦ ألف و٣١٢ قضية تخص المخالفات الإدارية تتصل بالإهمال والسلوك فى نظام وقواعد العمل.

جرائم جنائية

يقف التقرير الذى أشرف على إعداده المستشار صبرى البيلى رئيس هيئة النيابة الإدارية، وأعده المستشار سمير عطا الله وكيل النيابة الادارية (حاليا مدير نيابة الاسكان)، عن القضايا ذات الصفة الجنائية ويقول أن عددها بلغ خلال العام الماضي «١٩٩١» حوالى ٨٨٢٠ قضية من بينها ١٤٨٧ قضية اختلاس واستيلاء على المال العام. ويلغ عدد قضايا الرشوة «تلبس» ١٤٣ قضية أما قضايا التزوير فى أوراق رسمية بهدف الاستيلاء على أموال الدولة فبلغت ١٠٤٨ قضية وقضايا السرقة ٦٧٧، وهناك قضايا إهمال بالعمد أدى لأضرار ماليه جسيمة بلغ عددها ٣١١٤ قضية. وذكر التقرير أن هناك قضايا جنائية خاصة بالاعتداء على النفس للتهرب من مخالفات بلغ عددها ٦٢٣ قضية، إلى جانب ١١٦٦ قضية باسم جرائم السلوك الشخصى.

محاكمات تأديبية

يقول التقرير إن العديد من القضايا تم التصرف فيها طبقا للاجراءات القانونية المتعارف عليها فى محاربة الفساد، فقد أحيل المتهمون فى ٤٨٣٥ قضية إلى محاكم تأديبيه، وصدرت ضدهم أحكام إما العزل من الوظيفة، أو بالسجن أو بحلول أخرى قانونية.

وهناك متهمون فى ٢٤ ألف و٧٦٥ قضية تم توقيع العقوبة التأديبية عليهم بمعرفة النيابة وإداراتهم المختصة. وفى نفس الوقت تم حفظ ١٩ ألف و٦٩٧ قضية لأسباب مختلفة منها سقوط الدعوى القضائية، أو عدم معرفة الجانى أو الفاعل لعدم الاستدلال عليهم، أو ترك التهم للخدمة، أو لعدم صحة الاتهامات الموجهة للمتهمين. وإلى جانب ذلك تم إحالة ١١٠٢ قضية لجهات أخرى لعدم الاختصاص.

يلاحظ من التقرير أن بعض القضايا فى تزايد خاصة فى النواحى الادارية، والبعض فى انخفاض خلال عامين فقط خصوصا فى المخالفات ذات الصفة الفنية المالية.. ويفسر أحد المستشارين ذلك بأن السبب هو وقوع **المسئولية على صغار الموظفين بينما المتهم الأصلى من كبار المسئولين ليس عليه دلائل مع تطور عمليات النصب والتزوير وتحميل المسئولية للأصغر فالأصغر.**

دعاوى تأديبية

أحيل للنيابات الإدارية خلال العام الماضى ٥٨٢٠ دعوى تأديبية مقابل ٥٩٨٥ دعوى عام ١٩٩٠. ولم تصدر أحكام إلا فى ٨٠٣ منها فقط. حيث أدين المسئولون فى ٣٤٠ دعوى بأحكام مختلفة، وتم تبرئة المتهمين فى ٥٥ دعوى فقط، أما باقى الدعاوى البالغ عددها ٤٠٣ دعاوى صدرت فيها أحكام أخرى.

ويقول التقرير إن النيابة الإدارية طلبت من المحكمة خلال العام الماضى وقف ١١١٥ مسئولا وموظفا وعاملا عن العمل لحين الانتهاء من التحقيقات فى الاتهامات الموجهة إليهم. وقد قبلت المحكمة المطلب بالنسبة لـ ٧٧٩ طلبا، ورفضت المطلب المتعلق ٣٠٧ مسئولا، ومازالت باقى الطلبات لم يبت فيها حتى نهاية العام الماضى. كما أن هناك طلبات أخرى خاصة بصرف نصف الأجر لحوالى ١٨١٩ متهما وافقت المحكمة على ٥٤٥ منها ورفضت التنفيذ فى ١٢٠٨ ومازالت باقى الطلبات أمام المحاكم.

شكاوى ومخالفات سيارات الحكومة

ويذكر تقرير النيابة الإدارية أنها تلقت خلال عام ١٩٩١ / ٢٣ ألفا و٢١٢ شكوى «عرائض» ضد مسئولين وموظفين وعمال

مقابل ٢٣٣١٤ شكوى العام الأسبق: وتم التحقيق فى ٢٠ ألف و١٧٠ شكوى منها بنسبة ٨٦٫٩٪ ومعظم تلك الشكاوى تحمل دلائل عن الاحساس بالغبن والضعف من صغار العمال أمام رؤسائهم.. وبالتحقيق ثبت جدية ٤٦١٧ شكوى وأحيلت للتحقيق حسب الاتهامات. وتم إحالة ٢٠٧ عريضة إلى جهات أخرى لعدم إختصاص النيابة الادارية فى الاتهامات الواردة بها. وتم حفظ ١٥ ألف و٣٤٦ عريضة لأسباب مختلفة.

وعن استعمال السيارات الحكومية وشركات القطاع العام فى أغراض شخصية يقول التقرير أنه تم التحقيق فى ٩٦٢٤ قضية، وتم التصرف فى ٩٣٠٣ قضية. وانتهى الرأى فى ٣٢٣٠ قضية «مخالفة» بمعاقبة المسئول عنها إداريا والبالغ عددهم ٤٣٩١ مسئولا وأحيل ١٠١ قضية للمحكمة التأديبية لضخامة المخالفة وتكرارها. بينما تم حفظ ٥٥٤٨ مخالفة.

ويذكر هنا أن النيابة الإدارية طبقا لقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ستفقد سلطاتها بالتحقيق فى مخالفات وفساد القطاع العام، بعد إسناد تلك المهمة لمجلس إدارة الشركات القابضة، وهو ما أشار اليه التقرير بأنه جزء من مشاكل الهيئة التى تحتاج لحسم وسرعة بحث.

إضرار بالمال العام

رصد التقرير عددا من القضايا الهامة التى تمثل دلالة على تفشى الفساد فى الهيئات والشركات الحكومية. منها القضية رقم ١٧٣ لسنة ١٩٩١ «مكتب فنى رئيس الهيئة» والخاصة بالمخالفات التى شابت قيام إحدى الشركات التابعة لهيئة القطاع العام للإنتاج الحيوانى باستيراد ١٠ آلاف عجل تسمين وقبول عرض لشركة قطاع خاص بطرق مشبوهة، والتى انتهت بأتهام ١٤ مسئولا فى تحميل الشركة بخسائر بلغت ٢ مليون و١٠٢ ألف جنيه. إلى جانب صرف مستحقات للشركة الخاصة بدون وجه حق وتم إحالة المتهمين للمحاكم التأديبية.

وهناك قضية تخص شركة صناعية وهى القضية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩١ حيث قامت ببيع خط غاز للشركة المصرية للتجارة الدولية «قطاع استثمارى» بمبلغ ٧٥ ألف جنيه على أساس أنه خرده بينما– ثمنه الحقيقى نصف مليون جنيه، وتم إحاله ٧ مسئولين للمحاكم. كما أحالت رئيس شركة شحن وتفريغ للمحاكمة فى القضية رقم ٧٣ لسنة ١٩٩١ لمسئوليته عن بيع معدات بالشركة وتحميل الشركة بالآف الجنيهات لصالحه. ونفس الشئ تم مع رئيس شركة بترول وثلاثة مسئولين لاتهامهم فى القضية رقم ٥٢ لسنة ١٩٩١ عن إهدار أكثر من ١٥٠ ألف جنيه على الشركة.

ومن القضايا الهامة ذات الصفة الجنائية إحالة ١٦ مسئولا بمحافظة الجيزة فى القضية رقم ٧٣ لسنة ١٩٩١ للمحاكم والنيابة العامة لمسئوليتهم فى المخالفات التى شابت إسناد بناء عماره بالعجوزة لأحد المقاولين بالمخالفة للقانون، وارتكاب انحرافات ماليه وادارية، وصرف مايقرب من مليون جنيه للمقاول دون وجه حق، بجانب خسائر للمحافظة بلغت نصف مليون جنيه.

إهمال وتزوير

وذكر التقرير العديد من قضايا الإهمال الجسيم الذى أدى لضرر مالى للدولة، وقضايا تزوير بقصد الاختلاس، ومنها القضية رقم ٥١ لسنة ١٩٩١ والمتهم فيها عدد من المسئولين بالهيئة العامة لموانئ البحر الأبيض المتوسط بشراء قاطرتين بمبلغ ١٫٥ مليون جنيه وتبين أن القاطرتين غير صالحتين للعمل، وتحميل الهيئة بخسائر ضخمة، فتقرر إحالتهم للنيابة .والمحاكمة وهناك قضية خاصة بحرق محل تابع لشركة الأزياء الحديثة واحيل ٦ من المسئولين به بعدما اتضح مسئوليتهم عن الحادث الذى بلغت خسائرة أكثر من نصف مليون جنيه. واتهمت النيابة الادارية ١١ مسئولا بشركة صناعية كبيرة بالتزوير فى أوراق رسمية لتغطية عجز بلغ قيمته ٧٦١٤٩ جنيه وذلك فى القضية رقم ٩٨ لسنة ١٩٩١ «شركات صناعة»

استيلاء على أموال الدولة

ومن القضايا التى تبين فيها الاستيلاء على أموال الدولة، القضية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩١ والمتهم فيها رئيس شركة تابعة للنقل البحرى حيث تولى بنفسه رئاسة لجنة المشتريات لإسناد عملية بمبلغ ١٫٢ مليون جنيه على شركة لأحد أقاربه، بالتزوير، بعدما أتضح أن الشركة مسجلة قبل يوم واحد من الترسية ، وأحيل المسئول للنيابة وعزل من منصبه .

وهناك قضية اختلاس بأحد بنوك التنمية الزراعة أحيل المسئول عنها للمحاكم التأديبية.

وإلى جانب ذلك هناك قضايا عديدة خاصة بالتلاعب فى المواد التموينية بلغت قيمة الاختلاسات فيها أكثر من مليون جنيه.

كما تم إحالة ٣١ مسئولا بمضارب أرز المنصورة للنيابة العامة فى القضية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٠ لمسئوليتهم «بالرشوة» فى عملية اسناد بالأمر المباشر عملية توريد أجولة بلاستيك قيمتها ٢٫٤ مليون جنيه على مورد قطاع خاص.

فساد تعليم

وقال التقرير إن السياسة التعليمية كان لها نصيب من الفساد ، حيث تم تنحية رئيس جامعة من منصبه فى القضية رقم ٣ لسنة ١٩٩١ بعد ثبوت تلاعبه فى أوراق إجابات الطلبة لانجاح طالبه واحدة.

كما تم تنحية عميد كلية تربية نوعية هو الأخر فى القضية رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ لقبوله طلاب بأقل من درجاتهم مقابل تبرعات إجبارية. وأحيل أيضا ١٦ مسئولا بالغردقة لتلاعبهم فى أوراق التصحيح، وذلك بأدارة سفاجا التعليمية.

حتى صحة المواطنين

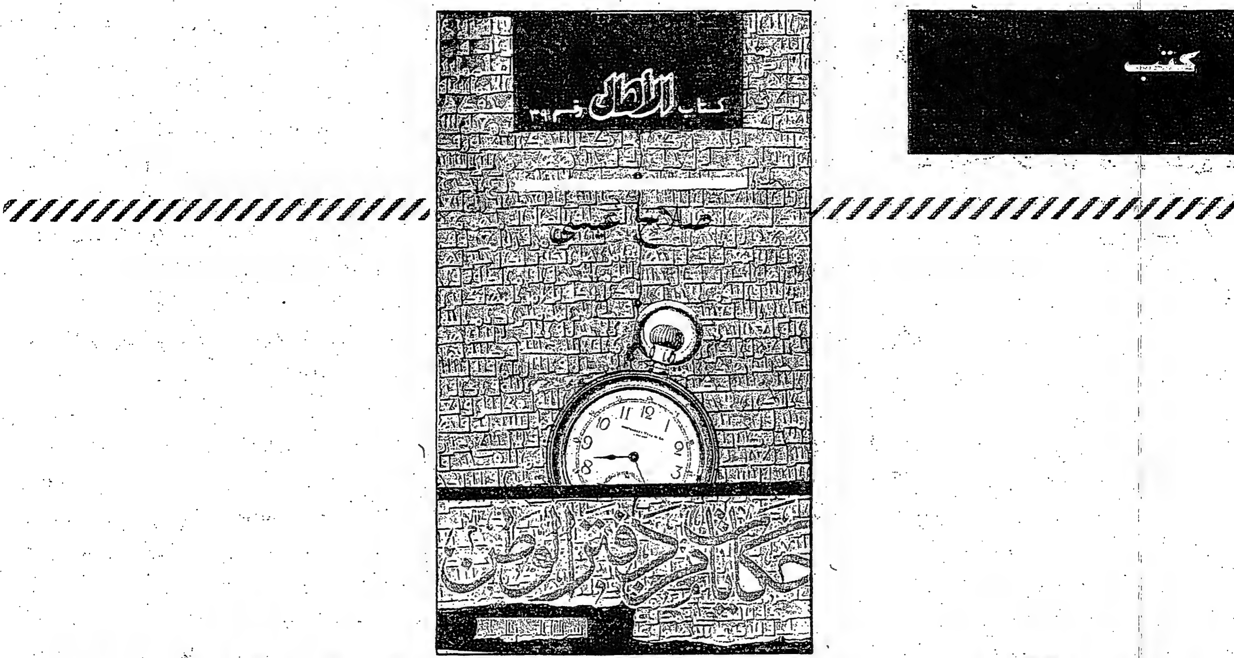
وكان للصحة نصيب هى الأخرى حيث تم احالة عدد من المسئولين بمستشفى السويس العام للمحاكمة فى القضية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٩١ ، بعد ثبوت مسئوليتهم عن توريد جهاز معالجة لمياه الكلى الصناعية مخالف لكافة المواصفات الفنية . وبجانب ذلك هناك قضايا عديدة بالتلاعب فى صرف الأدوية ودخول وخروج المرضى بهدف تحصيل أموال

وثبت إهمال مسئولين فى الضرائب والجمارك فى تحصيل حقوق الدولة عن عمليات استيرادية مثل تهرب فندق ٥ نجوم بالغردقة من سداد ١١٢ ألف جنية ثم ٢٩١ ألف جنية أخرى مرة ثانية.

والقضية رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩١ الخاصة بقيام فرع بنك تنمية زراعى بصرف أرباح بلغت ٥٨٦ ألف جنيه لأحد العملاء بدون وجه حق. وهناك قضايا تسهيل للاستيلاء على أراضى الدولة مثل تسهيل رئيس جمعية زراعية بالمنيا تمكين زوجته بالاستيلاء على مساحات كبيرة بكردون المدينة من أرض الدولة.

التقرير به الكثير من مظاهر الفساد. والسؤال الذى يطرحه التقرير المواجهة مستمرة ولكن ترى من يحاربها ويقلص دورها، ؟! .

كتب



كيف يكتب صلاح عيسى تاريخ الوطن؟

عبلة الرويني

بوعى الالتفات إلى الوراء يكتب **صلاح عيسى «حكايات من دفتر الوطن»**.. يسجل الحوادث والعواطف والأفكار، متجاوزا الفرد إلى العلاقة، والوقائع إلى الاسباب، والإجابة إلى السؤال.. لتكتسب كتابته للتاريخ قيما أساسية:

***إنها صوت المحكومين لاصوت الحكام السادة،** فصلاح عيسى ابن قرية بشلا بمحافظة الدقهلية، المطارد من سلطة إلى أخرى يعرف أن حكايات التاريخ كانت دائما وقورة جادة، تهتم فقط بالسياسة والإمارة والملك ، وتفتنها طلقات المدافع دون أن تغريها أصوات القبل.. فحافظ على هذا المعنى التقليدى مهتما ايضا باليساسة ومستعرضا حكايات القادة والزعماء والملوك لكنه يقدم رؤى وتفسيرات رجل الشارع المصرى منتميا لصفوف البسطاء.

* إنها محاولة لفك التباس كبرنا فيه سنوات عديدة، وعشنا لسنوات أخرى خارج التاريخ وعكس الوقائع. انها الكتابة الصعبة لأحداث التاريخ.. **البحث عن الحقيقة من جانب، واستبعاد الزيف والمبالغة والخرافة من جانب آخر.**

* إنها قراءة منهجية تفتش عن أسباب الوقائع الاجتماعية وتستخدم الحقيقة كسلاح مواجهة فى صياغة ثقافة الحرية.. قراءة تتجاوز جهد القراءة والكتابة إلى حضارة الجهد وحريته.

١٣ حكاية يقدمها صلاح عيسى فى كتابه تمتد من اواخر العصر المملوكى فى عصر **قانصوه الغورى** (١٥١٣م) حتى مظاهرات الطلبة(١٩٣٥م).. احداث وتواريخ تخضع لكل شروط حرفة التاريخ من دقة ووثائق ومراجع ودراسات ، حتى انه راح يبحث عن حاله الجو يوم وقوع الحادث، وعن لون عيون ابطاله وملامح وجوههم.. لكنه أيضا ليس محايدا تماما رغم كل الوقائع، فهو يقدم تفسيراته ووجهة نظره صراحة وبين السطور. فلانستطيع قراءة ايام الاحتلال الانجليزى لمصر وتسجيل أحداث مقتلة الاحد الدامى فى شوارع الاسكندرية (١٨٨٢) والتى أودت بارواح الكثير من المصريين وانتهت بدخول الانجليز إلى مصر دون أن نشعر غضبه ونقمته.. ولانستطيع قراءة حكايات شهداء الطلبة فى مظاهرات ١٩٣٥ المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ دون أن نسمع صوته هاتفا معهم **(الاستقلال التام أو الموت الزؤام)**..

وجهه نظره حاضرة دائما..وثقافة الحرية هدفا اساسيا يسعى **صلاح عيسى** لصياغته وتأسيسه.. **ومن هنا يصبح بالإ مكان سؤاله عن إغفال دور الحركات اليسارية والحركة النقابية تحديدا فى نضال- تلك الفترة التاريخية- الوطنى والديمقراطى** .

ثنائيه إعدام سليمان الحلبى

ويتوقف **صلاح عيسى** كثيرا أمام ثنائية لافتة فى الشخصية المصرية، ثنائية بدت فى ذلك العجز المتكرر فى الموازنة بين الانتماء الفكرى والمواقف العملية، وهى ماجعلت معظم رواد الفكرة الليبرالية- من وجهة نظره- فى صفوف المحافظين سياسيا **(حزب الامة وحزب الاحرار الدستوريين)**، بينما كان المتقدمون سياسيا أقرب الى المحافظين فى الفكر الاجتماعى **(مواقف عديدة للوفد)**..

وكأن الخيار محاصر دائما بين **ديكتاتورية وطنية وديمقراطية تتساهل فى حقوق الوطن.**

هل هى ثنائية ينقسم العقل المصرى فيها إلى وجهين متقابلين وشخصية مزدوجة

أم هى ثنائية القوى الاجتماعية التى لم تستطع فى أية لحظة من انضاج تناقضاتها؟

أم هو الوجه الواحد حين تلتقى المصالح والاهداف.. فالمحافظين سياسيا كالاحرار الدستوريين على سبيل المثال هم انفسهم كبار الملاك القادرين على تحصيل العلم فى جامعات اوروبا.. وهم علية القوم فى الثقافة والعلم والليبرالية الغربية؟

أم يتجاوز الامر تلك الثنائية الملغزة إلى تداخلات وتشابكات متواصلة طوال مراحل التاريخ المصرى حين لم يكتمل الصراع يوما حتى نهايته.. ساكنين دوما كل حلول الوسط؟

ستحتاج تلك الظاهرة إلى تحليل اكثر وضوحا وعمقا ورصدا لتجلياتها خاصة وأن تلك الثنائية تستوقفنا ايضا فى النموذج الغربى.. نتوقف أمام الشعارات الاوروبية المستنيرة وليدة عصر النهضة وامام الممارسات الاستعمارية.. فالحضارة الاوروبية هى ذاتها التى قادت مسجونى دنشواى الى المذبحه **«وبين كل مشنوق واخر يجلد اثنان من المحكوم عليهم بالجلد مع السجن بينما جسد المشنوق السابق مايزال يتأرجح فى حبل المشنقة».**

والحضارة الأوروبية ذاتها هى التى صنعت من شعارات الحرية والإخاء والمساواة (دجلا من أعلى مستوى) كما اعترف نابليون فى مذكراته. ويبقى مشهد إعدام **«سليمان الحلبى»** لوحة بالغة الدلالة على تلك الحضارة «تحرق يده اليمنى، بعد ذلك **يتخوزق ويبقى على الخازوق لحين تأكل رمته الطيور وكل ماتحكم يده عليه يكون حلالا للجمهور الفرنسى»!**

* * *

وفى حكاية **تل العقارب**.. انشغل صلاح عيسى كثيرا بكليبر القائد الفرنسى للحملة الفرنسية على مصر بعد **نابليون** (بطل معارك **مايسترليك، وشارلوا، وفانديه، وجبل طابور وعين شمس**).. انشغل بقسوة القائد ووحشية جنوده والنهب المتواصل، أكثر من انشغاله **بسليمان الحلبى** الازهرى القادم من حلب إلى القاهرة (١٨٠٠) عبر القدس لقتل القائد الفرنسى مجاهدة فى سبيل الوطن.

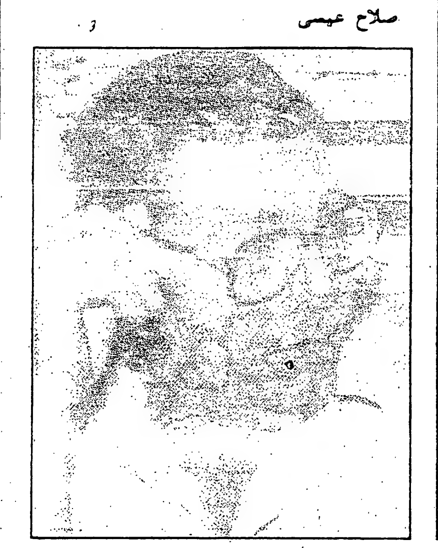
هل هى المراجع القليلة حول شخصية **سليمان الحلبى؟** ام هو ضعف الدافع الذى تحرك وراءه الحلبى هو مالم يغر كاتبا تقدميا كصلاح عيسى.. فرأى ان بعض روايات سليمان الحلبى تحتمل الشك وربما الاهمال وراح يقدم من الواقع الاجتماعى والسياسى اسبابا عديدة وقائمة طويلة من المبررات المتشابكة تكفى لقتل كليبر، ولقتل رجال الحملة الفرنسية عن بكرة ابيهم؟

العجوز المثير للدهشة!

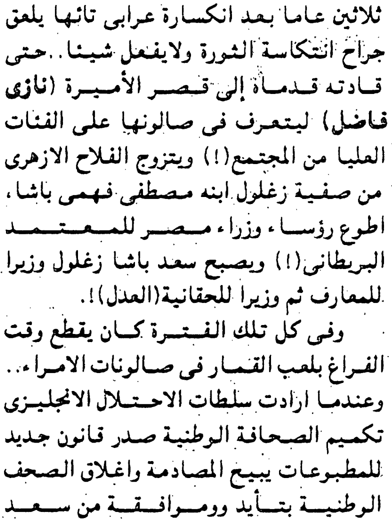
حكايات عديدة.. **السلطان المملوكى** الذى حاول أن يكون أول المطبقين لحد الزنا بعد الخليفة **عمر بن الخطاب** فعارضه قضاة الشرع فكان أن عزلهم جميعا.. **وبطريرك الاقباط** الذى عزله الخديو **عباس حلمى** فاصدر قبل رحيله إلى المنفى قرارا بحرمان خليفته، فامتنع الاقباط عن دخول الكنائس.. **والهلباوى** البطل التراجيدى فى مذبحة دنشواى.. اعظم طلاب المرحمة فى تاريخ القضاء المصرى وجلاد دنشواى الذى لم يغفر الشعب له..

واذا كان **«حرب الوفد»** يحتل صفحات طويلة من دفتر الوطن، فان **سعد زغلول** حكاية من حكاياته اختار لها صلاح عيسى عنوان **(العجوز والثورة)**. ورغم ان اللحظة التى شاء أن يستعرض من خلالها رحلة الثمانية وستين عاما فى تاريخ زعيم الأمة هى لحظة موته (مساء ٢٣ اغسطس ١٩٢٧) الا أن الحكاية العاطفية كانت أقل

صلاح عيسى



حكايات الكتاب عاطفة.. تتراوح بين تناقضاتها واسئلة لايفصح القلب عنها.. فسعد زغلول هو الرجل المقامر القادم من قرية **(ابيانه)** الى بيت الامة زعيما للاغلبية ظل ثلاثين عاما بعد انكسارة عرابى تائها يلعق جراح انتكاسة الثورة ولايفعل شيئا.. حتى قادته قدماه إلى قصر الأميرة **(نازلى فاضل)** ليتعرف فى صالونها على الفئات العليا من المجتمع(!) ويتزوج الفلاح الازهرى من صفية زغلول ابنه مصطفى فهمى باشا، اطوع رؤساء وزراء مصر للمعتمد البريطانى(!) ويصبح سعد باشا زغلول وزيرا للمعارف ثم وزيرا للحقانية(العدل)!.



وفى كل تلك الفترة **كان يقطع وقت الفراغ بلعب القمار فى صالونات الامراء**.. وعندما ارادت سلطات الاحتلال الانجليزى تكميم الصحافة الوطنية صدر قانون جديد للمطبوعات يبيح المصادمة واغلاق الصحف الوطنية بتأييد وموافقة من سعد زغلول.. وفى وزارته للحقانية كان المدافع القوى عن مشروع مد امتياز قناة السويس اربعين سنه بعد المدة التى حددت فى العقد الذى دفعته الحكومة المصرية عند حفر القناة وهى ٩٩ سنة.

ومن **(لجنة الاشقياء)** كما كان يسمى **سعد زغلول** لجنة الدستور إلى المدافع الذى لايلين عن الدستور، ومن الأسئلة المثيرة للدهشة فى حياة الرجل إلى ثورة ١٩١٩ التى أعادت الاعتبار إلى شخصه وفكره السياسى كزعيم للامة.

بحيادية تامة يقدم **صلاح عيسى** العجوز والثورة.. متجاوزا تساؤلات عديدة لاتزال تشغل بال جيل بأكمله لم يستطع ان يفسح مكانا فى قلبه لسعد زغلول..

لماذا كان حبنا وايماننا بثورة يوليو وجمال عبد الناصر، يلغى معه بالضرورة كل إمكانية لحب اخر خاصة سعد زغلول؟

هل هو اخفاء الحقائق المتعمد الذى قامت به الثورة؟ ام هى التناقضات الحادة فى الشخصية الملتبسة؟ ولماذا كان اخفاء الحقائق والتواريخ.. ماالذى جعل البعض من سعد **زغلول** مقابلا لعبد الناصر وثورة ١٩١٩ فى مواجهة ثورة ١٩٥٢؟ أسئلة عديدة ستظل بحاجة إلى اجابات واضحة..

* * *

حقا المجد للوطن- الذى عرف صلاح عيسى كيف يحبه، وكيف يمنحه افضل مافيه حين راح يحكى عنه.

صندوق النقد الدولى .. وبيع الكلى فى مصر

د. جلال أمين

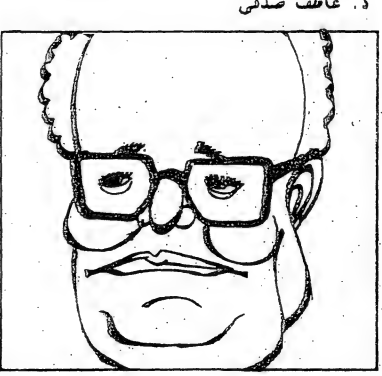
منذ بضعة أسابيع نشرت بعض الجرائد القومية وجرائد المعارضة على السواء أخبارا عن ظاهرة فظيعة، قيل أنها آخذة فى الانتشار فى مصر، هى ظاهرة «**بيع الكلى**»، فذكرت أن عددا متزايدا من الفقراء فى مصر يلجأون، بسبب حاجتهم الشديدة إلى المال، إلى بيع إحدى الكليتين لمريض ميسور الحال، يحتاج إلى زراعة كلية جديدة. وذكرت الصحف أن هناك «سوقا» آخذة فى الاتساع تعقد فيها هذه الصفقات، وينشط فيها الوسطاء والسماسرة، **وأن عدد العمليات التى أجريت فى عام ١٩٩١ وحده** (طبقا لجريدة الأهرام ١٩٩١/١٢/٢٩) **بلغ ٣٠٠ (ثلاثمائة) عملية جراحية**، منها مائة عملية تم فيها بيع الكلى لغير الأقارب، بأسعار تتراوح بين ١٥ ألف جنيه و٣٠ ألف دولار. وقد نشر أيضا أن بعض الفقراء الذين يقدمون على بيع الكلى هم من المرضى أو ممن لهم كلية واحدة أو كلية ضامرة، مما يجعل فقدهم للكلية خطرا محققا على حياتهم، ولكنهم يقبضون جزءا من الثمن مقدما مما يضطرهم إلى إتمام الصفقة. نشر أيضا أن كثيرين ممن يقدمون إلى مصر لشراء الكلى هم من العرب الأثرياء، مما رفع سعر الكلية الواحدة فى بعض الأحيان إلى ٣٥ ألف دولار، وأن وجود هذه السوق فى مصر مع توفر الأطباء القادرين على إجراء عملية زرع الكلى، أدى إلى قدوم أعداد من فقراء **نيجيريا والسودان والصومال** لبيع الكلى للمرضى، وكثير منهم ينزل فى فنادق فى ميدان العتبة.

***

كان من الصعب على أن أقرأ هذا الكلام دون أن أتذكر **صندوق النقد الدولى** وأنصار الحرية الاقتصادية فى مصر، الذين يرفعون شعار «**إطلاق الحرية لقوى السوق**»، وعدم التدخل فى قوى العرض والطلب، واطلاق الحرية الكاملة للمستهلك والمنتج على السواء. فها هى ذى سوق يحكمها العرض والطلب، وتطلق فيها حرية المستهلك والمنتج، ويتحدد فيها السعر بحرية دون تدخل من الدولة، ويستفيد فيها البائع من تنافس المشترين ذوى القوة الشرائية العالية، ويستفيد المشترى من تنافس البائعين القادمين من مختلف الدول الافريقية. وسألت نفسى عما يمكن أن يكون موقف صندوق النقد الدولى من هذه السوق؟ هل سينصح هنا أيضا بعدم التدخل؟ فإذا قال الصندوق بعدم التدخل فأظن أن هذا جدير بأن يجعلنا نقطع علاقتنا بالصندوق فورا. واذا قال بأن على الدولة أن تتدخل لمنع هذه الظاهرة غير الانسانية، أفلا يكون بهذا قد اعترف ضمنا بأن الزعم بقدسية قوى السوق هو محل نظر، ويحتمل الاستثناء؟ فإذا كان الاستثناء جائزا وواجبا، فما هو المعيار الواجب الاتباع للتمييز بين مايجوز منعه ومالايجوز؟

إن سوق بيع الكلى ليست فى الواقع الا مثالا صارخا، ومتطرفا، لحقيقة قائمة دائما، ولكنها لاتظهر عادة بهذه الدرجة من الوضوح. **وإذا كان من الواضح وضوح الشمس أن الدولة يجب أن تتدخل لمنع بيع الكلى، فإن تدخل الدولة واجب أيضا فى حالات أخرى كثيرة**، وإن لم تبلغ فى وضوحها وفظاعتها مابلغته قيام شخص ببيع جزء من جسمه لآخر. إن ظاهرة بيع الكلى ليست الا الحالة القصوى التى تدل بسبب تطرفها، على فساد التعميمات والافتراضات التى تقوم عليها فلسفة الحرية الاقتصادية.

د. عاطف صدقى



***

من بين هذه الافتراضات التى تقوم عليها الدعوة الى الحرية الاقتصادية أن الشخص الفقير هو فى الأساس شخص فاشل، ساقط الهمة، كسول أو مهمل، ومن ثم فهو يستحق ماأصابه من فقر، وأن الثرى هو فى الأساس شخص ناجح لأنه يستحق النجاح، بسبب طموحه أو مثابرته، أو جده واجتهاده، أو مايتمتع به من جرأة واستعداد للمغامرة.. الخ

كان دعاة الحرية الاقتصادية يعبرون عن هذا الافتراض على استحياء فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التالى، ثم بلغت الجرأة فى التعبير عنه أقصاها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على يد أنصار ماسمى «**بالداروينية الاجتماعية**»، التى طبقت نظرية «**البقاء للأصلح**» التى قال بها دارون فى علم الأحياء، على المجتمع الانسانى، وأدخلوها علم الاجتماع، **فاذا بالأصلح الآن هو «الثرى»**، الذى بقى واستمر فى الحياة لأنه هو الأصلح، بينما يموت الفقير وأولاده جوعا لأنهم هم الفاشلون الجديرون بالانقراض. ثم خفت حدة التعبير عن هذا الافتراض طوال النصف الأول من القرن العشرين مع نمو النزعات الاشتراكية، ولكنه عاد ليسفر عن وجهه الكريه مرة أخرى على يد **ميلتون فريدمان** وأتباعه الذين يتكلمون الآن وكأن الفقراء فقراء لأنهم يستحقون الفقر، والأغنياء أغنياء لأنهم يستحقون الغنى.

والواقع أن التيار الأساسى فى الثقافة الأمريكية ووسائل الاعلام هناك، كانت ولاتزال تعمل باستمرار على ترسيخ هذا الاعتقاد وتثبيته فى نفوس الأمريكيين، حتى ساد شعور عام لدى فقراء الأمريكيين بأنهم يستحقون فى الحقيقة ماهم فيه من فقر، وأن النظام الأمريكى هو فى الأساس نظام عادل، يكافئ المستحق بالثراء ويعاقب غير المستحق بالفقر. فلم يعد الفقير يلوم غير نفسه، بل وأصبح ينفر بشدة من القاء اللوم على المجتمع أو الدولة، ولو أدى ذلك به إلى شعور قاتل بالاحباط والقنوط، إلى حد الاستسلام للخمر أو المخدرات أو الانتحار.. الخ.

يتبع هذا الافتراض افتراض آخر مؤداه أن تدخل الدولة لصالح الفقراء لن ينتج عنه إلا زيادة الكسول كسلا، وزوال أى احتمال لان يبذل الفقير الجهد لتحسين حاله، بل إن عقاب

الفقير بتخفيض أجره وتجويعه هو الأمل الوحيد فى أن يفيق لنفسه ويستيقظ ويبذل الجهد للخروج من محنته.

* * *

من الافتراضات الأخرى التى تقوم عليها دعوة الحرية الاقتصادية أنه لايعرف أحد مصلحة شخص أكثر مما يعرفها هذا الشخص نفسه، وأن أى ادعاء من جانب الدولة بأنها تعرف مصلحة الناس أكثر مما يعرفها الناس أنفسهم، هو ادعاء باطل. فلنترك إذن المستهلكين يختارون مايريدون استهلاكه فهم أعرف بما يحقق لهم أكبر منفعة، ولنترك البائعين يبيعون مايريدون بيعه، فهم اعرف بمايحقق لهم أقصى ربح، ولنترك الطرفين يعقدان مايريدان عقده من صفقات، إذ سيصلان فى النهاية إلى مافيه مصلحة الجميع.

أضف إلى هذا :ذلك الافتراض الشهير بأن ترك الأسعار حرة تتحدد بقوى العرض والطلب، من شانه تحقيق **«التوزيع الأمثل للموارد»**. فارتفاع السعر، بسبب زيادة الطلب، سيحفز أصحاب الموارد (أو عناصر الانتاج) على الاتجاه إلى تلك الفروع من الانتاج التى يطلبها (ويحتاجها) الناس، وانخفاض السعر سيصرف عناصر الانتاج عن تلك الفروع التى لايطلبها (ولايحتاجها) الناس. وأى توزيع للموارد أفضل من هذا؟

وأخيرا يقول لك الاقتصادى المؤمن بالحرية الاقتصادية: ولكن فلنفرض أن توزيع الدخل سئ أو غير عادل، إن الطريقة المثلى لتصحيح ذلك ليس التدخل فى الأسعار، بل تصحيح توزيع الدخل عن طريق الضرائب أو الانفاق الحكومى. ولكن سواء قررت أن تفعل ذلك أولا تفعله فحذار من المساس بنظام الأسعار بل إن ترك الأسعار حرة قد يحقق هدفك الأصلى وهو تقريب الفوارق بين الدخول. وذلك بطريقة عجيبة قد لاتخطر ببالك لأول وهلة: فترك الأسعار حرة وترك المنتجين والمستهلكين أحرارا، سيشجع على الاستثمار، وهذا ينمى الانتاج، وهذا يزيد الطلب على العمال، وهذا يزيد أجورهم، **فيصبحون شيئا فشيئا من الأثرياء، ويعم الرخاء الجميع**، ولايكون هناك أى داع لأن تقوم بعمل أى شئ لصالح الفقراء، اذ لن يكون هناك فقراء.

* * *

كل هذا كلام قديم طالما تعلمناه فى كتب مبادئ الاقتصاد، ولكنه لازال يشكل العقيدة الأساسية لدى دعاة الحرية الاقتصادية، وعادوا يكررونه بطريقة مملة منذ اواخر السبعينات، عندما رفع شعار التخصيصية وبيع القطاع العام على نطاق العالم بأسره، والقى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بثقلهما فى هذه الحملة الكاسحة لتقليص دور الدولة فى الاقتصاد، فى أى بلد تربطهما به أية صلة.

والآن فلنطبق كل هذه الافتراضات على سوق بيع الكلى، لنتبين مدى حماقتها. طبقا لهذه الافتراضات: الرجل الفقير الذى جاء يعرض إحدى كليتيه للبيع، هو شخص فاشل ساقط الهمة، أدى به كسله أو سقوط همته إلى الفقر المدقع، وهو بدلا من أن يبحث لنفسه عن عمل منتج، وأن كان به بعض المشقة، يفضل أن يأتى إلى ميدان العتبة ويجلس على الرصيف فى انتظار بيع إحدى كليتيه. والثرى العربى الذى أتى من الخليج لشراء كلية جديدة، هو رجل ناجح طموح مغامر، أدى به نشاطه وطموحه واستعدادة للمغامرة إلى مافيه من ثراء، مما سمح له، اذا تعطلت إحدى كليتيه بشراء كلية أخرى جديدة.

وإذا خطر للدولة أن تتدخل لوضع حد لهذه الظاهرة، ظاهرة بيع الكلى، بأن توفر وظائف مثلا لهؤلاء الذين يعرضون انفسهم للبيع، حتى ولو كانت وظائف قليلة أو عديمة الانتاجية، لمجرد ان تحميهم من هذا المصير البائس، فأن هذا من شأنه تضخيم الجهاز الحكومى بأعداد زائدة عن الحاجة من المتبطلين بطالة مقنعة، مما يضر بمعدل نمو الناتج القومى ويزيد من عجز الميزانية. وبيع الكلى شئ أهون من عجز الميزانية ومن انخفاض معدل نمو الناتج القومى. ذلك أن منظر الناس وهم يهيمون على وجوههم فى ميدان العتبة يعرضون الكلى للبيع، سوف تؤدى فى المدى الطويل إلى حفز الناس على مزيد من الجهد فى البحث عن فرص عمل منتجة، وسوف تؤدى الى تخفيض الأجور إلى درجة تحفز المستثمرين، المصريين والأجانب، على توظيفهم وخلق فرص جديدة للعمل، ومن ثم تنتهى ظاهرة بيع الكلى فى المدى الطويل.

فإذا أصر الناس مع ذلك على الخروج إلى العتبة لبيع كليتهم فلابد أن هذا لسبب أو لآخر، هو فى صالحهم، اذ لايعرف مصلحة الشخص أحد مثلما يعرفها هذا الشخص نفسه، ومن ثم من الحماقة التدخل بتقييد حريتهم، تماما كما أن من الحماقة التدخل لمنع أفلام العنف والجريمة والجنس المستوردة مادام هذا هو مايريد الناس التفرج عليه.

وعلى أى حال فإن ترك سوق الكلى حرة، والسماح للأثرياء العرب بالقدوم لشراء الكلى فى مصر، من شأنه أن يرفع سعر الكلى إلى الحد الذى قد يؤدى فى النهاية إلى حفز المنتجين على أنتاج المزيد منها، أو اذا تعذر ذلك، قد يؤدى الى مزيد من الحرص من جانب الأثرياء العرب، على صحتهم، فيراعون درجة أكبر من الحيطة فيما يأكلون ويشربون، تجنبا للاضطرار إلى شراء كلى جديدة بأسعار بالغة الارتفاع، فتصح إبدانهم وتسلم كليتهم ولايحتاجون إلى القدوم إلى مصر أو غيرها لشراء الكلى، فتنخفض هذه السوق من تلقاء نفسها، دون حاجة إلى أى تدخل من الدولة. تماما كما أن رفع أسعار المنسوجات الشعبية أو ترك سوق المساكن حرة، سوف يشجع المنتجين على مزيد من انتاج هذا النوع من المنسوجات، ويوفر شقة مناسبة بسعر مناسب لكل شاب راغب فى الزواج، دون حاجة لتدخل الدولة بانتاج المنسوجات الزهيدة السعر أو بناء المساكن الشعبية، وإن كان هذا لم يحدث بعد فى مصر بعد ثمانية عشر عاما من الانفتاح.

وعلى كل حال، اذا كانت ظاهرة بيع الكلى لاتعجبك، فعلاجها لايكون بمنعها، بل بأعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء: فلتفرض الضرائب إذا شئت على الأغنياء الذين يريدون شراء الكلى، ولترفع دخول الفقراء الذين يعرضون أجسامهم للبيع، والطريقة المثلى لاصلاح توزيع الدخل ليست التدخل فى الأسعار بل السياسة المالية، أى نظام الضرائب والانفاق الحكومى. فاذا تبين لك أن الحكومة بسبب أو آخر، سياسى أو اجتماعى أو إدارى داخلى أو خارجى، لاتستطيع أو لاترغب فى استخدام السياسة الضريبية أو الانفاق الحكومى لتخفيض الفوارق بين الطبقات (كما لوكان هذا سيغضب صندوق النقد الدولى أو يصرف المستثمر الأجنبى عن الاستثمار فى مصر) فليس أمامك الا الصبر، والأمل فى أن يزداد الغنى غنى، بعد أن أجريت له عمليته زرع الكلى، فيزيد استثماراته فى مصر فيزيد الطلب على العمال، فترتفع الأجور فيتحسن حال الفقراء، فلا يضطر أحدمنهم بعد ذلك إلى بيع كليته.

قد يحتاج الأمر إلى بعض الوقت، وكثير من الصبر، فإذا لم تستطع الانتظار، أو كان صبرك قد نفذ، **فما عليك الا أن تضرب عرض الحائط بتوصيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وتفرق بالقوة بين المشترين والبائعين فى هذه السوق التى عادت بنا إلى عهد الرقيق، أو الى ماهو أسوأ منه.**

يحتفل عمال العالم اليوم بعيدهم السادس بعد المائة..
وفى مصر يواجه العمال إلى جانب همومهم الدائمة كالغلاء وضعف الأجور ومخاطر البطالة.. هما كبيرا جديدا يشاركهم فيه قطاعات واسعة من الشعب المصرى..
فمصانعهم يهدد باغلاقها خلال السنوات المقبلة سياسات السوق المفتوح وتحرير التجارة الخارجية التى فرضها «حكومة» صندوق النقد الدولى والرأسمالية العالمية ووكلائها فى مصر..
وأصبحت حماية الصناعة الوطنية ضرورة لمستقبل الوطن والشعب.. فضلا عن ضرورتها لاستمرار العمال فى مواقعهم الانتاجية أساسا ومنع تحولهم الجماعى الى صفوف العاطلين..
ولعل هذا مايضع عمال مصر فى خط الدفاع الأول فى هذه المعركة



مستقبل الصناعة المصرية:

معركة بين المنتجين والسماسرة
خسائر بالجملة.. والسبب المستورد

حسن بدوى

بدأت الحكومة فى التراجع البطئ «التكتيكى» عن فوضى سياسات التحرير، بمجرد توالى التحذيرات وبدء التململ فى أوساط منظمات الرأسمالية الصناعية والعمال والقوى السياسية والقيادات الإدارية والفنية بشركات الصناعة..

ولم يمض أسبوعان على إعلان رئيس الوزراء وستة من وزرائه فى لقائهم بقيادات اتحاد نقابات العمال أول أبريل الماضى، بأن الحكومة لن تلجأ لحماية الصناعة الوطنية بالقرارات والقوانين، وانها ستتركها لآليات السوق والمنافسة..حتى عادت وزارة الاقتصاد لتقرر تلقى مستندات من المنتجين حول الأضرار التى تصيبهم بسبب إغراق السوق بالبضائع الأجنبية..

الا أن الضغط ليس جماهيريا بعد.. وليس كافيا ليجبر الحكومة على تبنى سياسات مالية وجمركية واقتصادية متكاملة لحماية الصناعة المصرية.. ولهذا فإن وزارة الاقتصاد ستتلقى هذه المستندات لبحثها مع حكومات الدول التى نستورد منها تلك البضائع، لا لإعادة النظر فى سياسات التحرير الحالية على ضوئها!

ويأتى التراجع البطئ للحكومة خوفا من اتساع واشتداد المعركة التى دخلها بالفعل منظمة الرأسماليين الصناعيين (اتحاد الصناعات) والمنظمة النقابية للعمال (اتحادهم ونقاباتهم العامة- خاصة الصناعية) وقيادات شركات قطاع الأعمال العام الصناعى (خاصة بالصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية والكيماويات والغزل والنسيج والإنتاج الحربى والبناء والأخشاب) ..«وحزب التجمع» الذى يضع قضية حماية الصناعة الوطنية فى مقدمة اهتماماته السياسية والجماهيرية فى هذه المرحلة.

والمعركة مازالت فى بداياتها الأولى..

فالحكم مرتبط وخاضع من الجهة الأخرى ..بل ومن داخله لضغوط شديدة القوة ،يمارسها رجال الأعمال غير الصناعيين ذوى النفوذ فى الحزب الحاكم وأعلام الحكومة وصحفها ،(والمستندون إلى حماية حلفائهم فى مؤسسات الرأسمال العالمى وزملاؤهم رجال الأعمال فى البلدان الصناعية المتقدمة..) والذين يتركزون فى مجال الاستيراد والسمسرة والنشاط الطفيلى والتوكيلات التجارية، التى تضم أبناء وأقارب وزراء ورؤساء وزارات سابقين..

قلاع الصناعة مهددة

*ضمن سياساتها لتحرير التجارة الخارجية سمحت الحكومة باستيراد الحديد و الصلب وحديد التسليح.. وبدأ اغراق السوق المصرى بهذه المنتجات التى يحذر «د. على حلمى» رئيس شركة الحديد والصلب المصرية من استخدامها، باعتبارها منتجات رديئة وغير مطابقة للمواصفات، ويجرى بيعها بأسعار تقل عن أسعار المنتج الوطنى بحوالى ٣٠٠ و ٤٠٠ جنيه للطن مما أدى لتراكم المخزون من انتاج شركة الصلب بالتبين (قطاع أعمال عام) وشركة الدخيلة للصلب (استثمار). وبلغ مخزون شركة التبين فقط ٩٠ ألف طن، مما دفع الشركة لتخفيض انتاجها من ٩٥ ألف طن شهريا إلى ٧٠ ألف طن، أى بما قيمته ٢٥ مليون جنيه شهريا!!

* ولأن صناعة الكوك مغذية لصناعة الحديد والصلب، فقد بلغت مسحوبات شركة الحديد والصلب من منتجات الكوك ١١٥ مليون جنيه فى أول أكتوبر الماضى، وهو مايمثل ٨٠٪ من انتاج شركة الكوك. ولأن

الحديد والصلب تمر بأزمة تراكم المخزون وتخفيض الانتاج بسبب فوضى سياسات التحرير، فقد عجزت عن السداد، مما سبب أزمة مالية لشركة الكوك..بل إن تخفيض انتاج الحديد والصلب أدى لعدم تشغيل البطارية الرابعة بشركة الكوك والتي تكلفت ملايين الجنيهات وبدأ تسخينها في سبتمبر الماضي تمهيدا للانتاج في منتصف يناير ١٩٩٢.. ويهدد عدم تشغيلها بمخاطر فنية جسيمة على مباني البطارية وبسبب الأزمة المالية أصبحت «الكوك» عاجزة عن تمويل مشترياتها من مستلزمات الانتاج خاصة الفحم الحجري المستورد.. ولجأ ممثلو العمال في النقابة ومجلس الادارة الى رئيس الاتحاد العام «احمد العماوي» محذرين من استمرار هذه الأوضاع التي تهدد بايقاف البطاريتين الأولى والثانية، وتشريد ستة آلاف عامل بالشركة..

* وتسبب قرار وزارة الاقتصاد بفتح مجال استيراد الأسمنت الأبيض الى تحميل مصنع المنيا الوطني لخسائر بلغت في شهرى مايو ويونية ١٩٩١ فقط ١٣ مليون جنيه.

* وتوالى اغلاق مصانع النسيج الخاصة، أو تخفيض طاقاتها الانتاجية، خاصة في منطقتي شبرا الخيمة والمحلة الأمر الذي دفع «محمد فريد خميس» رجل الأعمال وصاحب شركة «النساجون الشرقيون» للمطالبة بوضع ضوابط لحماية المنتج المصري أسوة بالضوابط التي تضعها معظم دول العالم التي تتبع أسلوب الاقتصاد الحر مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومجموعة الدول الأوربية.

* والأزمة تتصاعد وتمتد إلى مزيد من الصناعات الوطنية، كما قال احمد العماوي في لقاء رئيس الوزراء مع القيادات النقابية، فهي تشمل صناعات الأسمدة الكيماوية والورق وشركات مواد البناء ومنتجات الكاوتشوك التي يتراكم المخزون فيها، بعد أن كان الطلب متزايدا عليها الى حد «اللجوء الى الواسطة للحصول على منتجنا الوطني من اطارات النسر مثلا «على حد تعبير العماوي!

أي استثمار تشجعون؟!

وتستهدف الحكومة وفقا لتقرير «د. محيي الدين الغريب» رئيس هيئة الاستثمار في بداية العام الحالي «تحرير التجارة الخارجية بالشكل الذي يؤدي إلى التخفيض المتوالي للسلع والمنتجات المحظور استيرادها خلال عام ١٩٩٣.»

وفي رده على بيان «الحكومة الأخير»، أشار «خالد محيي الدين» رئيس الهيئة البرلمانية للتجمع إلى الأضرار التي أصابت الصناعة الوطنية بسبب توحيد سعر الصرف ورفع سعر الفائدة وتقييد سقوف الائتمان وتعديل الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات وتحرير التجارة الخارجية، وخاصة قيام الحكومة بتخفيض نسبة المنتجات التي لاتخضع للحماية من ٣٧٪ في مارس ١٩٩٠ إلى ٢٣٪ في يونية ١٩٩١ وتخفيض الحد الأعلى للرسوم الجمركية الى ١٠٠٪ وكان أعلى من ذلك بكثير، ويجري تخفيضه إلى ٨٠٪، مما يزيد حالة الركود الاقتصادي بزيادة حدة المنافسة الأجنبية للانتاج المحلي في الوقت الذي ترتفع فيه الحماية في الدول الرأسمالية المتقدمة، فقد زادت المنتجات المتمتعة بالحماية في تلك الدول من ١٩٪ عام ١٩٨١ إلى ٢٣٪ عام ١٩٨٩، وهي الآن أعلى بكثير.

وأدت فوضى سياسات التحرير لانخفاض الناتج المحلي الاجمالي في مصر. ويرصد تقرير البنك الدولي في يونية ١٩٩١ عن الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية أن معدل النمو الحقيقي في مصر لم يزد عن ٤٪ عام ١٩٨٨ وانخفض الى ٢ر٥٪ عام ١٩٨٩ وإلى ٣ر١٪ عام ١٩٩٠.. مما يؤدي بالضرورة

- كما قال «خالد محيي الدين» - إلى انخفاض متواصل في مستوى معيشة المواطن المصري.


سيد طه


احمد العماوي

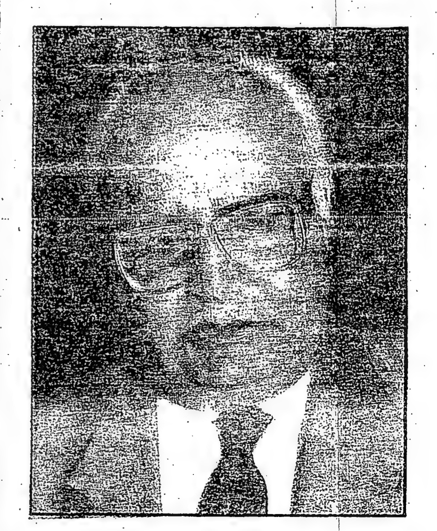
الحماية قبل التحرير

ويطالب «سيد طه» امين عام النقابة العامة لعمال البناء الحكومة بوضع سياسات متكاملة- مالية وجمركية لحماية الصناعة ثم تحرر الاقتصاد كماتشاء.

ويحذر من تحرير استيراد الأسمنت في الظروف الحالية، فانتاجنا الوطني من الأسمنت يبلغ ١٨ مليون طن سنويا، وهو يكفي الاستهلاك المحلي، بل ان هناك فائضا مخزونا في الصوامع نتيجة تراجع حركة التشييد والاسكان، وبعض المصانع أوقفت أو خفضت طاقتها الانتاجية نتيجة لزيادة المخزون مثل مصنعي العامرية وأسيوط، نما بالكم لوتم تحرير استيراد الأسمنت، بينما الشركات المصرية محملة بأعباء تمويل الاستثمارات الجديدة التي أدت لزيادة انتاجنا الوطني في السنوات الأخيرة. ووصلت أعباء الأقساط والفوائد وفروق العملة في شركة مثل أسمنت طره الى حوالى ١٢٤ مليون جنيه فوائد بنكية فقط في العام المالي المنتهي في ٣٠ يونية ١٩٩١. والشركة القومية للأسمنت أقامت مشروعات جديدة نتكلفة ٢ مليار جنيه، وشركات الأسمنت محملة بأعباء من هذا النوع تصل إلى ستة مليارات جنيه، ولايخفى انه في حالة تحرير استيراد الأسمنت ستسعى مافيا الاستيراد إلى تخفيض سعر المستورد حتى تجهز نهائيا على مصانعنا الوطنية ثم تحتكر السوق وتتحكم في الأسعار كما تشاء.







تشويش حكومى

كان مطلب السكرتارية الاقتصادية باتحاد نقابات العمال فى بيانها بشأن حماية الصناعة الوطنية واضحا، وهو **حظر استيراد السلع التى تنتج محليا، ووضع سياسات حماية جمركية ملائمة.**

وكان حديث العماوى فى لقاء رئيس الوزراء ووزرائه الستة بقيادات الاتحاد واضحا أيضا.. فقد طرح أمثلة محددة لصناعات عديدة تعانى من عجز السيولة المالية والمخزون الكبير والطاقات الانتاجية المعطلة وسقوف الائتمان المقيدة، ممايهددها حتى بالتوقف عن سداد أجور العاملين.

ومع ذلك جاءت ردود «**عاطف صدقى**» ووزيرى الصناعة «**محمد عبد الوهاب**» والمالية «**محمد الرزاز**» غير مقنعة لأى من القيادات النقابية الحاضرة فى هذا اللقاء والممثلة لثلاثة وعشرين نقابة عامة للعمال.

قال د. **عاطف صدقى** نحن مع الحرية الاقتصادية بالنسبة لحماية المنتج الوطنى.. لماذا اخترنا هذا الطريق؟ احنا دخلنا عملية التحرير الاقتصادى بهدف توسيع قاعدة الانتاج (يقصد توسيع قاعدة الملكية الخاصة وفقا للنص الوارد فى بيان الحكومة العام الماضى) وبالتالى توسيع قاعدة فرص العمل..»

وشرد رئيس الوزراء فى قضايا أخرى متجاهلا ما أثاره العماوى «**ومصطفى منجى**» حول اضرار تحرير التجارة الخارجية على الصناعة الوطنية، ثم أحس بتململ النقابيين الحاضرين فعاد يقول «نرجع لسؤالنا الأصلى عن حماية الصناعة الوطنية.. فى جو التحرير لابد انك تدى المنافسة حقها، هى اللى هاتحقق خفض الأسعار لأنه مابيبقاش فيه احتكار..أتفوق على الاجنبى ازاى؟ بتحسين الجودة.. طيب حمينا الانتاج المحلى ازاى؟ حميناه أولا بالسياسة الواقعية لسعر الصرف، وبهذه السياسة فقط وبدون جمارك سيكون البلوفر الأجنبى ٣٠ جنيها والمصرى ١٠ جنيه، والسلاح الثانى وهو غير مباشر، بأن لا **ألجأ إلى القيود الكمية أو الحظر**، لوحظرت باحرم بعض الناس من شراء سلع ومستعدين يدفعوا فيها ولو ..ألف جنيه.. السلاح الثالث ضريبة المبيعات وهى مفروضة على المستورد والمحلى، وهناك فرق، الضريبة على المستورد أعلى منها على المحلى.. أما قضية المخزون فهى مبالغ فيها..»

وأمام أمثلة العماوى بالمخزون فى شركتى راكتا والأهلية من انتاجنا من الورق، ومخزون **شركات الأسمدة المصرية** ، سأل رئيس الوزراء وزير الصناعة عن المخزون.

أكد وزير الصناعة أن تحرير التجارة الخارجية جزء من مجموعة سياسات متكاملة للتحرير الاقتصادى، واستدرك قائلا «ولكن مفيش قرار يصدر بالغاء سلعة من كشوف الحظر الا بعد دراسة كاملة من وزارة الصناعة والمنتجين والمستهلكين»

وأكد «**محمد عبد الوهاب**» وجود مخزون بشركات الأسمدة ولكنه حمل الفلاحين مسئولية ذلك لقيامهم بتخفيض مشترياتهم من الأسمدة بعد رفع أسعارها، وحذر من تأثير ذلك على الزراعة وعاد الوزير يطمئن الحاضرين قائلا «العملية عايزة وقت وهاتتوزن فى السوق، الانتاج سيزيد، والعرض يزيد، وبالتالى الأسعار تنخفض والطلب يتحكم وفقا لاقتصاديات السوق»!!

قضية وطنية

ويصف «**عبد الحميد الشيخ أمين العمال بالمجمع**» مبرر الحكومة لتحرير التجارة الخارجية، وهو إدخال عنصر المنافسة بأنه مبرر ساذج ، ويرى أن القضية أخطر بكثير من هذا التبرير ،فهذه السياسه تفرض على الحكومة من خلال ضغوط محلية وأخرى خارجية ، الضغوط الداخلية يمثلها كتلة النشاط الريعى فى الاقتصاد المصرى ، وهم جماعة الاستيراد والسمسرة والتوكيلات التجارية وغيرهم من الفئات الطفيلية ، والضغوط الخارجية يمثلها صندوق النقد والبنك الدوليين ، اللذان يخدمان مصالح الصناعات الغربية المستهدفة فتح السوق المصرى أمامها ، ولهذا مبرر الحكومة لهذه السياسة ضعيف ومتهالك ففى قضية وطنية من هذا النوع لا يجب اطلاق مثل هذه التبريرات ، انها قضية **حماية الصناعة الوطنية وحماية السوق المصرى** ، و الصراع ضد القوى الأجنبيه بدأ منذ عهد محمد على حول السوق ، **والصراع حول التجارة والسيطرة على الأسواق هو جوهر صراعات العالم وبسببه قامت حربان عالميتان ، فكيف نسلم ببساطة شديدة سوقنا المصرى للسيطرة الأجنبية** . وليست مصادفة

أن يتدخل صندوق النقد الدولى وكيل الرأسمالية العالمية لفرض سياسة تحرير التجارة الخارجية علينا والغاء تدخل الدولة فى

النشاط الاقتصادى ودعمها للصناعة، ورفع سعر الفائدة وغيرها مما يضعف الإنتاج المصرى فى مواجهة المنافسة الأجنبية ..

ويضيف عبد الحميد الشيخ تجاهل الحكومة لكل هذا وإصرارها على هذه السياسات بأنه موقف غير وطنى ويضيف « اننا نفهم أن تتم المنافسة بين القطاعين العام والخاص الوطنيين وأن تنافس السلع الأجنبية فى السوقين العربى والأفريقى أما الذى يحدث الآن فهو هدم لصناعتنا الوطنية، لصالح الرأسمالية الأجنبية ووكلائها والمستفيدين منها فى الداخل »

ويضرب « عبد الحميد الشيخ » مثلا باغراق السوق المصرى بالورق المستورد بنسبة ضريبة جمركية لاتزيد عن ٥ ٪، من فنلندا وكوريا وأسبانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا، وطرحها فى السوق بأسعار تقل عن أسعار الشركتين الوطنيتين، الأهلية وراكتا مما اضطرهما لتخزين انتاجهما ويرجع ارتفاع سعر ورق الشركتين المصريتين الى استيرادهما لب الورق ومستلزمات الانتاج الأخرى بضريبة جمركيه ٣٠٪ فضلا عن تحملهما بمسئوليات اجتماعية وسياسية فى الالتزام بانتاج نوعيات معينة من الورق لطبع كتب المدارس فى الأوقات المناسبة، وتحمل أعباء العمالة التى تم استيعابها فى اطار خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية فى فترات سابقة، واعتمادهما على مصانع ذات تكنولوجيا أقل، وهى التكنولوجيا المتفقة مع البيئة المحلية وحجم القوى البشرية المصرية.

المنافسة والحماية

« لسنا ضد المنافسة .. ولكننا نؤكد على حماية الصناعة الوطنية » بهذا يبدأ حديث « مصطفى منجى » نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال وعضو مجلس الشعب (حزب وطنى) ويضيف ...

فمع سياسة الاصلاح الاقتصادى تتجه الحكومة لتحرير التجارة والغاء الحظر ولجان ترشيد الاستيراد، ولأن سياسات الحظر والترشيد طبقت فى مصر منذ سنوات طويلة لحماية الصناعة الوطنية، فان الغاءها الآن يؤثر مباشرة على العديد من الصناعات اذا لم تراكبها سياسات متدرجة ترعى الاستثمارات التى أنفقت على العديد من المشروعات وتعطى انتاجا يحتاجه السوق المحلى، وقد لا يقوى على منافسة المستورد لظروف عديدة، مثل استخدام تكنولوجيا عالية فى الخارج تعطي انتاجا أقل تكلفة وأكثر تطورا، بالإضافة الى دعم الصادرات الذى تأخذ به الدول المصدرة لاغراق السوق المصرى، فى ظل خلل تمويلى بشركات الصناعة المصرية وعدم تحديث مواقع الانتاج كل هذه أسباب دافعة لوضع مراحل نظم تسمح بحماية الصناعة الوطنية حتى تصل الى مرحلة من التطور مفروض أن يقوم بها قطاع الأعمال فى أولى مراحل الاصلاح الاقتصادى

ويشير« مصطفى منجى» الى ما تملكه بعض الدول من ميزات نسبية من انخفاض أسعار الخامات والأجور وتكنولوجيا متطورة وما تقدمه حكوماتها من دعم لصناعاتها بما يمكنهامن إغراق الأسواق بمنتجات رخيصة السعر، وقد تكون أقل جودة من منتجاتنا الوطنية، خاصة تلك المنتجات الواردة من الكتلة الآسيوية، فتكون النتيجة الاضرار بالمستهلك المصرى الذى يتحكم فيه السعر الأرخص أمام دخله المحدود، والاضرار بالصناعة الوطنية أيضا ولا يقتصر هذا على السلع الاستهلاكية فقط، بل يمتد الى المنافسة فى المعدات الاستثمارية أيضا.

ويقدم منجى مثلا بمحرك الديزل الذى يأتى من الهند بسعر ٧٠٠ جنيه ولا يستخدم لأكثر من عام لضعف جودته وتخلف تكنولوجيا، بينما المحرك المصرى من انتاج شركة حلوان لمحركات الديزل بذات القدرة وبجودة أعلى ومواصفات عالمية وسعره أربعة آلاف جنية الا أنه يعمر عشر سنوات، وبحسبة اقتصادية نجد أن المحرك الهندى الذى يستهلك فى عام أكثر تكلفة من مثيلة المصرى اذا ربطنا بين السعر والعمر الافتراضى، وقد أدى اطلاق حرية السوق الى رواج المحرك الهندى فى مصر وتخزين منتجات الشركة المصرية.

سياسة بديلة

ويرى مصطفى منجى ضرورة حماية الصناعات الوطنية التى تكفى الاحتياجات المحلية، وفى حالة استيراد سلع لسد احتياجات محلية لابد من وجود سياسة جمركية حامية للصناعة المصرية، وضرورة تخفيض الجمارك على مستلزمات الانتاج وهذا يتطلب من الحكومة ووزارتى الاقتصاد والمالية فض الاشتباك القائم حول تعريف مستلزمات الانتاج والمنتج النهائى.

ويحدد عبد الحميد الشيخ عدة اجراءات تمثل حدا أدنى عاجلا لحماية الصناعة الوطنية، وهى مستمدة من برامج حزب التجمع منذ سنوات طويلة ..

حظر استيراد أى سلع لها مثيل محلى.

الغاء سقوف الائتمان وتخفيض سعر الفائدة على القروض الصناعية.

تخفيض سعر الفائدة على المدخرات بما يشجع على اتجاه رؤوس الأموال للاستثمار الصناعى بدلا من وضعها فى البنوك.

. تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج والمعدات الاستثمارية المستوردة مع تحديدها بدقة

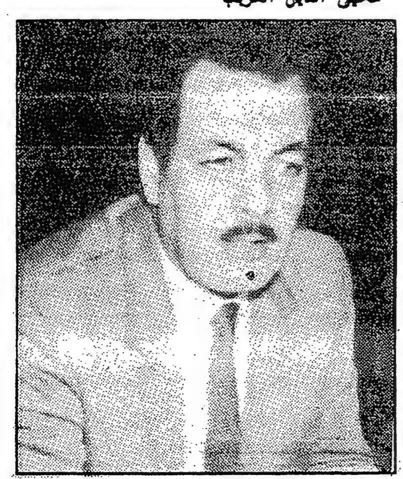
تحديد هامش ربح تجارى منعا لاستغلال المستهلك ولمواجهة ركود السوق وتشجيعا للصناعة الوطنية فى ظل ضعف القوة الشرائية لغالبية المصريين.

. دراسة تخفيض تكاليف الانتاج فى ضوء تضخم النفقات الادارية وغير ذلك من عوامل زيادة التكلفة.

مصطفى منجى



محيى الدين الغريب



قانون جديد
يطرد ٧ مليون فلاح خارج سوق الرزق

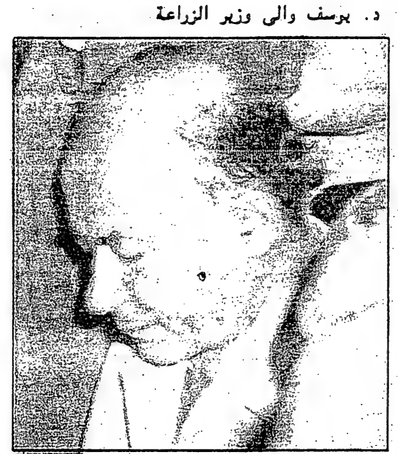
شاهندة مقلد

من المتوقع أن يعرض مشروع القانون الخاص بتعديل العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض على مجلس الشعب فى دورتة الحالية لإقراره.. هذا القانون الذى يتستر أصحابه حول مقولات ظاهرها الرحمة وباطنها ضرب الاقتصاد الوطنى المصرى فى مقتل، وذلك لأن المسألة الزراعية وفى القلب منها قضية العلاقة بين المالك والمستأجر ليست شأنا خاصا بالفلاحين وحدهم ملاكا كانوا أم مستأجرين، وانما هى قضية قومية فى المقام الأول تمس جوهر ولب الاقتصاد الوطنى نظرا لما يضيفه الدخل الزراعى إلى الناتج القومى بحكم حجمه وعائده النقدى، وايضا بحكم انتاجه لسلع ذات بعد استراتيجى كالقمح والقطن والأرز..الخ. تلك المنتجات التى يخضع تداولها العالمى لمقاييس ومعايير سياسية فى المقام الأول تمس بشكل مباشر استقلالية الإرادة والقرار السياسى الوطنى والتاريخ يعلمنا انه عندما كانت القضية الوطنية تحسم لصالح التمسك والمحافظة على استقلال مصر وسيادتها كانت المسألة الزراعية تحسم لصالح الجماهير المنتجة من الفلاحين والعكس صحيح ايضا.

ومن هذا المنطلق يحق لنا أن نتسائل فى أى اتجاه يود هؤلاء الذين يطرحون هذا المشروع ان يحسموا أمر مستقبل امتنا ووطننا؟

ان تاريخ العدوان على الفلاحين والأرض ممتد وطويل ولقد كانت هزيمة ١٩٦٧ هى نقطة بداية هذه الهجمة فى تاريخنا الحديث.

د. يوسف والى وزير الزراعة



ففى ظل جراب العدو الصهيونى المصوبة إلى قلب مصر بدأت جحافل القوى المعادية تنشب اظافرها فى جسد الأمة، وكان الفلاحون المصريون هم أول من تلقى الضربات.

* فرغت الحراسات عن اراضى الاقطاعيين السابقين وتم طرد آلاف الفلاحين من اراضيهم

* صفيت الحركة التعاونية بحل الاتحاد التعاونى واستبداله ببنوك القرى (مرابى القرن الواحد والعشرين)

* تم رفع القيمة الإيجارية إلى اكثر من ٢٠٠٪ مما كانت عليه فى الستينات بموجب قانون تم تمريره خلال دقائق فى إحدى جلسات مجلس الشعب وبحضور نسبة لاتتجاوز ٢٥٪ من اعضاء مجلس الشعب.

* تم فتح الباب أمام الأجانب لتملك واستغلال الأرض الزراعية بموجب قانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ وهو الذى نص فى مادته الثانية على حق مجلس الوزراء فى الموافقة على تملك الاجانب للأرض على ضوء جملة من الاعتبارات كان اعجبها واغربها- مقتضيات المجاملة-!!!

الا أن أخطر ما أصاب المسألة الزراعية فى مصر فى المرحلة الأخيرة كان هو الخلل الذى أصاب التركيب المحصولى من حيث الانخفاض الملحوظ فى المحاصيل الاستراتيجية لحساب محاصيل أقل أهمية من منظور الأمن الغذائى والاقتصاد القومى، وفق خطة محددة مؤداها الاعتماد على الغير، ونقصد الولايات المتحدة الامريكية- فى الحصول على غذائنا خاصة رغيف خبزنا الذى اصبحنا نستورد أربعة أخماسه من امريكا.

لقد كان التركيب المحصولى مؤشرا لا يخطئ فى تحديد توجه السياسة الزراعية بعيدا عن مراعاة المصالح القومية العامة وتحول الاقتصاد المصرى من اقتصاد زراعى، صناعى، سلعى مستقل فى الستينات إلى اقتصاد رأسمالى تابع يعتمد اساسا على الاستيراد من الخارج

ومن المهم أن نستعرض معا الحقائق التالية:

اولا: فى السنة الزراعية ١٩٦٩- ١٩٧٠:

* مول الانتاج الزراعى خزينة الدولة بما قيمته ١٢٨,٨ مليون جنيه وكان الفائض من العملات الاجنبية التى وفرتها الزراعة

١٥٢٫٦١ مليون جنيه وكانت مساهمة الزراعة فى تنمية القطاعات غير الزراعية ٦٦٫٦٨ مليون جنيه- تم تصدير بعض المحاصيل الغذائية «٤٠٪ من انتاج السكر مثلا» وهذا يعنى أنه طوال عام واحد فقط كان هناك شبه اكتفاء ذاتى فى المحاصيل الغذائية بل وأكثر من ذلك كان هناك فائضا غذائيا للتصدير، وفائضا نقديا مضافا إلى خزينة الدولة.

ثانيا: فى السنة الزراعية ٨٩-١٩٨٧

* أصبحنا نستورد اغلب المحاصيل الغذائية ووصلت الفجوة الغذائية إلى نسبة «٣٢٪ ذره ، ٤٨٪ سكر، ٥٣٪ عدس، ٨٧٪ قمح» ومن المهم أن نوضح أن القيمة النقدية للسلع الغذائية المستوردة تضيف حوالى ٣ مليار دولار فى السنة الواحدة لديون مصر.

ثالثا: عام ٢٠٠٠

وفقا لتقرير هام صادر من لجنة الانتاج والقوى العاملة بمجلس الشورى فمن المتوقع ان تزيد الفجوة الغذائية عام ٢٠٠٠ إلى النسب التالية «٣٨٪ الارز، ٥٥٪ الذره، ٧٨٪ البقول، ٨٥٪ القمح، ٩٠٪ الزيت».. وهو مايعنى المزيد من التبعية وكما يؤكد «جاك هوفر» أحد المتخصصين فى السياسة الزراعية الامريكية، «فأن المساعدات الامريكية فى المجال الغذائى والقمح بشكل خاص توزع على الدول ليس على اساس مدى احتياج هذه الدول وانما على اساس الاعتبارات التى تمليها السياسة الخارجية الامريكية».

فى ضوء هذا الاستمرار الخاطئ للسياسة الزراعية المصرية، وماسوف ينجم عنها من آثار مدمرة على الاقتصاد المصرى توضع مسألة اعادة تشريع العلاقة بين المالك والمستأجر فى مكانها الصحيح، وهى انها حلقة فى سلسلة الاجرءات التى استهدفت إفساح المجال أمام تثبيت دور طبقة كبار الملاك التى تتوافق مصالحها مع مصالح رأس المال الدولى ومؤسساته المتعددة. واضعين فى اعتبارنا الحقائق التالية:

١- تقول الاحصاءات الرسمية لعام ٨٩-١٩٩٠ والخاصة بالحيازات المؤجرة أن جملة المساحات المؤجرة بالنقد تبلغ ٣٣١٫٥٩٤٫١ فدان تمثل ٢٥٫٩٪ من اجمالى الزمام المنزرع كما بلغ عدد العقود الإيجارية ١٫١٨٨٫٧٣٣ عقدا بما يعنى أن عدد **المستأجرين واسرهم يتعدى سبعة ملايين مواطن.**

٢- أن أكثر من ٩٥٪ من الاراضى المؤجره يتم زراعتها بالمحاصيل التقليدية والغذائية التزاما بالدورة الزراعية.

٣- إن أكثر من ٩٩٪ من مستأجرى الأرض ليس لهم مهنة غير الزراعة يتعيشون منها وقد استقرت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وكذا أوضاع أسرهم منذ عشرات السنين على عائد هذه الارض.

٤- ان غالبية ملاك الارض الذين يقومون بتأجيرها للغير حوالى ٩٩٪ منهم ملاك غائبين يمتهنون مهن أخرى والزراعة ليست حرفتهم وقد آلت ملكيتها اليهم عن ابائهم واجدادهم. بل إن بعضا منهم لايعرف على وجه التحديد موقع هذه الارض ومن الملفت للنظر اننا لم نجد فى أية احصاءات رسمية أو غير رسمية تحديد للحجم العددى أو النسبى لهذه الشريحة من الملاك الغائبين.





مشروع الحزب الوطنى

توالت مشاريع القوانين الخاصة بالعلاقة بين المالك والمستأجر من الارض منذ بداية السبعينات من احزاب السلطة «حزب مصر العربى الاشتراكى، **الحزب الوطنى**» وحتى التسعينات. ولقد تم بالفعل تبديل العديد من بنود القانون السابق فرفعت القيمة الايجارية للأرض خلال الاعوام الماضية حتى وصلت الآن الى ٢٠٠، ٣٠٠ جنيه للفدان كما تم اقرار حق المالك فى تحويل الإيجار النقدى إلى المزارعه بموافقة الطرفين الخ أى أن الخطة التى كانت متبعة هى اسلوب تنفيذ القانون حظوة خطوة.

والآن جاءت اللحظة الحاسمة لتغيير مجمل القانون وفق قواعد جديدة تم الاعلان عنها وهى:

١- الايجارات الجديدة التى تتم بعد صدور تعديلات القانون تخضع للاتفاق بين المالك والمستأجر.

٢- زيادة القيمة الايجارية الى ٢٢ مثل الضريبة.

٣- يحق للمالك بيع أرضه مع اعطاء أولوية الشراء للمستأجر وتعويضه فى حدود ربع السعر السائد بشرط إعطاء المستأجر مهلة مدتها سنه من تاريخ صدور القانون أو سنة زراعية أيهما أبعد.

٤- اعطاء أولوية للمستأجر الذى يخلى ارضا زراعية فى تملك ارض جديدة مستصلحه.

وبمناقشة بنود هذا المشروع يتضح الآتى:

البند الاول: يعنى عمليا ترك تحديد القيمة الايجارية لقوى العرض والطلب. وكما يقول الدكتور احمد حسن فى احدى دراساته «ان ترك تأجير الأرض الزراعية لقوانين وآليات السوق فى ظل أوضاع التنمية الراهنة من شأنه أن يرفع قيمتها إلى مستويات مبالغ فيها وأن يرفع بالتالى تكاليف انتاج الحاصلات الزراعية المصرية على نحو لايعجزها عن المنافسة فى اسواق الصادرات الزراعية فحسب وانما يعجزها أيضا عن الصمود أمام منافسة الواردات من هذه الحاصلات فى السوق المصرى مع ما فى ذلك من اضرار بالاقتصاد المصرى عامة».

البند الثانى: الذى يطالب بزيادة القيمة الايجارية الى ٢٢ مثل الضريبة وهو تقدير مبالغ فيه وغير حقيقى لتقدير قيمة صافى انتاج الفدان مما يعنى فى النهاية أرهاق

كبار الملاك والشركات الاجنبية والاسرائيلية تستعد لالتهام الأرض الزراعية..

التعاون..وتركيب محصولى جديد..ورفض طرد المستأجرين..الطريق لانقاذ الزراعة المصرية..

المستأجر بقيمة ايجارية عالية يعجز معها عن السداد ويكون مصيره في هذه الحالة هو الطرد من الأرض.

البند الثالث: وهو الذي يعطي المالك حق البيع مع تعويض المستأجر بنسبة ٢٥٪ من ثمن الارض. أن هذا النص يعني طرد المستأجر من الارض بوضوح ودون ادنى شك، ولايشفع للمشرع الذي يقدم هذا النص مرفقا به اولوية الشراء للمستأجر حيث يتعذر على أي مستأجر صغير أن يقوم بشراء الأرض التي يستأجرها وقد وصل ثمن الفدان في المتوسط إلى ٣٠ ألف جنيه.

البند الرابع: وفيه يشجع المشرع المستأجرين على اخلاء الأرض التي ظلوا يعملون بها لعشرات السنين ويمنيهم بأراض مستصلحة لايخفى على احدكم تحتاج الأراضي المستصلحة من أموال ينوء بحملها أصحاب الاموال انفسهم.

الآن وبعد أن وصلنا إلى نتيجة مؤداها أن كل البنود تؤدي في النهاية إلى طرد المستأجرين من الأرض أفلايحق لنا أن نتساءل لمصلحة من يتم اقرار مثل هذا المشروع الذي سوف يدفع بأعداد هائلة من البشر إلى سوق البطالة؟

* لمصلحة من تبعد شريحة المنتجين الحقيقيين من العمل في الأرض وهي مصدر رزقهم الوحيد؟

* من هي القوى القادرة على شراء الارض في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة؟ اليسو هم كبار الملاك وأغنياء الريف ووكلاء الشركات الاجنبية!!!

* وأي محاصيل سوف يزرعها هؤلاء الملاك الجدد من الرأسماليين الذين يفسح لهم المجال بهذه التشريعات المتتالية.. انها ليست الرأسمالية المنتجة وإنما هي الرأسمالية المشوهة التابعة التي لاتستهدف تطوير الانتاج المادي للوطن وانما يحكمها عامل الربح السريع باعلاء قيمة الربح الطفيلي على قيمة العمل المنتج.

من اجل ذلك فإننا نقف ضد **مشروع هذا القانون** الذي يكرس الخط الهدام لقوة الاقتصاد القومي بأضعاف ركيزة اساسية للدخل القومي وهي القطاع الزراعي. ولأنه يجعلنا لقمة سهلة في فم عدونا اسرائيل والصهيونية العالمية والرأسمالية الدولية هؤلاء الذين يخططون لهذه السياسة الانفتاحية في الريف المصري بهدف ضرب القوة الضاربة الحقيقية في الصراع الوطني وهم صغار الفلاحين بأخراجهم من دائرة الصراع ومن دائرة



كمال الشاذلي
زعيم الأغلبية في مجلس الشعب

الانتاج الموجه والمخطط لسد الاحتياجات الاساسية والاستراتيجية للشعب المصري وذلك بطرد المستأجرين أولا ثم دفع صغار الملاك العاملين بالزراعة الى بيع اراضيهم تحت ضغط ارتفاع تكلفة الانتاج وضعف العائد منها كذلك فالقانون يضرب بمصالح مالايقل عن سبعة مليون فلاح عرض الحائط يزرعون بأيديهم وينتجون القاسم الأكبر من المحاصيل الزراعية والغذائية، بفعل مصالح قوى طفيلية تعمل ضمن خطة تركيب محصولي يرمي الى تقليص وتخفيض المساحة المنزرعة بالمحاصيل الاستراتيجية والغذائية لحساب الزيادة في المساحة المنزرعة خضر وفاكهة بغرض التصدير وهي خطة تتغافل عن احتياجاتنا لنظل معتمدين على الغير في توفير غذائنا مما يؤثر بالسلب على استقلالية قرارنا السياسي والوطني.

ويخلق القانون وهما امام صغار الملاك الفانين الذين يعانون مثلهم مثل باقي فئات الشعب من ضائقة اقتصادية خانقة بأن صور لهم أن طرد المستأجرين وبيع الأرض سوف يحل لهم مشاكلهم وبذا تم نزع فتيل للغم شديد الانفجار سوف يدخل الريف المصري في دوامة مريرة بين فئتين مطحونتين في وقت نحن احوج مانكون فيه لتجميع قوانا وتنمية مواردنا.

تلك هي الاسباب التي تدفعنا إلى رفض هذا القانون واي مشاريع قوانين أخرى تستهدف تدمير اقتصادنا الوطني.. وحيث اننا ندرك واقع وحجم المسألة الزراعية في مصر، ونعي أن الحل الحاسم ،والجذري للمسألة الزراعية وغير هامن القضايا التي تعيشها بلادنا كالإسكان والتعليم والأجور والثقافة- الخ لن تحل الا بالتوجه السياسي الصحيح نحو حل القضيتين الرئيسيتين في مصر وهما القضية الوطنية والقضية الديمقراطية عبر مرحلة استراتيجية كاملة، وندرك أيضا إن هذه الاصلاحات والإنجازات الجذرية لن تتأتى الا نتيجة نضال جماهيري واسع وليس منحة يمنحها احد.. من هذا المنطلق ومن استقرائنا الصحيح لواقع المسألة الزراعية فإننا نطرح حلولا نرى انها عاجلة لوقف هذا المخطط المعادي للأمة والشعب وذلك بالآتي:

اولا- في مواجهة مخطط إخلاء الفلاحين الحائزين العاملين بالزراعة ملاكا ومستأجرين من الأرض بغرض اعادة تركيز الثروة والأرض إلى ايدي كبار الملاك من جديد فإننا ندعو جماهير الفلاحين إلى المشاركة الفاعلة من أجل العمل على إحياء دور التعاونيات التي تم تصفيتها بموجب عدة قوانين استهدفت تضييق الخناق على رقابهم بعد أن تم إلغاء الدور التمويلي للجمعيات وأطلقت أسعار مستلزمات الانتاج في السوق الحر والغى التسويق التعاوني لمنتجاتهم، وهو مايعني وقوع المزارع الصغيريين براثن المرابين والتجار وعدم قدرته على مواصلة العمل والانتاج فلا يبقى أمام المالك الحائز الابيع الارض والمستأجر اخلائها.

ان عوده التعاونيات إلى ممارسة دورها التمويلي للعملية الانتاجية هو الطريق الوحيد والصحيح لحماية صغار الحائزين من ترك الارض وتمكينهم من مواصلة العمل والانتاج كذلك فأن عودة التعاونيات إلى ممارسة دورها في تجميع الحيازات الزراعية في مواجهة عمليات التفتيت هو الطريق للأستخدام الأمثل للتنمية الزراعية القائمة على حسن استخدام الموارد البشرية والمائية لتحقيق اعلى فائض زراعي اقتصادي.

ثانيا المطالبة بتركيب محصولي يوازن بين مصالح الفلاحين واحتياجات خطة التنمية الشاملة بمعنى ان يتحدد التركيب المحصولي على اساس مراعاة الصالح الوطني وليس احتياجات او شروط الرأسمالية الدولية والسوق الرأسمالي العالمي.

ثالثا: التصدي لمشروع قانون العلاقة الايجارية المزمع تقديمة إلى مجلس الشعب في دورته الحالية وذلك بكافة الوسائل المشروعة من أرسال برقيات إلى جمع توقيعات ،



تشكيل وفود، للمشاركة فى جلسات الاستماع (تلك الجلسات التى لم يشارك فى أى منها جماهير الفلاحين المستأجرين (مما أعطى الفرصة فى وضع تقديرات خاطئة لحقيقة دخل المستأجر) عقد ندوات ومؤتمرات يدعى اليها اعضاء مجالس الشعب خاصة من ممثلى الفلاحين والعمال حتى يوضع هؤلاء النواب امام مسئوليتهم وحتى يدرك الفلاحون الثمن الذى سوف يدفعونه نتيجة عدم مشاركتهم الايجابية فى الانتخابات او عدم حسن اختيارهم لممثليهم.

وختاما فأننا وفى اطار محاولة حل مشكلة فض الاشتباك بين المالك الغائب والمستأجر الزارع نقترح:

١- انشاء صندوق أو بنك يمول عملية شراء أراضى الملاك الغائبين الراغبين فى بيع اراضيهم لصالح المستأجرين على أن يقسط ثمنها عليهم بفائدة مخفضة وخلال فترة زمنية معقولة أسوة بماهو متبع فى تمليك المساكن، ويمول من فرض ضريبة على بيع الاراضى العقارية كما اقترح حزب التجمع أسوة ايضا بماهو حادث باقراض كبار الرأسماليين لتمويل عملية شرائهم لشركات ومؤسسات القطاع العام!!!! أو من حصيلة الصندوق الاجتماعى الذى انشئ بغرض تصحيح ماقد ينتج عن برامج الاصلاح الاقتصادى الهيكلى من آثار على الطبقات ذات الدخول المنخفضة فى المجتمع كما يطرحه الدكتور سمير طوبار

٢- اما الملاك الغير راغبين فى بيع اراضيهم فيجب أن تحدد القيمة الايجارية لأراضيهم على ضوء العلاقة النسبية بين تكاليف الزراعة وقيمة انتاج الارض بحيث يكون للمالك حق عادل فى عائد ملكيته هو واسرته. «أى أن تحدد القيمة الايجارية على أساس عادل بحيث تعبر عن نصيب الأرض فى الانتاج بجانب العناصر الاخرى وهى العمل ورأس المال والادارة ويمكن أن تحسب قيمة تقديرية للإيجار عن طريق حساب مايسمى بالهامش الكلى (وهو عباره عن جملة قيمة الانتاج مخصوما منها تكاليف الانتاج المتغيرة) ثم يخصم منه مقابل الادارة والاشراف على عملية الانتاج الزراعى فضلا عن تحمل المخاطر الناشئة عن التقلبات الانتاجية والسعرية ويمكن أن تحسب هذه القيمة التقديرية كمتوسط للفدان فى آخر سنتين أو ثلاث سنوات لكى نأخذ فى الاعتبار التغيرات التى تحدث فى مجال الانتاجية والأسعار والأجور.

ومرة أخرى إعطاء المالك حق البيع دون تدبير مورد مالى يمول شراء المستأجر للأرض وهو طرد مقنن ومقنع لالبس فيه.

والرفع الجزافى او المبالغ فيه للقيمة الايجارية هو أيضا طرد مقنن ومقنع بحيث يعجز المستأجر عن الدفع فيكون مصيره هو الطرد.

وكما يتضح الآن أن طرد المستأجر هو جوهر هذا القانون لذلك وجب التصدى الشجاع لعدم تمريره.

واخيرا فأننا ندرك أن المسألة الزراعية هى جوهر مشكلة الثورة الوطنية والديمقراطية فى بلادنا والتى لن تحل بشكل جذرى الا فى اطار حل مشاكل المرحلة كلها.. وهى مهمة جليلة ينوء بحمل تبعاتها الفلاحون وحدهم ومصر كلها بكل قواها الوطنية والديمقراطية والتقدمية مطالبة بالقيام بواجبها.

الفجوة الغذائية

تتسع

عام ٢٠٠٠

الفلاحون في "التوهان"
و"الخرجيون" يدخلون "القرية"!

مصباح قطب

انتشار فرق
جماعة التبليغ والدعوة
في قرى الوجه البحري

«الخروجيون».. يدخلون القرية.

لكن من هم أولا، وماهى القرية التى دخلوها؟.. وماذا يفعلون؟ وماهى دلالة النشاط الكثيف لهذه الجماعة على ساحة ريف مصر فى أعقاب حرب الخليج؟.. وهل هو نشاط لوجه الله؟ أم لوجه السودان وايران وأفغانستان وباكستان؟.. هل تقف وراءه قوى الأمن المصرية لتحقيق اهداف معينة؟ الى أى حد تتفوق نسبة طيبة القلب وحسن النية على نسبة النوايا الغامضة؟

باختصار ماهو مغزى الحدث المثير للغاية، حدث انتشار فرق جماعة التبليغ والدعوة، فى قرى عديدة بالوجه البحرى، وماذا يحمل بين حناياه.. من هم أنصاره ومن هم خصومه وأين تقف قوى التدين التقليدية منه؟

ان التحقيق الميدانى التالى، فى قرية «مجريج» بمركز بسيون (محافظة الغربية) يلقى أضواء كاشفة على من يسميهم الفلاحون «بتوع الخروج»، وعلاقتهم بتطورات الصراع الثقافى والاقتصادى والاجتماعى فى الريف المصرى، فى ظل الأوضاع «الهباب» (تمنى الفلاحون ان اصف الحالة بهذا اللفظ عند الكتابة) الحالية فى القرى المصرية.

على ترتيب حضرة النبى

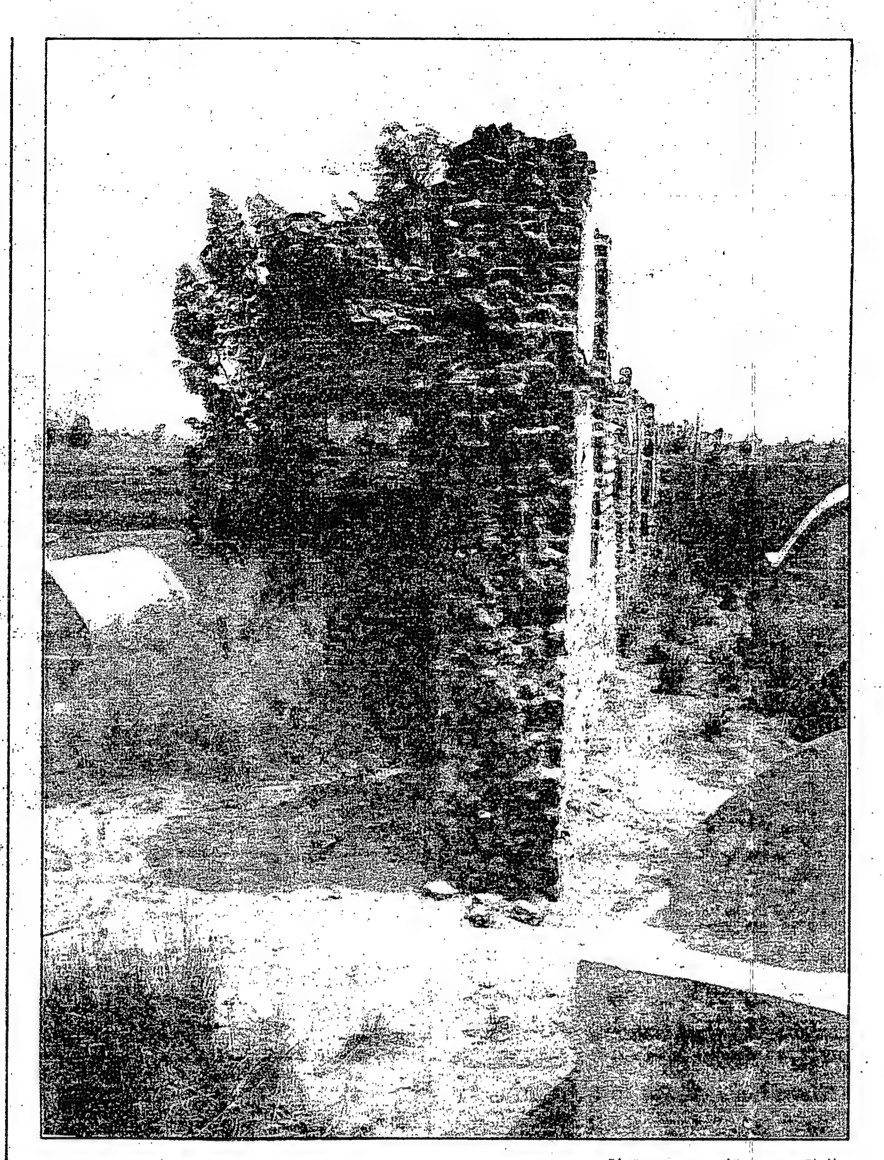
أول مرة استمعت فيها الى وجود مثل هذا النشاط للجماعة «بتوع الخروج»، عندما ذهبت الى قريتى للتعييد، وجاء اصدقاء عديدون، وقصوا على مشاهد غريبة من نشاط الجماعة، بعضها يدعو الى التواصل الرحيم مع الظاهرة، والآخر يدعو إما الى التهكم والسخرية وإما إلى الاستراية والجزع. ومن بين قرى عديدة فى مركزى قطور وبسيون، جاءت منها الحكايات الى، اخترت هذه القرية بالذات، لأسباب ستتضح توا من قاعدة المعلومات التالية التى كونتها عن «نجريج»، وأضفت اليها ماتحصل ميدانيا، لتحديد أبعاد الساحة التى يجرى عليها هذا الفعل الثقافى الدينى الصراعى العجيب.

** «مجريج» بلد لها عمدة مستقل (أى انها ليست من التوابع). وبها ناد اجتماعى، وناد رياضى انشئ مؤخرا وبه ملعب كرة قدم بابعاد قانونية، وهى نموذج فريد لبلاد حافة الهاوية فى مصر.. فهى بلد مستور بالكاد، وكانت قبل ثورة يوليو بلد أجراء عن بكرة أبيها، يعمل اهلها فى اراضى العمايش الملكية، وقد حازوا بعد الاصلاح الزراعى نحو ١٠٤ فدان منها، بنظام فدانان على ثلاث قطع لكل مستأجر، كما حازوا بالايجار أيضا نحو ٥٠٠ فدان من أوقاف شوناز هانم وهبة الله وصديقه، ولاتزيد مساحة الاراضى التى تزرع على الذمة (الملك) فى البلد عن ٣٠ فدانا، وهى أيضا مساحة ثابته منذ عشرات السنين.

ويبلغ تعداد السكان حاليا نحو ١٢ ألف نسمة، وبالقرية طبيب واحد، واجزخانة واحدة، و٣ محامون، ووحدة صحية متآكلة، كل وأحسن ما أنجزته ان قدمت للبلد بالكامل، اقراص البلهارسيا «بتاع ضهرك للترعة». والبلد مشهورة فى المنطقة بالبرك والمستنقعات والهيش (نبات شيطانى) وبها ٢٧ حالة معاش ضمان اجتماعى، و١٢٠ حالة معاش (سادات) و١٥٠ حالة معاش طبقا للقانون ١١٢.

المشروع الاستثمارى الوحيد بالبلد هو ماكينة طحين ملح، وقد أقامه احد الوافدين اليها، من فصيلة السائرين من بلاد الله الى خلق الله بحثا عن الرزق. وهناك وافدثان كفيف ويعمل حدادا وقارئ رواتب وآخر بياض نحاس وقد تحول الى سمكرى ورابع قال انه كان «صعيدى مسيحى» وأسلم، ويعمل عربجيا الآن.. وكانت البلد قد احتفت به فى البداية لكن مع قدر من التشكك والنفور وهو مصاب بشلل أطفال.

وفى القرية ٦ مساجد منهم مسجدان تابعان للأوقاف والباقى أهلى وفيها ٤ شيوخ منهم مسجد بمقامات هم «سيدى» موسى، و«سيدى» مشرف «وسيدى» على و«سيدى» عرفان، الى جانب شيخ بقى من اثره جدار واحد ويسمونه سيدى منقولة لأنه «ساب البلد وطفش من تربته»! وشيخ له



الباقى من مقام سيد «منقولة»

مقام دائرى متواضع، يقال انه هو الذى أصر، فى موته، على تواضعه، اذ كان يهدم كل بناء كبير يقام فوقه.. وكان مزارا لكل من يريد ان يفتح الله على جاموسته العاصية على الحليب.. اذ كان يسحب الجاموسة ويدور بها حول الشيخ، ويعود صامتا الى الدار دون أن يكلم أحدا! وتقيم تجريج احتفالا دينيا واحد فى العام، لايرقى الى درجة ان يوصف بالمولد، حيث يسير موكب فى البلد بالبيارق الخضراء والدفوف والآناشيد، فى مولد النبى، وينتهى عند سيدى عرفان، القابع مع الشيخ «هادى المواشى العاصية» فوق المقابر. كما يحتفل انصار عدد قليل من الطريقة «المجاهدية الصوفية»، بشيخهم، فى بيت احد المريدين احتفالا منزليا متواضعا مرة كل عام. وقد عرفت ان مصروف الطفل الصغير فى العيد لايزيد عن ٥٠ قرشا، وان مصروف الأكبر (الصبى) يستعمل عادة فى اغراض عملية، أى لشراء حاجات لازمة للحياة، وليست للتمتع، حتى يوم العيد. وناس البلد ايضا ممن يفسرون كثرة الأموات بأن «الترب بتفتح اول التلات تشهر» ولذا يموت أحباب كثيرون على مداخل شهر رجب.

وماأشد المآسى التى ارتبطت بالموت بعد تزيف الدوالى المروع هنا وفى تجريج تصل نسبة الإقبال على التعليم الابتدائى ٨٠٪، ويتآكل نصف النسبة فى الطريق بسبب التسرب ولايزال للروابط العائلية نفوذ يجعل عملية العزلة مثلا (الاستقلال عن الأسرة الممتدة فى بيت الأب) عملا قاسيا، وان كان محتما فى حالات كثيرة بسبب الضرورات العملية

وهنا لاجرائم ولابلاغات للمركز منذ سنوات وحالات الطلاق نادرة، والشوارع مرهقة بسبب الطين المتراكم طبقات من جراء المطر، والمبانى الكثيرة التى بنيت بالمسلح بعد الذهاب الى العراق، لاتبدد الاحساس بأن هذا بلد المبانى الطينية.. والفقر الذى لا أطيان له. واعلى سطح فى البلد هو سطح المقابر!. **وفى البلد حوالى عشرين أسرة من الأقباط لم يحدث أن كانت لهم شكوى فى أى يوم من التعامل مع مواطنيهم المسلمين.** وفى البلد مقهيان «كحيتى» احداهما تعمل بها عصارة قصب يدوية فى فصل الصيف. **واغنى مواطن فى القرية هو تاجر الجاز. وأكبر حيازة لاتتجاوز ٥ أفدنة!.**

ولم أسمع ان مواطنا من البلد سافر إلى غير العراق، التى كان سافر اليها نحو ٣٫٥ ألف مواطن على دفعات، والباقى بها الآن نحو ٧٥ شخصا فقط، وكانوا حوالى ٤٠٠ قبل حرب الخليج.

اذن اين الخروج والخروجيون فى كل ذلك؟.

تشكيل وتحصيل ومشورة

بدأ نشاط الجماعة فى القرية منذ اوائل عام ١٩٨٨، وفى البداية لم يلتفت اليه أحد، ورويدا رويدا بدأ عدد الأنصار يتزايد، الى أن وصل الى الذروة فى نهاية عام ١٩٩١، وإن كان آخذا فى الانحسار نسبيا الآن.

وتعتمد الجماعة أساسا على «الفتاتة» بمعنى انه ينزل الى القرية فريق منهم ويحاول ان يقيم بشكل دائم فى مسجد فان فشل فالى آخر وهكذا، ثم يتعرف الفريق مع آدلة من البلد على الناس، ثم يطوفون عليهم بيتا بيتا لدعوتهم الى الصلاة، غير مبالين بردود الفعل حتى لو وصلت الى البصق فى الوجه، كما يقول الخروجيون أنفسهم بعد ذلك يدعو الفريق عبر عملية تسمى تشكيل الناس الى الخروج فى سبيل الله الى مصرأو السودان أو باكستان أو مسجد طموه فى الجيزة، حيث مقر غرفة العلميات للجماعة. وتتراوح مدد الخروج بين ٣ أيام حد أدنى فى الشهر، و٤٠ يوما و٤ أشهر قابلة للتكرار. وفى غضون ذلك تجرى عملية اعادة هيكلة للبنى آدم بحيث يتحول كل شئ فى حياته من ترميش العينين الى طقطقة الأصابع الى عادة اسلامية لها طقوسها.

وقال لى أول من قابلته من الجماعة، وهو مدرس ثانوى فنى أن الغرض من الدعوة هو

تحريل العادات الى عبادات ، وجعل كل شئ فى حياة البنى آدم يسير على «ترتيب» حضرة النبى، فى الأكل والشرب ودخول المسجد والخروج منه، وحكى أن ابن أحد الصحابة مات فى دورة المياة فخاف ابوه الايدخل الجنة، لكن الفتى جاء فى المنام وطمأنه انه دخل الجنة، لأنه كان قد دخل الحمام على ترتيب حضرة النبى! وبرر ضرورة الخروج بمثل يوضح انك لوظللت تضع قطعة اللحم فى الشوربة وترفعها، فلن تنضج ، وانه لابد ان تستقر فى القدر لتطيب. وهكذا فان القلب يحب ان ينقطع لفترة فى بيئة الله حتى يستوى. وقال لى ان اسرته اهتدت جميعها ،وان ابنه وعمره عامان ونصف لايشرب ولايجلس للطعام الا بالطريقة الاسلامية (٣ نماذج للقعدة على الأكل). وأكد انهم لايفتحون التليفزيون، وان مسألة الخروج جعلته أكثر حلما وطيبة وتسامحا. وقد علمت فيما بعد أن الجماعة لاتحرم الدروس الخصوصية مثلا، وإن كانت تقدم فيها لله كثيرا.

تركت الأخ لاستمع الى خليط من الناس، المتعلمين وغير المتعلمين، فقالوا إن الجماعة بركة بس معندهومش علم.. و أن مسألة الخروج فيها تجاوزات كثيرة، **حيث يترك فلاحون وطلبة ومتعطلون، أهاليهم، بل وأعمالهم الرسمية** (احد الخروجيين خرج لمدة ٤٠ يوما وتستر عليه زملاؤه فى العمل) وقد أفادت الجماعة فى ناحية انها جعلت اغلب البلد تصلى، وقد قص فلاح من الخروجيين رواية تقول **ان الجماعة ذهبت الى شامير لتهديه الى الاسلام فقال لهم عندما تصبح صلاة الفجر مكتظة بالمصلين عندكم كصلاة الجمعة تعالوا الى . وانهم لهذا السبب حريصون على دفع الجميع الى الصلاة.** وقال آخر إن الجماعة نجحت فى جعل شارع من الفاتيكان يسلم!!

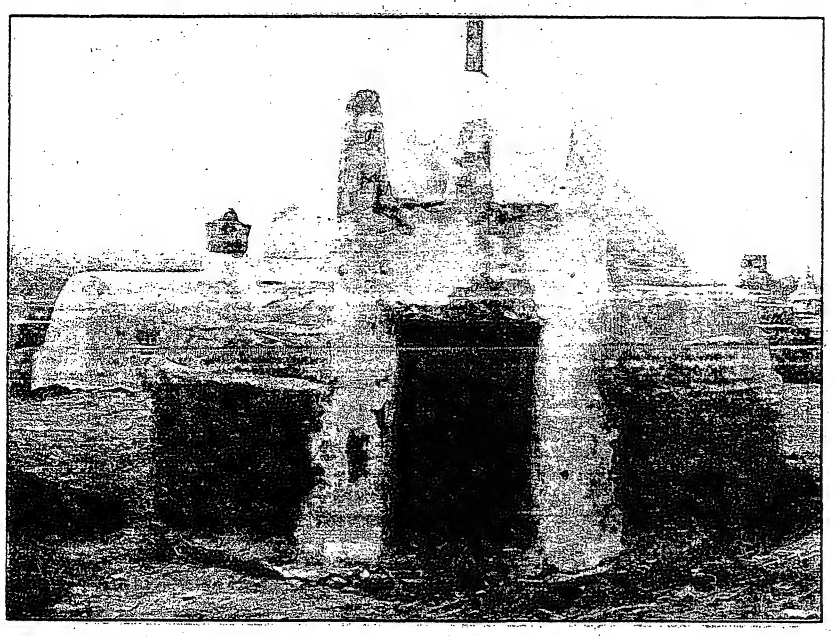
ومن السلبيات المروية عن الجماعة لاحظت أن جميعها ترتبط بالجهل والأمية أولا. فمثلا هناك مستأجر صغير بالبلد رفض أن يبيع تليفزيونه الملون، الذى كان قد اشتراه بفلوس العراق، حتى لايفتحه من يشتريه ويرتكب معصية، وهو فى نفس الوقت يرفض تشغيله فى منزله. ومن عادات الجماعة انها تسند الى كل فرد فيها مهمة أن يقول «بيان» بعد كل صلاة للعشاء بالتناوب وهنا فان الأغلاط التى ترتكب فى القول والقراءة فاحشة، ويطلب من الأميين التركيز فى بياناتهم على الآيات الكونية (ربنا خلق لنا مفاصل فى الكوع لولاها كنت تيجى تاكل كان دراعك ياكل وش اللى جنبك.. هذا جزء من بيان أحدهم) بدلا من الآيات القرآنية. وفى مساء الخميس من كل اسبوع يقام احتفال فى مسجد يسمى **مسجد التنظيم** على مفارق الطرق بين نجريج وبنسيون، وعادة يقام تحت رعاية أمير المركز وهو موظف بمحطة المياه. وقد حضرت احتفال مساء ٨ أبريل ولاحظت أن بالمسجد ستارة كبيرة من الدمور يقبع خلفها كوم من الشنط والقفف التى تحمل زوادة الجماعة المقيمة. وبعد صلاة العشاء القى طبيب بيانا قرأه من كتاب حياة الصحابة «جزء(١)»، عن قصة اسلام حبر الاسرائيليين **زيدبن سفية** (عندما شرح الطبيب اسمه للحاضرين لقبة بالقس!) وتحدث بعد القراءة المليئة بالاخطاء عن الدعوة التى هى أم الأعمال وعن شهادة الرضوان التى هى أعلى الشهادات ، ثم قال: من يستطيع أن يخرج معنا أن شاء الله لمدة ٤٠ يوما على الترتيب، فرفع نفر من الحاضرين اصابعهم ،فأمرهم بالقيام، والتوجه الى الأخ خميس لتسجيل اسمائهم وكرر نفس الشئ مع دعوة الخروج لمدة ٣ أيام، ثم قص من ذاكرته قصة عن سلاح الوضوء الذى أخاف الملك الهندى الذى كان يعتزم قتل المفتى، وعن الثعلب الذى أودع اولاده أمانة لدى الأسد، فلما غاب حملهم الأسد على ظهره ومضى يبحث عن رزقه هو الآخر، فحظفهم نسر، ولما عاتبه الثعلب العائد قال الأسد: يابنى لقد عملت حساب كل ما على الأرض ونسيت أن أعمل حساب من فى السماء، وانتهى المتحدث بوعظ الحضور بضرورة الخروج ليعملوا حساب من فى السماء أولا.

كان من دعانى الى المسجد قد وعد باستئذان المسئول (الأمير أو خادم الجماعة!) للحوار معى، وبعد مشورة، والمشورة عمل جماعى يشارك فيه الجميع ظاهرا، لكن القرار

فى قرية نجريج ببسيون لايشاهد الناس التليفزيون ويجرى تحويل عادات الناس إلى عبادات

الجماعة تسعى لهدى شامير إلى السلام

«سيد» فتحى.. الولى الذى كان يلجأ إلى مقامة أصحاب البهائم العاصية على الحلب



فيه للأمير غالبا، اتخذوا قرارا لم أعرفه.. ثم تحلق حولي عدد منهم ودعاني أحدهم الى الخروج معهم ولو ليوم واحد لأعرف كل شئ. وكان هذه رده على كل اسئلتي بما في ذلك السؤال عن كيف يدخل الخارجون باكستان أو السودان أو غيرهما؟ وقد دعوتهم أنا الى الخروج معي أنا الآخر من أجل مصر القوية المفية العادلة الطاهرة التي تتيح لابنائها كافة فرص التعليم والعلاج والايجارات العادلة للأرض والبيوت.. مصر التي تعمر وتنتج وتتقدم لتستعيد دورها القديم كفجر للضمير الانساني. عند هذا الحد قال أخ جاء بغتة إن النظام ألا يجيب عن اسئلة الضيف سوى المسئول (الأمير ..الاستاذ عادل موظف المياه) وعلى أن انتظر..انتظرت واستمعت الى بيان بعد ذلك ممن قطع اسئلتي نفسه وكان يعلم الاخوة آداب النوم ومنها كيفية طرد الشيطان بطرطوف الجلباب، وكيفية التفل في اليد ثلاث مرات ومسح كل المستطاع من الجسم... الخ وتحدث أخ ثالث الى عن ان الايمان في القلب كالسكر في الشاي، وانه لن يذوب الا بتقليبه، ولن يتم التقليب الا بالخروج، ودعاني الى العشاء بعد ان ذكر الحاضرين بطرق الجلوس... جلست، ثم عرف الأخ نفسه ب: أخوكم في الله خميس، والوظيفة الدنيوية موظف بالشئون الاجتماعية بقرية كتامة وتبعد نحو ٦ كيلو متر كنت على يمينه فقلت: أخوكم في الله مصباح قطب. الوظيفة الدنيوية الصحافة.. في جريدة «الاهالي» ودارت الدورة ثم جاء الطعام المكون من بطاطس مطبوخة في المسجد وجبن قريش ومخلل، وخلال الطعام طلب الأخ خميس أن أكون عونالهم في دخول قريتي، وانهم كانوا بالقرب منها في قرية شبرا نباص مركز قطور، ووجدوا خيرا أن شاء الله. قلت أنا مستعد بعض الشروط، أولها ان تقدموا لي ما يثبت ايمان هؤلاء البشر بأن للحقيقة أكثر من وجه.. وبأن الدين لله والوطن للكل.. وبأن العلم أساس التقدم.. وبما أن الرسول كان يستعمل الناس في عهده فلو سامن «شقاف» (حجر) وألغيت ليحل محلها الجنية الأخضر وعلى ذلك يجب أن لاتتمسك بكل مافعله الرسول حرفيا بحجة التمسك بالسنة ظهر بعض الضيق على وجه الأخ خميس.. وأكملت أنا حديثي عن قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فظهر خلاف بين اثنين من الجالسين على حلقة عشائنا. وقال مدرس الثانوى الفنى ان السودان بلد الصلاعا النبي في الشريعة. قلت له انه بلد تذبيح واستبداد قال متهيألك أصل هناك تبشير جامد حتى أن الاخوة اللي راحوا قالوا دافنيه هناك ناس بقى اسمها ميخائيل صمويل محمد. أي ارتدت عن الاسلام. انتهى الأكل، ونسيت أقول انه كان طعاما اخويا رائعا فعلا، وانه محظور اذا نفذ الخبز مثلا ان تقول هات عيش يافلان.. بل يجب ان تقول هات عيش يارب!!.

أمير قبلى والرأسمال.

بعد الطعام جرت مشورة مرة أخرى تقرر على اثرها ان يتحدث معي **ابراهيم كريم** أمير أسوان وقبلي كما قيل لي، والذي حضر لست أدرى من اين، بدلا من الأخ عادل. وأنصرف جمع من الحاضرين الى التحصيل أي الى التبيت على من سيخرجون في الصباح حيث يبدأ الخروج عادة مساء الخميس وانصرف آخرون الى حلقة ذكر علمت فيما بعد انها كانت تدعو لأن يهديني الله وأن ينصر أمير الجماعة على في النقاش.. وتحدث الأخ ابراهيم طويلا باحاديث منطقية تارة ومشوشة ومتداخلة

تارات ويتواصل غير قابل للقطع.. ثم اضطررت بعد أكثر من نصف ساعة الى القطع والتساؤل عن الخيط الرفيع الذي يفصل الجماعة عن جماعات العنف كالجهاد، خاصة وان الجميع يسيرون على نظام تبعية المريد للامير أو الخادم. انفعل ابراهيم قليلا.. ونادى أحدهم الاخوة المتحلقين للانصراف الى النوم وواصل ابراهيم الحديث، وكل فين استطيع ان أقطعه لاتسائل عن موقفهم من القتل والاستغلال والفقر والجهل والتواكل والأمن ومجلس الشعب **وتأكد لي على لسان**

المستشفى من المدخل

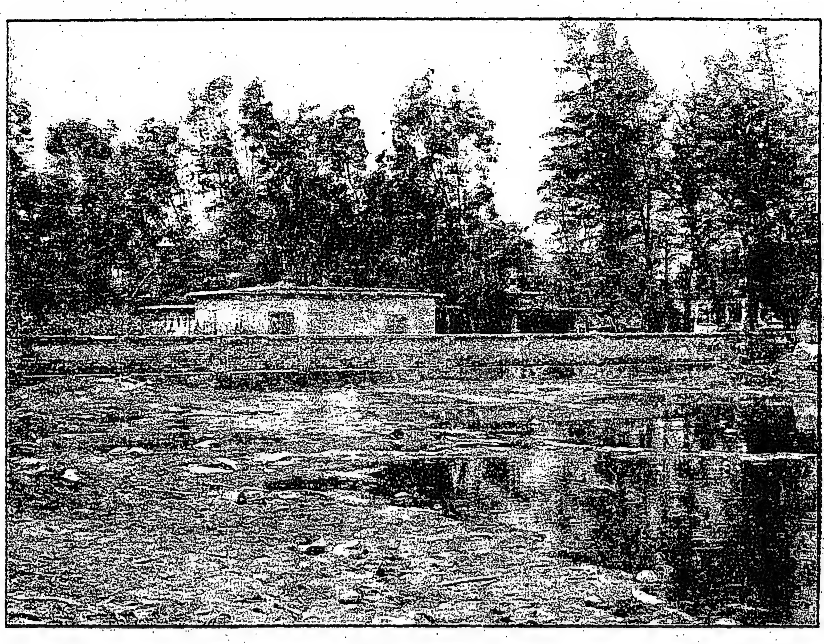


ابراهيم (وآخرين) ان الأمن على علم تام بنشاط الجماعة وان ضباط مباحث أمن الدولة ،لو أمسكوا بملتح وتبينوا انه من جماعة التبليغ قالو له: انت من بتوع الأربعين يوم (الخروج) روح! . وفي الحديث دافع الأمير بعنف عن ضياء الحق وعن ضباط الأمن وعن استغلال اصحاب الملايين وعن فوائد الفقر، وقال لى مثلا انك ايام الخطوبة عندما تجلس مع خطيبتك تنسى الطعام لأن القلب عمران.. وكذا الفقراء المؤمنون . وتبينت انه موظف في مجلس المدينة باسوان، وبدا لى انه لايعرف محافظ المدينة وانه كان يعمل بالحديد والصلب في القاهرة ونقل . والأهم تبين من حديثه وأحاديث اخرى دارت في البلد بعد عودتي ان الجماعة تركز على تجميع الأمة حول تعاليمها وان الشمرة (السلطة) -وهم يستخدمون تعبير الشمرة كثيرا- ستسقط لوحدها بعد ١٠-١٥ سنة وقد اعيد التأكيد في الجلسة على أن اثنين من الاخوة من تجريج في السودان حاليا، وان مسجد طموه هو مركز الجماعة بعد أن كان مركزها مسجد فاطمة الزهراء في شارع أحمد عرابي بالمهندسين. ومن الواضح ان المركز الأول قد أغلق في اعقاب حملة الاعتقالات الواسعة التى شنت عليه، وعلى غيره، بعد مصرع د. المحجوب، وقد طالت الحملة اصغر شيخ في تاريخ دعوة الجماعة وهو الطفل اسماعيل.. ٦ سنوات، وقد بات ليلة في قسم عين شمس، يذكر انه نام فيه وهو خائف ان يضيع شبشبه.. وقد عاد اسماعيل من أول رحلة خروج، وبعد يوم الحبس، ليترك الجماعة ويصبح الكابتن بعد أن كان الشيخ!

الأمن المستتب

عدت الى البلد وقال لى الأخ عبد العزيز.. مشرف اجتماعي ان عدد من انخرطوا في نشاط الجماعة خلال سنوات العمل بلغ بالضبط والحساب ١٤٠٠ ولماسألته عن احتمال انتقال كشوف الاسماء الى الأمن ومايشكله، كما يبدو لى من خيانة لاتليق رغم ان إعمال الجماعة معلنة والأمن يباركها، قال لى مش مشكلة. فضابط أمن الدولة في بسيون يعرف كل شئ ويعرف الاسماء كلها والجماعة لاعلاقة لها بالسياسة.

وبعد جولة أخرى وجلسة عقب صلاة الجمعة في جامع سيدى موسى التابع للأوقاف ظهرت افكار اخرى مناوئة للجماعة مثلا:



بركة خلف مستشفى تجريج (الوحدة الصحية) ويبدو نبات «الهيش» في قلب المستشفى..

- أن العمليات التى تسمى «الفتح»، أى التى يقوم بها من تمت هدايتهم من البلد، بهدف هداية أناس من بلد ثانية مجاورة تتم على أيدى جهلة، وقد وصل الأمر الى طردهم من قرية المنشأة الصغيرة المجاورة لتجريج، لأن مايفعلونه لعب عيال!

- إن الخير لوتحقق للجماعة من خلال عمل لم يكن على الترتيب أى على القواعد التى لايعرفها الا القادة في هذه الحالة، مدان ويستحق العقاب، لأنه قد يؤدى الى التعجيل أو الصدام.

- أن المأخذ الرئيسى على الجماعة، والكثيرمن مريديها طيبون فعلا، هو اشاعة التراكل ، وقد ضربت امثلة بخريجى جامعة، يعتمد علمهم على اهلهم وقد خرجوا وتركوهم.

- وقيل ان عيديات وصلت للجماعة في قرية كتامة من مصادر غير معلومة. وان مايدفعه منتزمو الخروج كتكاليف للسفر والأكل ضئيل بالقياس للتكلفة الحقيقية وان كانت الجماعة تبرر ذلك بالبركة وبفضل ترتيب حضرة النبى.

- في الجمعة الأولى من رمضان جاء خطيب متجول مشهور بالوجه البحرى هو الشيخ محمد بدر المستشار الدينى بمحافظة كفر الشيخ وعضو الحزب الوطنى وقد ذكر أن قريبة له شكت ان زوجها تركها في الاسكندرية، حيث منزلهما تركها وعيالها وخرج وانها تضطر الى قفل الباب وسنده بكل عفش البيت رعبا من اللصوص في غيابه، وقال ايضا في خطبة بعد العشاء، ان الخروج الحقيقى كان خروج يوم بدر مش الخروج اياه. هنا هاجت عليه الجماعة واشتد الجدل في المسجد، وعلا الصراخ والصخب، واستدعيت النبابيت، ولولاتدخل أمين الحزب الوطنى بالبلد، وتهديده لانصار الجماعة لماهدأ الحال..

دور الأوضاع الهباب للقرية المصرية في انتشار تعاليم الجماعة؟

ليس هناك ضمانات لتحول الجماعة من الدعوة إلى استخدام العنف..

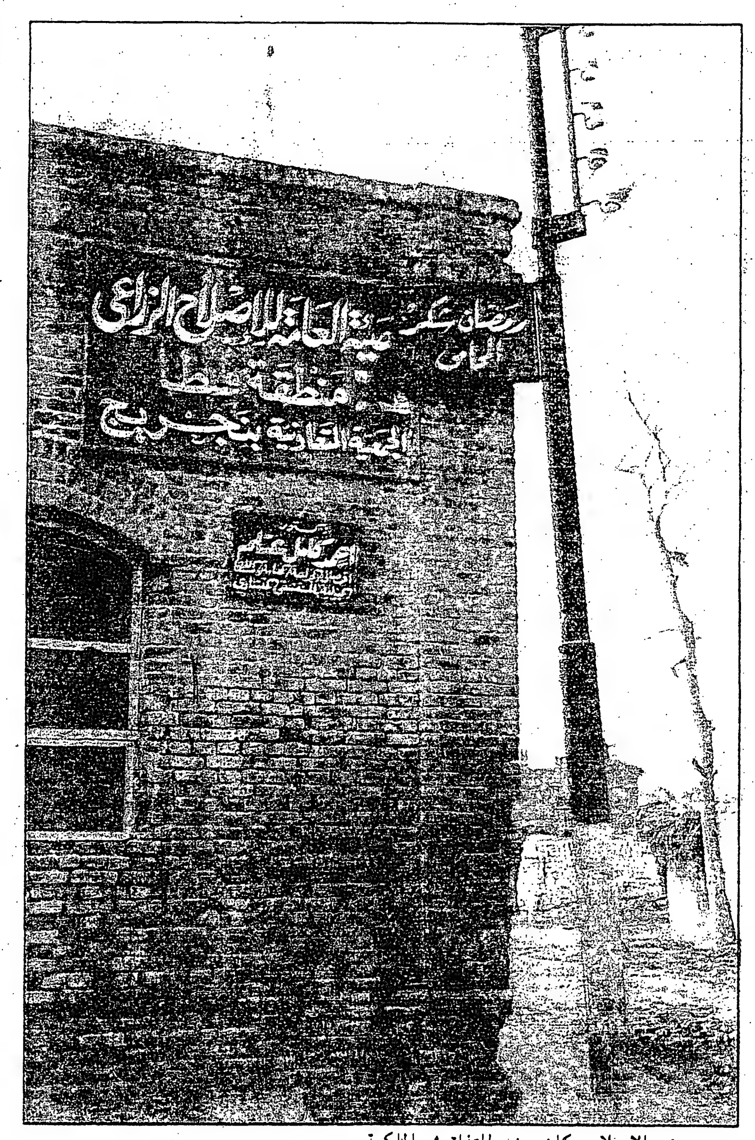
وقد انتقل بالجميع المؤيدين والمعارضين الى بيت العمدة حيث سويت المشكلة، وقد طلب المركز بعد يومين عدة أشخاص من الجماعة وأعادهم فى نفس اليوم. المهم بعد الخناق الذى أكد فيه انصار الجماعة انهم اهتدوا بخروجهم وتغيروا، واصل الشيخ الخطبة، وقدم تنازلا ملموسا بقوله انه يرحب بالخروج لكن بشرط تنظيمه!!.

وقد نجح الخروجيون فى اقتحام أحد مسجدى الأوقاف بالبلد، وقاوم خطيب وامام المسجد الثانى سيطرتهم على المسجد بكل حسم وقال لى انه يقف ضدهم لانهم غير ملمين باصول وقواعد الفقه، ويتمسكون بالسنة تمسكا شكليا ويتصورون انهم يعملون فى مجتمع جاهلى كان ينتظرهم وقال انهم يتعاملون مع الناس كالمستشرقين يهدون الى الدين بقصعة الدقيق وقطعة النقود. وقال أخيرا انه لن يسمح لأحد بقطع عيشه فى المسجد بادخال مثل هذه الترهات. بالمناسبة ولاء هذا الشيخ للدولة قد يعود الى انه كما قال من أسرة معدمة فى بلدة مجاورة، وان عمله هو مصدر رزقه، وللأمانة فهو خطيب على قدر طيب من العلم والقدرة على المحاجة. وهو يدلل بالقرآن والسنة على أنه لاخروج فى الاسلام

الأحوال والهدايات

ان الخروجيين يقومون بعملية عد بعد كل جولة، لمن اهتدوا ويسمونهم ب«الهدايات» وهم يقبلون التخلف عن الخروج اذا كانت هناك أحوال أى ظروف. ولم يضروا احدا أوسلطة حتى الآن، رغم انهم وصلوا الى «هداية» ابن شيخ الخفراء! فمن اين يأتى الخطر، اذا كان هناك خطر، بعد كل ذلك العرض؟ فى تصورى أن النقاط الاتية يجب ان تؤخذ جيدا فى الاعتبار:

* أن افراد الجماعة من القادة حريصون على تمييز انفسهم عن الجهاديين لمنفهم، والاخوان، لأهدافهم السياسية الدنيوية، غير أن ضمانة واحدة لم ألمسها لعدم تحول الجماعة الى حالة الاغترار بالقوة، وممارسة العنف والكشف عن المطامع السياسية.
* ان هناك عملية احلال شاملة لنسق لغوى وحياتى جديد، يمكن له اذا اكتمل ان يغير ملامح الشخصية المصرية تماما وتقطيعها عن تاريخها لحساب ثقافات اسيوية
* إن كل من رأيتهم من الجماعة من



مبنى الاصلاح وكان مبنى للتفاتيش الملكية..

...ومستنقع آخر يواجه المدرسة الابتدائية + الاعدادية بنجريج



الشباب، واغلبهم ينتمى الى فئة البورجوازية الصغيرة الشديدة الفقر، ولذا لايبدو عليهم اثر الراحـة، التى تبـدو على الجـهـاديين والاخوان.. وكلهم من فصيلة «شاحب الوجه غائر العينين» الاقليلا.. وقد لمست فى الحوار مع أكثر من واحد ميلا شديدا لتمويه أثر الفقر عليه، ولكتمان الرغبة فى العنف.. وقد عاتبنى بعضهم على تركيزى على قضية الفقر وخط الفقر وصندوق النكد لأنهم يرون ان الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر وان الأرزاق على الله.. وحيث الفقر لايأتى الا لغياب الايمان. وحيال هذا الاعتراض الذى مارسه حتى الفقراء جدا منهم.. بدافع كبرياء مصرى ملاوع، واحساس زراعى بسيط لايعرف حقا بشاعة الاستغلال وتوحش الرأسمال ويعتقد أن الناس فى هذه الدنيا لايمكن ان تقبل ان يموت آخرين من الجوع.. وحيال ذلك فقد قدرت ان المدخل الثقافى للتعامل مع الجماعة يمكن ان يكون أهم فى التأثير.. وأقصد الثقافة الوطنية والشعبية.. وللأسف فقد دمرتها حكوماتنا المتعاقبة، فى الريف منذ ١٩٥٢ وحتى الآن.. وقد لاحظت ايضا انزواء الثقافة الصوفية الى حد بعيد، فى بلد كنت اظنه مرشحا ليكون كل افراده «مريدين» .. وقد تبين ان أغلب من قابلت لاصلة له بالتراث الروحى للجماعات الصوفية ولاالكرامات التى كانت تنسب اليهم وهكذا يرجع إلى التطور التعليمى والتطور الاجتماعى بعد السفر للعراق والى جمود الصوفيين وتدهور قدرتهم على انتاج قيم روحية وديمقراطية جديدة، وقد ذكر رجل عجوز ان آخر الكرامات كان عام ١٩٣٤ عام الحريق الكبير حيث شوهد احد الشيوخ من اصحاب المقامات (المدافن الخاصة) وهو يشارك فى الاطفاء!! وبما ان الثقافة الصوفية كانت اهم ابداع للشعب المصرى فى مجال تمصير الثقافة الاسلامية.. فان انزواء هذا الركن قد خلف فراغا روحيا هائلا فى البلاد، يضاعف منه الأزمة الاقتصادية العنيفة، وحالة البطالة والعودة الواسعة من العراق، وتدنى عوائد الأرض والعمل، وانعدام فرص النمو أو التجارة.. وهنا دخلت جماعة التبليغ بخطابها المهجن من لغة الصوفية (كلمة ترتيب مثلا) ومن الثقافات الهندية والفارسية والشيعية. وبالمناسبة قال لى موظف خروجى انهم فى الخروج يرددون الأذكار الفاطمية، وبعد فترة جاء لى يترجى ان انسى ماقال كله، لانه ارتكب خطأ كبيرا، اذ زعم انه تكلم معى ونسى ان يستأذن المسئول، وقد قدرت انا أن الخطأ يكمن فى ذكر كلمة الفاطمية المرتبطة بالشيعة كما نعلم. ويمكن الظن ان الأمن المصرى يراهن على نمو هذه الجماعة غير الدنيوية ،لتصبر الفقراء على فقرهم واحتلال مساحة التصوف الفارغة ومواجهة التيارات الأخرى والافهل لديكم تفسيرثان؟ وهل نكتفى بماقاله المفتى فى «المساء» منذ شهور بأن الخروج فى سبيل الله كلام فارغ اذا أخذ بمنهج جماعة الأربعين يوما، وأن من غير المقبول ان يترك الفاشلون من الصيادلة والسباكين والنجارين اعمالهم ليتفرغوا للافتاء وهم لايعرفون حتى نواقض الوضوء!!.

إن المطلوب ليس العمل الأمنى.. فهذا مرفوض تماما.. لكن المطلوب انقاذ الشباب من براثن عمليات الصب فى القوالب الجامدة، والسيطرة عليهم من خلال اغراقهم فى مئات الاعمال الطقسية التافهة.. هذه السيطرة التى تهدد بتحول الجماعة الى العنف بمجرد تحول اميرها الكبير اليه..اذ أن مصير الجماعة كله فى النهاية مرهون بقرار شخص واحد. وهذا يبين خطورة اذا ماركبت جماعة أخرى ذات مطامح سياسية واضحة جماعة التبليغ المسالمة ولن يكون انقاذ الا بأنقاذ الريف المصرى من الجوع وانسداد سبل المستقبل وانقاذه من اثار تحرير الزراعة المدمرة ، ومن الزحام، ومن نقص الخدمات والمرافق،ومن جهالة التليفزيون وغبائه وانحطاط معظم برامجه..والا ،،فالعاقبة عندكم فى الخزوجات.....

اسماعيل مع والده وقد استعد للتصوير وارتدى كاسكتة المحررا

اسماعيل اصغر من انضم إلى الجماعة ثم «انشق» عليها بعد الحبس!.. ويرى المحرر فى الصورة



فتاة فى الثامنة عشرة تسير متباهية بجمال صدرها وقوامها وتدخل أحد فنادق (الخمس نجوم) وتمارس الدعارة!! وأخرى محجبة تغتصب فى ميدان عام فى ساعة الذروة.. وشباب متطرف يتحاور بكلمات التكفير أحيانا وبالجنازير والرصاص أحيانا أكثر.

نعم مصر ليست هذه النماذج لكن رعبنا وفزعنا فطرى وطبيعى عندما نراها تزداد، وعندما نرى الطبيب يغتصب المريضة والجار يغتصب جارته.

نعم ليست الدعارة والاغتصاب وهتك العرض «ظواهر عامة» لكنها بالطبع ليست حوادث عادية كما وصف وزير الداخلية -اغتصاب فتاة العتبة!

انتبهوا..

تطرف ديني وجرائم جنسية

مصطفى الحفناوى

غيبة الاحساس بالأمان أمام القوى المعادية داخليا وعالميا وراء انتشار الجريمة

الفردية والأنانية متهمان فى جرائم هتك العرض

الأرقام تؤكد

٦٣٠٪ من الجناة أميين

طبيب يعتدى على طالبة أثناء وجودها بعيادته. وتجار مسلح يعتدى على ابنة خاله. وكهربائى يغتصب جارته ومدرس اغتصب ٥ تلميذات وصديق لوالدها يغتصبها فتفقد النطق وموظف بالمعاش يغتصب الممرضات ومزارع يغتصب طفلة ويحاول خنقها ومحام وأمين شرطة يغتصبا سيدتين ورجل يحاول اغتصاب أم أمام طفلها بالطريق العام و١٠ أشخاص يخطفون زوجة من زوجها و ضابط يخطف فتاة بالاسكندرية وكمين شرطة يعتدى على سائحة ورجل يغتصب طفلة عمرها ٨ سنوات

شباب يخطفون فتاة من خطيبها ويعتدون عليها بوحشية

هذه نماذج قليلة من جرائم الاغتصاب وهتك العرض التى ارتكبت فى السنوات الاخيرة، وسجلت الإحصاءات الامنية أن عددها بلغ ١١٠٤ خلال ست سنوات ، لكن **د. على فهمى المستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية** يحذر من الاعتماد على الإحصاءات وحدها، فما تظهره أقل بكثير من الواقع، ويصدق هذا عالميا وعلى المجتمعات التقليدية بصفة خاصة حيث تلعب الثقافة التقليدية دورا فى إحجام «المجنى عليهم» عن الإبلاغ طلبا للستر واتقاء للفضيحة لكن لابد من الاعتراف بان هذه الجرائم تتزايد».

هذا الاعتراف تؤكده د. ليلى عبد الوهاب استاذ الاجتماع بجامعة بنها، ود. شادية قناوى استاذ الاجتماع بجامعة عين شمس، ود. احمد وهدان الباحث بوحدة بحوث الجريمة بالمركز القومى للبحوث، ويرى أن المواطن لايشعر بالأمن بصرف النظر عن أى احصاءات

غياب أمني

جاء في دراسة أجرتها د. نادرة وهدان **بالمعهد القومي للتخطيط** خلال عامي ١٩٨٤- ١٩٨٥ أن ٥ر٦٩٪ فقط من هذه الجرائم ترتكب ليلا، وأن ٣ر٢٣٪ منها ارتكبت في الشارع العمومي ،٦ر٤٪ في شوارع جانبية، ١٤٪ في منطقة فضاء، ٦ر١٨٪ في سيارة ، ٣ر٢٣٪ فقط في المساكن، وعن هذه النتائج **يقول اللواء السابق مصطفى صيام** انها تعكس غيابا أمنيا بعد أن خصصت الدولة معظم اهتمامها للأمن السياسي وبعد أن استنفذت معظم الأموال المخصصة للأمن في إعداد جيش داخلي «الأمن المركزي» لمواجهة الانتفاضات الشعبية الداخلية ولم يحدث تطور في أسلوب عمل الشرطة لمواجهة التطور السكاني والحضاري والقيمي بالإضافة إلى النقص في أعداد جنود الشرطة والذي اعترف به مدير أمن القاهرة أمام لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس الشعب ويبلغ ٨ آلاف جندي في القاهرة وحدها.

وعن قيام رجال قانون وشرطة بارتكاب بعض الجرائم قال **اللواء مصطفى صيام** إن هذا راجع إلى إحساسهم بان القانون لن ينالهم.

هل هم مرضى؟

يقول د. احمد وهدان: إن **مرتكبي** جرائم الاغتصاب وهتك العرض بينهم ثقافة مشتركة (رفاق سوء) ويعانون من خلل نفسي أو اضطراب في الشخصية.

لكن هل هم مرضى نفسيون!! يجيب د. أحمد عكاشة رئيس قسم الطب النفسي بجامعة عين شمس إن الاضطرابات النفسية تشمل

-التحول الجنسي، واضطراب الإرتداء المغاير (ارتداء ملابس الجنس الآخر) والفيتيشية «الاعتماد على متعلقات الجنس الآخر للوصول للإثارة» والاستعراء «وهو ميل متكرر لكشف الأعضاء الجنسية» والتطلع الجنسي «وهو ميل متكرر لمشاهدة الناس أثناء خلع ملابسهم والسادية «التلذذ بتعذيب أو اهانة الآخر» والمازوكية«التلذذ بتلقي الألم أو الاهانة» وحب الأطفال الجنسي وحب الشيخوخة الجنسي و الاحتكاك الجنسي وهو لذة الملامسة في الأماكن المزدحمة. ولايوجد حتى الآن سبب واحد لهذه الاضطرابات ، أما الاغتصاب وهو الجماع الجنسي مع امرأة بدون موافقتها فقد يكون ذلك بسبب عدوانية الفرد

د. علي فهمي



بل قد يزيد من عدوانيته ،مقاومة المرأة، وقد يكون دافعه مجرد اللذة، وهناك شخص انفجاري تأتيه رغبة قهرية في اغتصاب آخر والندم الشديد بعده، وغالبا مايكون عمر الفرد اكثر من ٢٥ عاما، وله تاريخ سابق في ارتكاب الجرائم وعادة لايكون مصابا باضطراب عقلي.

أما الولع بالأطفال فقد يصاحبه سادية مما ينتج عنها ضرب الطفل قبل الاغتصاب وأحيانا قتله بعده.

أمر عابر

يعاني من يتعرض - أو تتعرض- للإغتصاب من آثار نفسية خطيرة **يوجزها د. عكاشة** في القلق والخوف وعدم الرغبة في الزواج والضعف والبرود الجنسي والإنطوائية وفقدان الثقة في النفس لأنه عادة لايتكلم الآباء مع الضحية فيما حدث، وينصح د. عكاشة الوالدين بالاستماع الى التفاصيل الكاملة من الضحية وأن يساعداها في إعادة الثقة اليها، واعتبار ماحدث أمرا عابرا لايمكن تعميمه.

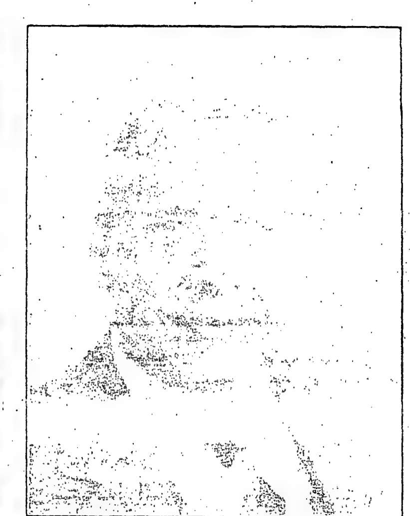
عدم الإشباع

ترجع د. شادية قناوي أسباب الجريمة الى مستوى جزئي «نفسي» ومستوى شمولي «الظروف السياسية» والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري، والسلوك العدواني الذي يسلكه المغتصب يعكس اغتصاب حقوق هؤلاء الشباب ،فغياب الاشباع الحقيقي لحاجات الفرد، وعدم إحساسه بالامان عالميا في مواجهة القوى المعادية أو محليا في مواجهة اللصوص أو ذاتيا من خلال



لم توصد الاعداد الحقيقة للجرائم الجنسية لخشية الناس من الفضيحة..

الأزمة الشاملة تدفع الشباب للتطرف والدروشة والانتحار



التحقق فى العمل يؤدى إلى سلوك عدوانى (اغتصاب او هتك عرض) وهو يحدث يوميا مئات المرات فى الاماكن المزدحمة ولاترصده الإحصاءات.

ويضيف د. على فهمى الى هذه الأسباب إحساس الناس بضعف سلطة القانون وغياب الردع العام وإمكانية التهرب من الاحكام القضائية

تعلق د. ليلى عبد الوهاب، ود. احمد وهدان على أنه قد حدثت تحولات اجتماعية كبيرة فى المجتمع المصرى خلال العقدين الأخيرين أثرت على درجة التماسك الإجتماعى، وتحولت القيم سلبيا، مما انعكس على سلوك الافراد خصوصا بعد غياب المشروع القومى وتفشى البطالة وعدم قدرة الشباب على اشباع احتياجاتهم ومنها الاحتياج الجنسى وفى الوقت الذى يوجد فيه ٢ مليون خريج عاطل توجد الزلكات باعداد مستفزة.

وتضيف د. ليلى إن الطبقة الطفيلية التى ظهرت تحمل اخلاقيات مختلفة عن اخلاقيات الطبقة الوسطى أو البرجوازية القديمة، وهى أخلاقيات نابعة من طبيعة تكوينها ومصالحها فى الربح مما أدى إلى انتشار قيم الفردية الشديدة والأنانية.

الليلة الأولى

كان السيد الإقطاعى يغتصب نساء الإقطاعية فى شكل «حق الليلة الأولى» ولكن لماذا يغتصب تقير فقيرة؟! وأجير أجيرة؟ أو عاطل عاطلة؟ أويهتك عرضها على الأقل؟

تقول د. ليلى عبد الوهاب يجب أن نضع فى اعتبارنا ارتفاع سن الزواج وحالة الحرمان التى يعيشها الشباب فى ظل مجتمع محافظ بالاضافة إلى الثقافة المشوهة - ٦٣٪ من الجناة أميين طبقا لدراسة د. نادرة وهدان- والضغوط الاجتماعية والإقتصادية والنفسية التى يعانى منها الشباب، والفوارق الطبقية الشديدة التى تدفع إلى سلوك عنيف غير موجه وغير مرشد. وللأسف نجد المرأة هى الضحية الأولى لهذا السلوك.

والأن المجتمعات المتقدمة لم تخل من جرائم اغتصاب ترجع د. ليلى سبب انتشارها الى أنها إفراز للنظام الرأسمالى.

الملابس غير متهمه

«ملابس المرأة ليس لها إلا قيمة محدودة جدا جدا فى حدوث الجريمة أو عدمه».. قال د. على فهمى

«فى الستينيات كانت المرأة ترتدى المينى جيب والميكروجيب ولم نشهد حالات اغتصاب بهذه البشاعة لأن المرأة كانت تعامل باعتبارها شريكة للرجل والمجتمع ولاينظر إليها على أنها جسد يثير الشهوة ويحقق المتعة لرجل ولم يحل حجاب فتاة العتبة دون إغتصابها».

قالت د ليلى عبد الوهاب

واتفقا سويا أن تضخيم دور ملابس المرأة فى هذه القضايا إما أن وراءه دعوة غير واعية أو دعوة رجعية واعية، **وتدعم دراسة د. نادرة وهدان وجهة نظرهما، فقد أثبتت الدراسة** أن أغلب المغتصبات كن يرتدين جلبابا اسود وطرحة!! وفى أندر الحالات كن يرتدين ملابس تتمشى مع الموضة..

اتهام جديد

وسائل الإعلام ايضا متهمة- من وجهة نظر د. احمد عكاشة بالمساعدة فى انتشار هذا النوع من الجرائم، ويطالب بعدم تكثيف الإعلام على هذه الحوادث ،فقد ثبت أنه كلما أفضنا فى الكلام حول ظاهرة.. زاد انتشارها

ترى د. ليلى عبد المجيد استاذ الصحافة بجامعة القاهرة ان النشر يجب أن يكون مسئولا اجتماعيا، فما كان يجب نشر اسم الفتاة، وبدلا من الحديث عن اختفاء ملابسها الداخلية كان لابد من مناقشة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية للجريمة، وهذا لايتناقض ابدا مع حق المواطن فى المعرفة

وبغاء أيضا

٤ متهمات فقط من ضمن شبكة آداب تضم أكثر من سبعين متهمة ومتهما- قلن فى محاضر الشرطة أن سبب لجوئهن للدعارة هو سوء احوالهن الاقتصادية وذكرن أيضا أن أجر الليلة الواحدة يتراوح بين ٣٠٠ جنيه وألف جنية بالاضافة الى الهدايا.

إحداهن تمارس الدعارة منذ ٤ سنوات وأغلبهن لايتذكرن عدد المرات التى مارسن فيها الدعارة، وكل المرات كانت فى فنادق ٥ نجوم أوشقق مفروشة وتضم الشبكة طالبات جامعيات وطالبات بالثانوى وفنانات نصف مشهورات وراقصات وعاملة فى كوافير «سابقا»

يعلق د. على فهمى «ان الدعارة التقليدية التى ترجع إلى اسباب إقتصادية محضة تكاد أن تكون اختفت وظهر بدلا منها الدعارة المنظمة عن طريق الشقق المفروشة للسائحين العرب أو دعارة الشبكات. **ويتفق مع د. ليلى عبد الوهاب** على وجود نوع ثالث من الدعارة هو استخدام المرأة لانوثتها لتحقيق أى مكاسب مادية أو أدبية، أو استخدام السكرتيرات «الحسناوات» فى

د. نادية قناوى



ليلى عبد الوهاب



انهاء صفقات تجارية باستخدام انوثتهن.

يرجع ظهور هذه الانواع من الدعارة الى السعار الشديد للحصول على المكاسب والذى لازم سياسة الانفتاح -كما **يقول د. على فهمى** - وبسبب وجود خلل فى نسق الأخلاق الجديدة فتحول الانسان الى مجرد سلعة

- **كما تقول د. ليلى عبد الوهاب**- وبسبب سيادة القيم الاستهلاكية، وقيمة الثراء الفردى بأى شكل- كما تقول د. شادية قناوى، وتتصف محترفة الدعارة -

- كما يقول د. أحمد عكاشة بالتجمد العاطفى والتبلد الانفعالى لأنه يصعب على المرأة وكرامتها أن تسلم نفسها لعدة رجال لأسباب مالية بحته، فأرضية الشعور عند هذه المرأة هو البلادة والتجرد العاطفى

الانكفاء على النفس

تقول د. ليلى عبد المجيد أرى فى الجامعة منتبات وطالبات كأنهن فى كباريه وليس جامعة.. فهناك تطرف من الجانبين وترى د. شادية قناوى انه ليس غريبا أن يتوافق التطرف الدينى زمنيا مع التطرف الاخلاقى المنحل، فالتحول الرأسمالى «الرث» فى معظم المجتمعات فى العالم الثالث يصاحبه العديد من ملامح التنفيس عن صعوبات الحياة اليومية التى يحاول الفرد أن يجد لها حلا خاصة بعد تخلى الدولة عن مسئولياتها، ويلجأ فى هذه الظروف إلى أحد طريقتين.

إما التمركز حول الذات ولفظ كل ماهو محيط فى محاولة لابعاد الذات عن كل ماهو «منحرف فى المجتمع» فيسعى هؤلاء الى تحريم وتكسير كل ماهو مخالف لهم فى الرأى «تيار التطرف الدينى»

وإما أن يسعى الفرد ويلهث لتحقيق الثراء والثروة واللذة بأى طريق ولو كان غير مشروع وهؤلاء فئة المنحرفين عامة والمنحرفين جنسيا بصفة خاصة

يتفق مع هذا الرأى د. ليلى عبد الوهاب ود. على فهمى الذى يضيف إليه أن تيار التدين الشديد يضم «دراويش» إلى جانب المتطرفين وأن هناك تيارا ثالثا هو الإنكفاء على الداخل بمايشكل صورة من صورة المرض النفسى والعقلى وقد يؤدى الى الانتحار، ويرى د. على أن هذه التيارات مجتمعة تعبر عن الأزمة.

هل يوقف تشديد العقوبة انتشار هذه الجرائم؟!

اللواء مصطفى صيام ود. على فهمى ود. شادية قناوى يرون أن تشديد العقوبة لن يؤدى إلى تحجيم هذه الجرائم مالم تحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية

يعلق د. احمد وهدان إن جريمة الرشوة أصبحت عقوبتها الاشغال الشاقة المؤبدة، وجريمة الاتجار فى المخدرات عقوبتها الإعدام، ولم يتوقف انتشارهما لأنه لم يتم علاج الاسباب الحقيقية التى أدت لوجودهما وانتشارهما

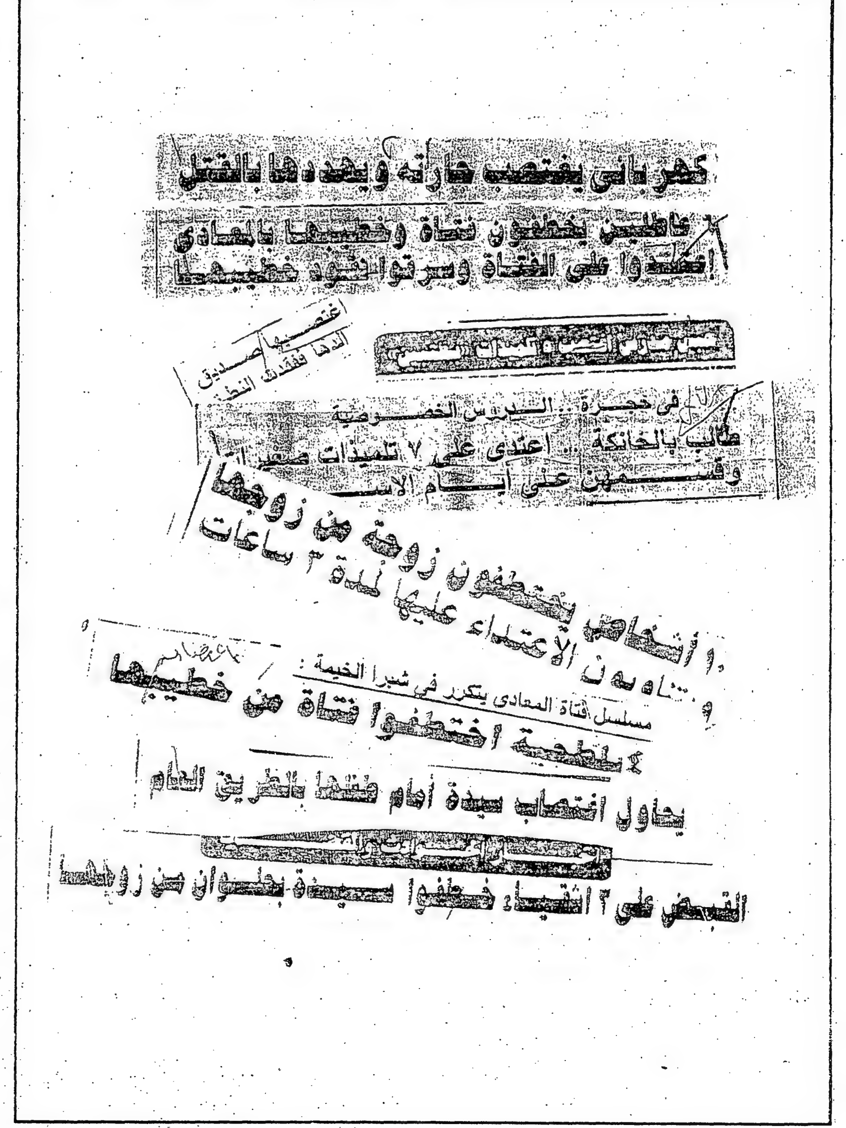
وتضيف د. ليلى عبد الوهاب «لقد نفذ حكم الإعدام فى مغتصبى فتاة المعادى ومع ذلك لم يتوقف انتشار الجرائم الجنسية.

اذن ما الحل؟!

ترى د. ليلى عبد الوهاب انه لابد من العمل على حل مشكلات الشباب سريعا وتوفير فرص عمل له ومواجهة ظاهرة المخدرات مواجهة حقيقية، وخلق جو ثقافى صحى وايجاد فرصة أكبر للتعبير عن الرأى والغاء قانون الطوارئ الذى تنشت فى ظله كل هذه الجرائم

يقول د. على فهمى إن مشكلة الاسكان لابد أن تحل بشكل اساسى ويتساءل كيف يوجد فى القاهرة وحدها ٢ مليون وحدة سكنية مغلقة تمهيدا للمضاربة عليها بينما ملايين الأسر لاتجد سكنا أو تسكن فى المقابر والمزابل ولاتنتشر الجريمة؟!

ونحن أيضا نتساءل معه.





العرب

العرب في انتظار ضحية جديدة .. بعد ليبيا

حسين عبد الرازق

لم يعد هناك شك فى طبيعة الأهداف الأمريكية من عدوانها المتصاعد على الجماهيرية الليبية.. والذى بدأ مرحلته الأخيرة بتوجيه اتهام لمواطنين ليبيين بالمسئولية عن تفجير طائرة بان امريكان فوق مدينة «لوكربى» فى اسكتلندا فى ديسمبر ١٩٨٨، ومطالبة حكومة ليبيا بتسليمهما للسلطات الأمريكية (أو البريطانية) لمحاكمتهما، مخالفة بذلك القانون الدولى واتفاقية «مونتريال» والقانون الليبى.. وصولا إلى استصدار قرار اجماعى من مجلس الأمن (القرار ٧٣١) يلزم- للمرة الأولى فى تاريخ الأمم المتحدة- دولة عضو (ليبيا) المساعدة فى تحقيق قضائى فى خارج أراضيها وتسليم مواطنين لها إلى دولة أخرى(!) ويطالب ليبيا بدفع تعويضات لضحايا الطائرة ووقف الارهاب، ثم استصدار قرار آخر (القرار ٧٤٨) بتوقيع عقوبات على ليبيا (حصار جوى - حظر تزويد بالسلاح- تخفيض البعثات الدبلوماسية الليبية فى كل الدول)، وذلك مالم تستجب قبل ١٥ أبريل ١٩٩٢ لتنفيذ القرار (٧٣١) وخاصة تسليم المتهمين، واتخاذ خطوات عملية ملموسة تؤكد تخليها (أى ليبيا) عن الارهاب، فى اجراء غير مسبوق فى تاريخ مجلس الأمن بتوجيه اتهام رسمى لدولة عضو فيه بممارسة الارهاب!

ولاتحاول الولايات المتحدة الأمريكية- كما كان يحدث فى الماضى- إخفاء أهدافها وأسبابها فى شن هذه الحملة الاستعمارية ضد ليبيا.

فليبيا تمثل- مثلها مثل كوبا وكوريا الشمالية وسوريا و..و...- أنظمة تنتمى إلى العالم القديم، عالم القوتين الأعظم والتوازن بينهما، وحركة التحرر الوطنى العالمى، وفى القلب منها حركة التحرر الوطنى العربية. المعادية للامبريالية والاستعمار، والساعية إلى الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادي والعسكرى، والداعية للعدل الاجتماعى. وكما يقول «جميل مطر».. فليبيا «ورثت مدا قوميا ثوريا من أهدافه تحقيق الوحدة العربية وتحقيق الاستقلال ومقاومة الاستعمار فى كل صوره وأشكاله ورفض الوجود الصهيونى..».

أيضا فليبيا تملك ترسانة من الأسلحة التى تعتبرها الولايات المتحدة من أسلحة الدمار الشامل أو نصف الشامل، غير

المسموح بأن يتملكها - فى ظل السيطرة الأمريكية - الا دول محدودة تغنيها واشنطون.

كذلك تملك ليبيا فوائض بترولية ومالية، لم يعد مسموحا بوجودها خارج اطار التحكم الأمريكى، ولابد من خضوعها للبيت الأبيض وتوظيفها فى عملية إعادة «توزيع القوة الاقتصادية السياسية الاقليمية والدولية التى تخطط لها الولايات المتحدة».

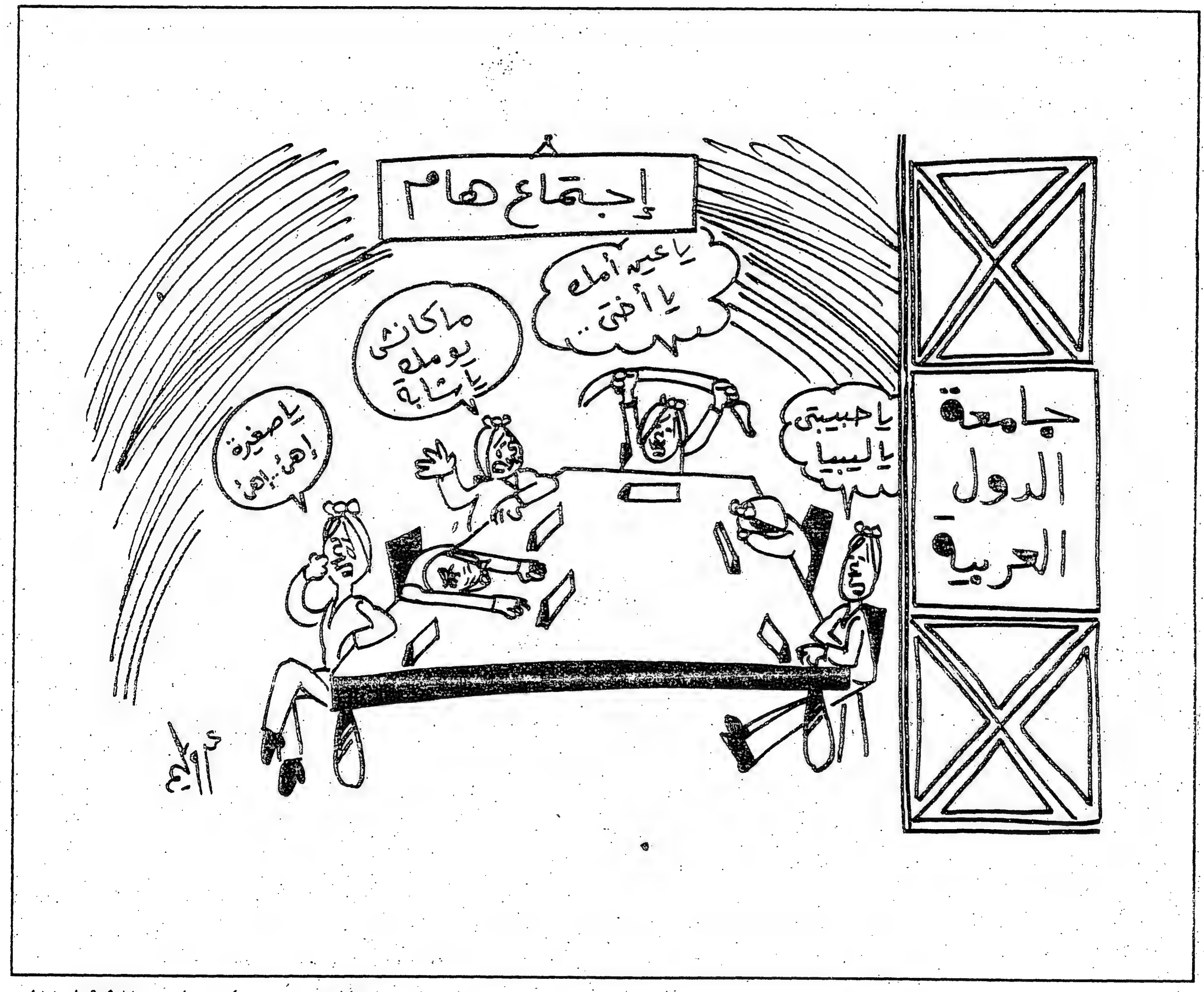
وزاد الطين بلة أن ليبيا عبرت بوضوح عن عدم تلاؤمها مع السياسة الأمريكية عندما **أعلنت عن معارضتها ورفضها المشاركة فى جهود التسوية التى تديرها الولايات المتحدة بين اسرائيل والعرب والفلسطينيين.**

وعند هذا الحد كان لابد من إعطاء أولوية لضرب ليبيا بهدف القضاء على هذا الدور المرفوض واسقاط النظام وتصفية القذافى، لتدخل ليبيا (الجديدة) فى طابور عرب أمريكا وتتم السيطرة تماما على ثرواتها وسياستها ومقدراتها وإخضاعها للبيت الأبيض الأمريكى.

ولاتترك التصريحات الرسمية الأمريكية أى ليس حول أهدافها، بدءا من «بوش» وصولا إلى تصريح متحدث باسم الخارجية الأمريكية أكد منذ أيام أن **الهدف إسقاط القذافى وحكمة نهائيا.**

ومع التصريحات والمواقف التى تصب جميعها فى هذا الاتجاه بدءا بقضية «لوكربى»، مرورا بإعادة إحياء إدعاءات أن ليبيا تنتج أسلحة كيماوية فى مصنع **«الرابطة»** (الأكبر من نوعه فى العالم على حد قول المخابرات المركزية الأمريكية)، وتبنى مصنعا صغيرا جديدا، وتوزع مخزونها من هذه الأسلحة فى أماكن عدة ليصعب رصدها، ويصل هذا المخزون إلى مائة طن» على حد إدعاء **«روبرت جيتس»** مدير «السى آى إيه» .. واشاعة أن ليبيا عرضت على فنيين روس مبالغ طائلة للتعاقد معها لإنتاج قنبلة ذريه عربية.. والتركيز على استمرار وجود خمسة معسكرات - على الاقل - لتدريب الارهابيين.. ثم الاعلان عن أن الصواريخ الذرية الأمريكية التى كانت موجهة للاتحاد السوفييتى (سابقا) تم توجيهها لعدد من دول العالم الثالث فى مقدمتها ليبيا.. وأن القيام بعمل عسكرى ضد ليبيا أمر وارد.

وفى نفس الوقت فتحت الولايات المتحدة أراضيها لتدريب قوات عسكرية تابعة للمعارضة الليبية فى الخارج، بأمل اسقاط النظام من الداخل، أو المساهمة بين المعارضة والعدوان العسكرى فى تحقيق أهداف



الولايات المتحدة الأمريكية.

الغياب العربى..

وقد حاولت ليبيا مواجهة المخطط الأمريكى اعتمادا على محاور ثلاثة.

الأول.. اتباع سياسة عاقلة بالغة الاتزان والهدوء على أمل نزع فتيل العدوان وحرمان الولايات المتحدة الأمريكية من أى مبرر لضرب ليبيا. وبالفعل أبدت الجماهيرية **الليبية والعقيد القذافى** مرونة وحمكة، أثارت اعجاب البعض واستغراب أخرين. ونقل عن القذافى فى صحيفة **«الفيجارو»** الفرنسية اليمينية قوله أن ليبيا تفضل أن تلعب ورقة المهادنة والقضاء على ورقة التحدى. فهى تدرك أن الولايات المتحدة لن تتردد فى شن عملية عسكرية ضخمة ضدها..و «أمريكا اليوم هى القوة الحربية الأولى فى العالم، ولم يعد يوازنها أحد.. والمواجهة المسلحة ستكون ساحقة .. ونحن مدركون للخطر..»

الثانى.. الاعتماد على موقف عربى موحد ومساند لليبيا من خلال الجامعة العربية. ومنذ البداية كان واضحا ضعف هذا المحور فقد تعذر عقد اجتماع قمة عربى نتيجة لموقف بعض **«عرب أمريكا»** خاصة فى الخليج ورغم صدور قرار من الجامعة بمساندة ليبيا فى موقفها، إلا أن هذه المساندة بدت ضعيفة بشكل واضح عندما شاركت **المغرب** (وهى الدولة العربية الوحيدة فى مجلس الأمن) فى التصويت لصالح القرار (٧٣١) ، ثم بالامتناع عن التصويت على قرار فرض العقوبات (٧٤٨) بدلا من التصويت ضده.

وعندما دعى مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية فى ٢٢ مارس الماضى، فشل الاجتماع فى اتخاذ موقف واضح إلى جانب الحق الليبى. فبداية **غاب عنه وزراء خارجية دول الخليج العربى** واكتفوا بتمثيل مندوبيهم الدائمين فى الجامعة العربية. ثم رفض المجلس الموافقة على مشروع القرار الذى تقدمت به ليبيا والمكون من ثمانى نقاط أهمها..

- **إعادة تأكيد وقوف المجلس وتضامنه مع ليبيا** فى وجه كل أشكال التهديدات والاجراءات القسرية التى قد تتعرض لها ودعمها ماديا ومعنويا.
- **رفض أى إجراءات إقتصادية وعسكرية أو دبلوماسية تتخذ ضد الجماهيرية** لما لهذه الاجراءات من آثار سلبية على أمن المنطقة واستقرارها. ولما لها من مضاعفات اقتصادية وسياسية على الدول العربية ودول المنطقة.
- **اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الجماهيرية** فى مواجهة الآثار الناتجة عن فرض أى عقوبات اقتصادية أو تجارية، أو أى حصار جوى أو بحرى عليها.
- **ضمان حرية الملاحة الجوية والنقل الجوى** ونقل البضائع والمنتجات بين الجماهيرية العظمى والدول العربية.

واكتفى المجلس بأصدار قرار بالاجماع تضمن احترام الشرعية الدولية وإدانة الدول العربية للإرهاب وترحيبها بأعلان ليبيا استعدادها للتعاون فى التحقيق فى قضية إسقاط الطائرتين الفرنسية والأمريكية، وإعلان أن أى اجراءات أو عقوبات تتخذ ضد ليبيا «ستكون لها آثار واضرار سلبية على المنطقة لأنها تهدد الأمن والاستقرار وتزيد التوتر..» وشكلت لجنة وزارية تضم وزراء





خارجية سبع دول لمتابعة حل القضية..

مصر.. وسيط لمن؟

المحور الثالث.. وتمثل فى الدور المصرى، حيث لمصر شعبا وحكومة مصالح أساسية فى ليبيا، وهناك مايقرب من مليون مصرى فى ليبيا، ومثل فتح الحدود بين البلدين، عقب المصالحة بين **مبارك والقذافى** عاملا مساعدا للاقتصاد المصرى المأزوم. وفى نفس الوقت فادارة الرئيس مبارك حليف هام للولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة. وكان الرئيس **مبارك** عند إتمام المصالحة فى المغرب قد وعد **القذافى** بدور أساسى فى تخفيف العداء الامريكى لنظامه.

وقد لعب الرئيس **مبارك** وحكومته دورا فى تأجيل الضربة العسكرية. وأبلغ مبارك الادارة الامريكية بوضوح أنه عاجز عن مواجهة الرأى العام العربى والشعب المصرى فى حالة تعرض ليبيا لضربة عسكرية أمريكية.

وكما أوضح **«عمروموسى»** وزير الخارجية بأن «مصر تنطلق فى مساعيها من مبدأين هما الحفاظ على الشرعية الدولية ورفض أى تدخل عسكرى ضد ليبيا. وهنا تكمن مشكلة الدور المصرى، الذى يعتبر القرارات التى تستصدرها الولايات المتحدة الامريكية من مجلس الأمن هى الشرعية الدولية. ويعجز عن ممارسة أى ضغط على أصدقاء الحكم فى أمريكا. وكما قال أحد المسئولين المصريين، فإذا كانت الادارة المصرية قد عجزت عن رد اللطمة الأمريكية عندما اختطفت الطائرة المصرية المدنية، فماذا تستطيع أن تفعل بالنسبة لليبيا أكثر من الرجاء؟!.

وهكذا تركز الدور المصرى فى البحث عن مخرج «يحفظ الكرامة» لخضوع ليبيا الكامل للمطالب الأمريكية وتسليم المتهمين لها. وتسبب هذا الموقف المصرى فى صدام علنى مع السلطات الليبية حرص الطرفان على حصاره بعد ذلك. واستمرت الجهود المصرية فى هذا الاتجاه. وعقب زيارة الدكتور اسامة الباز لليبيا فى الأسبوع الأول من شهر أبريل الماضى، قال مصدر عربى مسئول بأن زيارة الباز- محاولة أخرى- لإقناع القذافى بقبول صيغة تفضى إلى تنفيذ القرار ٧٣١ الذى يدعو إلى تسليم المتهمين فى قضية لوكربى إلى بريطانيا والولايات المتحدة.

وجاء رد الفعل الليبى لهذه المواقف العربية والمصرية بالحديث عن اجراءات لمنع البترول عن الدول الغربية وعن الثورة الاسلامية!.. وهو **رد فعل يعكس اليأس من العالم العربى.**

وليس هناك من مخرج إلا بتحرك المنظمات والاحزاب والجماهير العربية لتفرض على الحكومات العربية قبول الطلب الليبى بعقد قمة عربية تقرر موقفين أساسيين:

* عدم الالتزام بقرار العقوبات لدواعى الأمن القومى والمصلحة العربية، وعلى أساس الروابط الأقليمية وميثاق الجامعة العربية والقانون الدولى.
* تفعيل إتفاقية الدفاع المشترك بين كافة الدول العربية فى مواجهة التهديد باستخدام القوة ضد ليبيا.

فبدون ذلك.. لن تكون ليبيا هى الضحية الأخيرة.

وجهة نظر سوفيتية

سوفيتسكايا روسيا
١٩٩٢/٤/١٦

أوامر السادة

د. ادوار فالودين

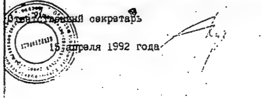
يستمر خنق العالم العربى. وبعد الإعدام الموجه وإبادة الجنس الاقتصادية ضد الشعب العراقى حل الدور على ليبيا، ويدل التصويت فى مجلس الأمن الدولى حول فرض العقوبات على ليبيا بكل وضوح على أن الشرطى الدولى- **الولايات المتحدة الامريكية** -عازمة على انتهاك حقوق الشعوب العربية والاساءة إلى كرامتها القومية والاستهزاء بكل الاعراف والقوانين الدولية لكى تصبح وحدها السيد الذى لاينازعه احد فى سيادته فى منطقة الشرق الأوسط، **ثم توكل إلى اسرائيل بعد ذلك دور موزع الخيرات والثروات والعمليات السياسية فى هذه المنطقة الهامة.**

ولقد قامت القيادة الروسية- والحق يقال- بدورها المخزى والمألوف كتابع ومنفذ لإرادة «سادة العالم» فكلفت موظفى الخارجية الروسية بالتصويت بكل خنوع وطاعة لكافة المقترحات الأمريكية. ويبدو **أن السياسة الخارجية الروسية تعد كاملة الان فى المطابخ الامريكية**، والإ فكيف لنا أن نفهم أن تقدم القيادة الاتحادية السوفيتية ومن بعدها القيادة الروسية على هدم العلاقات مع العالم العربى بصورة مستمرة، وتقوم بهدم العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية؟ وتقطع الصلات الثقافية مع الحضارة العربية والاسلامية العريقة؟.

إن هذه القيادة مجردة من الاحساس بالكرامة الوطنية إلى درجة انها صوتت مع فرض العقوبات على ليبيا بحجة مكافحة الإرهاب الدولى (الذى يتطلب أن تبرهن ليبيا على أنها كفت عنه)، ولم تتذكر القيادة الروسية الارهابيين الحقيقيين **آل برازينسكاس** اللذين اختطفا طائرة سوفيتية وقتلا المضيفة الروسية ناديجدا كورتشنكو واستقبلتهما أمريكا فيما بعد بالاحضان والقبلات، الأمر الذى يدل دلالة **قاطعة على احتضان امريكا للارهابيين.**

ولكننى اتساءل: **لماذا لايدرك العالم العربى أن وقف التوسع الامريكى غير ممكن إلا بالجهود المشتركة لجميع البلدان العربية؟** وإلا فسوف يتم الاستفراد بكل بلد على حده؟ وسيتم العثور على مختلف الذرائع والحجج من أجل ذلك، بما فى ذلك أن يرتدى العرب الحجاب، على أساس أن ذلك عمل غير حضارى يحمل فى طياته خطر الارهاب!..

ولأفهم أيضا امتناع الصين مره اخرى عن التصويت على العقوبات ضد ليبيا. اذ قضى الأمور نحو ان تقف الصين وحدها وجها لوجه ضد امريكا.. دون أى حلفاء؟. أين اذن تلك الحكمة الصينية وبعد النظر المعروف عن الصينيين؟؟.



«ГРАЖДАНСКОЕ СОГЛАСИЕ»

ОБЩЕСТВЕННО-ПОЛИТИЧЕСКИЙ СОВЕТ

Москва, Зеленый пр-т, 23 тел: 302-34-32, 306-29-90

صورة من بيان "الوفاق المدنى" بالروسية

Президенту Рос[сии]
Ельцину Б.Н.

Лидеру
Ливийской Джам[ахирии]
Муаммару Кадд[афи]

ОБРАЩЕНИЕ

Общественно - политический Совет "Гражданское согласие", послед[овательно] отстаивая интересы каждого народа на право свободного развития [без] вмешательства извне, оценивает решение Организации Объединенных Н[аций о] применении экономических санкций против Ливийской Джамахирии как очередной акт грубого международного произвола, насилия и беззако[ния], недопустимого в отношениях между свободными государствами.

Присоединение российского представителя в ООН к этой акции рас[сматри]вается нами как очередное свидетельство предательского, по отноше[нию к] России, курса на ее полное подчинение интересам западных монопол[ий,] особенно Соединенных Штатов Америки.

Будущее России в единении православного славянства с мусульм[анскими] народами. Проблемы Запада не должны решаться за счет интересов [народов] Востока.

Мы выражаем ливийскому народу свою поддержку в борьбе за сво[бодную] независимость и просим не считать весь русский и славянские нар[оды] России согласными с официальной политикой посткоммунистического [руковод]ства Российской Федерации.

Принято на собрании Совета представителей

Ответственный секретарь   Г.Г.Гусев

15 апреля 1992 года

البرافدا
١٩٩٢/٣/١٤

الإعدام أولا، ثم المحاكمة...!

فلاديمير بيلياكوف

لاندرى إن كانت تلك مصادفة أم لا، بيد ان مجلس الأمن الدولى اقر فرض العقوبات على ليبيا فى نفس التاريخ الذى قام فيه الطيران الامريكى عام ١٩٨٦ بقصف طرابلس، أى الخامس عشر من أبريل. وعلينا الآن أن نتذكر الاحداث التى جرت منذ سته أعوام، لان العقوبات الحالية تبدو استمرارا منطقيا لسياسة امريكا القديمة والفارق ان واشنطون كانت تقف وحدها- باستثناء لندن المؤيدة- فيما تفعله وتقوم به. بل إن أمريكا اضطرت حينذاك للرد على الانتقادات الحادة التى وجهت لها فى مجلس الأمن، وصرحت الحكومة السوفيتية حينذاك- على سبيل المثال- فى بيان لها بتاريخ ١٥ ابريل أن ماأقدمت عليه واشنطن هو: **«خرق فظ للقانون الدولى والأعراف الانسانية عامة»**. الان تبدلت الاحوال فى العالم، وتبعت أغلبية الدول الاعضاء بمجلس الامن امريكا، فى خضوع وخنوع، بما فى ذلك روسيا. ولست أنوى هنا الدفاع عن الليبيين بالذات، فالمسألة أبعد من ذلك، وتتعلق بالسؤال التالى: **اليس من انعدام الخلق**

أن نتصرف مع ليبيا وفقا لمبدأ ..العقوبة أولا ثم المحاكمة.. فيمابعد؟؟»

المرافدا
١٩٩٢/٤/٩

رسالة مفتوحة إلى الوزير اندريه كوزيريف.. من هيئة رئاسة اللجنة الشعبية.

تعرب هيئة رئاسة اللجنة الشعبية عن قلقها العميق لموقف روسيا ازاء استخدام العقوبات الاقتصادية ضد ليبيا من جانب الامم المتحدة .ان قرار مجلس الأمن الذى وافقت عليه روسيا والذى ينص على قطع الاتصالات الجوية مع ليبيا ووقف شحنات الاسلحة اليها وسحب الخبراء الفنيين وطرد جزء من الدبلوماسيين، هو قرار لايستجيب لمصالح روسيا القومية بالدرجة الأولى، لقد استهدف فرض العقوبات على ليبيا قبل كل شئ **استغلال مكانة الأمم المتحدة لممارسة الضغوط القوية النفذة على الدول ذات السيادة التى تأبى السير فى ركاب السياسة الامريكية وحلفاء امريكا الاستراتيجيين.** ولهذا الغرض تستخدم شتى الذرائع والحجج بما فى ذلك حجة مكافحة الإرهاب الدولى. الا أن المبدأ المعروف: «المتهم برئ حتى تثبت ادانته» يجب ان يطبق ايضا فى العلاقات بين الدول، وهو مايتناسونه كثيرا عندما يتعلق الأمر بتلك الدول والأنظمة التى لاتروق للولايات المتحدة. كما ان لمثل هذه القرارات دائما جانبها الاخلاقى: وعلى سبيل المثال هلك الاف الاطفال العراقيين الابرياء نتيجة العقوبات الاقتصادية على العراق.

اننا نجد ان من واجبنا أن نلفت أنظاركم إلى ضرورة ان يراعى عند التوقيع على قرارات كهذه تصدر عن مجلس الامن - ليس فقط مصالح وادعاءات امريكا الطموحة - بل وحق روسيا المشروع فى ان تكون لها سياستها المستقلة.

037 035 3107051 AHMED AU-4441551   909 P03'   20.04.92

Народу Ливийской
Джамахирии

Совет общественно-политического движения "Московское народн
собрание", объединившее различные политические, культурные и про
нальные общественные организации Москвы, выражает свою солидарно
народом Ливийской Джамахирии, который мужественно отстаивает свя
право каждого народа самому выбирать свою судьбу.

Мы категорически протестуем против объявленных ООН санкций
Ливийского народа, что является ни чем иным, как актом откровенн
роризма против целого народа.

Если ООН, откровенно становящаяся орудием определенных монд
ких сил, действительно считает, что подозрения в преступлении дв
дей достаточно для объявления международных санкций против целог
к которому принадлежат эти граждане, то почему ООН не объявляет
против государств, которые осуществляют откровенный геноцид люде
наций, вероисповеданий, политических взглядов?

События нынешнего года показывают, что устаревшая структура
безопасности превратилась в механизм подавления свободы и демокр
всем мире, и это будет до тех пор, пока механизм манипулирования
находится в руках агрессивного блока НАТО и его восточно-европей
сателлитов.

Ливийский народ должен знать, что народы России испытывают
искренние чувства солидарности с борьбой Ливии и других свободол
арабских народов против диктата мирового империализма.

От лица общественных организаций, объединенных в движение "
кое народное собрание", мы заявляем о своей готовности крепить д
и взаимопомощь между российским и ливийским народами.

С уважением, Совет общественно-политического движения
"Московское народное собрание".

«الوفاق المدنى» المجلس الاجتماعى السياسى

إلى الرئيس بوريس يلتسين
إلى قائد الجماهيرية معمر القذافى.

نداء

ان المجلس الاجتماعى السياسى «الوفاق المدنى» اذ يدافع باطراد عن مصالح كل شعب وحقه فى التطور الحر دون وصاية خارجية، يعتبر أن قرار منظمة الأمم المتحدة باستخدام العقوبات الاقتصادية ضد ليبيا عملا جديدا من اعمال التعسف الدولى والعنف وانتهاك الشرعية، مما لايجوز اعتماده فى العلاقات بين الدول الحرة. وأن انضمام مندوب روسيا إلى ذلك العمل هو من وجهة نظرنا دليل جديد على النهج الخيانى لمصالح روسيا الرامى إلى اخضاعها كليه لمصالح الاحتكارات الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن مستقبل روسيا هو فى وحدة الارثوذكسية السلافية والشعوب الاسلامية، ولاينبغى ان تحل مشاكل الغرب على حساب شعوب الشرق. وبهذا الصدد فإننا نعرب للشعب الليبى عن تأييدنا الكامل له فى نضاله من أجل الحرية والاستقلال ونرجو الا تعتبروا الشعب الروسى والشعوب السلافية فى روسيا مؤيدة للسياسة الرسمية لقيادة روسيا الاتحادية.

أقر هذا البيان فى اجتماع مجلس النواب.
الأمين العام المسئول:
غ.غ. غيوسيف. ١٧ أبريل ١٩٩٢.

* «الوفاق المدنى» المجلس الاجتماعى السياسى منظمة تأسست فى ابريل ١٩٩١ تهدف للتوصل للسلام الاجتماعى عبر الحوار بين مختلف المنظمات والقوى.

بيان «الجمعية الشعبية الموسكوفية»

ان مجلس الجمعية الشعبية التى تضم مختلف ممثلى القوى السياسية والثقافية والمنظمات السياسية بموسكو يعبر عن تضامنه مع شعب الجماهيرية الذى يدافع ببساله عن الحق المقدس لكل شعب فى اختيار وتقرير مصيره بنفسه. ونحن نعبر عن احتجاجنا المبدئى ضد قرارات الأمم المتحدة التى تمثل ارهابا صريحا ضد شعب بأكمله. واذا كانت الأمم المتحدة - التى تحولت لإداة فى ايدى قوى عالميه محددة - تعتبر أن الشك فى متهمين اثنين يكفى لفرض عقوبات عالمية على شعب بأكمله، فلماذا لاتفرض الأمم المتحدة ،عقوباتها على الدولة الاسرائيلية التى تمارس كل يوم عمليات الإبادة الجماعية لشعب اخر؟

ان احداث السنة الاخيرة تكشف عن ان هيئة مجلس الأمن وهيكله قد تحول لأداة لقمع الحريات والديمقراطية فى العالم أجمع، وسيظل الامر هكذا طالما أن الامم المتحدة التى يتلاعبون بها فى قبضة حلف شمال الاطلنطى العدوانى، ومن يدورون فى فلكه.

وليعرف الشعب الليبى أن روسيا بمختلف قومياتها وشعوبها تتعاطف أحر التعاطف مع نضال ليبيا والشعوب العربية الحره الاخرى التى تأبى الخضوع لإملاء الإراده الذى تمارسه الامبريالية العالمية.

ونحن نعلن هنا - باسم كافة المنظمات الاجتماعية التى نمثلها - عن استعدادنا لتقوية الصداقة والتعاون بين الشعبين الروسى والليبى.

مجلس «الجمعية الشعبية الموسكوفية»
١٦ ابريل ١٩٩٢.

إلى أين وصلت مباحثات التسوية؟ وماهى آفاقها بعد الجولة الأخيرة ؟



تجمع مختلف الأطراف المشاركة فى مفاوضات السلام التى انطلق قطارها فى مدريد قبل خمسة شهور، ان عطلا جديا منع هذا القطار من السير، خارج النطاق الاحتفالى فى العاصمة الاسبانية، رغم الجولات الاربع التى انتهت دون الاتفاق نهائيا على موعد الجولة القادمة ومكانها. وتتفق الأطراف العربية، **المصرية والأردنية والسورية واللبنانية والفلسطينية** على أن الجانب الاسرائيلى هو الذى يتحمل مسؤولية هذا العطل. ويدعو أكثر من طرف منها إلى تدخل راعيى المؤتمر روسيا والولايات المتحدة ، وبخاصة الاخيرة، باعتبارها الاكثر نفوذا وتأثيرا فى العالم وللامكانيات غير المحدودة لها فى الضغط على الحكومة الاسرائيلية. وبالتالى حملها على الإذعان للمطالب العربية، المنسجمة مع الشرعية الدولية ومع كتب الضمانات التى تسلمتها الأطراف الفلسطينية والعربية والتى بموجبها انعقد المؤتمر، والمتلخصة بتطبيق قرارى مجلس الامن الدولى ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يقضيان بانسحاب اسرائيل من المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة. وكذلك فقد أنيط بالمؤتمرين وضع اسس سلام شامل وعادل ودائم فى المنطقة واستبدال العداء بالتعاون فى مختلف المجالات التى تهم كل شعوب هذه المنطقة الحيوية والأكثر حساسية فى العالم.

وامام هذا «المفترق» من الجمود فى العملية السلمية ترتفع الاصوات، وتزداد الجلبة، وتطفو بعض الارتباكات على السطح فى صفوف الجمهور الفلسطينى والعربى، **وتظهر تساولات حول جدوى وفوائد العملية برمعها، وماذا حققته أو يمكن ان تقود اليه**، خاصة وأن شواهد عديدة قد تقود المرء العادى الى الاعتقاد بان اسرائيل والولايات المتحدة هما المستفيدتان الوحيدتان من العملية، وان الأمور تسير باتجاه **تطبيع العلاقات العربية-الاسرائيلية دون انجاز للحقوق الفلسطينية والعربية**، فماهو أصل الحكاية؟!

أسود أم أبيض؟!

مع انهيار دول المنظومة الاشتراكية وما كان يعرف بالاتحاد السوفييتى، ماعادت الأمور فى القضايا الدولية تقاس بالمقياس نفسه. وماعاد السؤال يطرح على شاكلة «مع» أو«ضد» وبات من الضرورى، أكثر من أى وقت مضى، **القياس بميزان الممكن وبالنضال لتحسين الموقع وتحصينه لانجاز أكبر قدر من الربح**، بالمشاركة النشطة فى ساحات المعارك المختلفة

لقد قبل الفلسطينيون المشاركة فى مؤتمر السلام وتوجهوا إلى مدريد بعد موافقة الاطراف العربية المختلفة وبالشروط التى وضعتها الولايات المتحدة.

وكانت نتائج حرب الخليج فد حفزت الولايات المتحدة، اثر احكام قبضتها على البترول العربى، على ان تعقب انتصارها هذا **بمحاولة توفير نوع من الاستقرار الأمنى والسياسى فى المنطقة، يساعدها فى بسط سيطرتها الاقتصادية على العالم**، هذه السيطرة التى تزعزعت واخذت فى التدهور امام المنافسة الجدية لليابان وشبح المانيا الموحدة وأوروبا الموحدة ايضا. ولذلك فقد القت الولايات المتحدة بثقلها المتعدد الاشكال

لفرض مؤتمر مدريد، على ثمانى دول عربية اولا ثم على اسرائيل والفلسطينيين اثر جولات وزير خارجية امريكا **جيمس بيكر** الثمانى للمنطقة بعد انتهاء العدوان على العراق.

وقبل الفلسطينيون الذهاب الى مدريد «مكرهين» حسبما قال **الاستاذ البرغوثى** الامين العام لحزب الشعب الفلسطينى خلال محاضرة سياسية ألقاها فى شهر شباط/فبراير الماضى مشيرا إلى أن ذلك كان «**بشروط مجحفة، وبأخطاء ارتكبها بعضنا، منذ البداية حينما اقر بوجوب تشكيل وفد (فلسطينى) من الداخل فقط**» وكانت هذا الاخطاء، حسب وجهة نظر البرغوثى، القبول بالتفاوض مع بيكر فى جولاته سابقة الذكر، هذه الجولات التى قاطعها مؤيدو الحزب «حزب الشعب- الشيوعى سابقا» ليس رغبة فى المقاطعة وانما بهدف إقناع الطرف المشارك فى اللقاءات مع بيكر بممارسة الضغط على الادارة الامريكية لاعادة لقاءاتها مع م.ت.ف ولإدخال الأخيرة بشكل رسمى فى العملية ، وكذلك كنوع من التضامن مع الشعب العراقى الشقيق الذى لم يجف، وقتها، دم ضحاياه.

وبالفعل فان مراقبين مختلفين يقرون بان الجانب الفلسطينى كان بأمكانه ان يعزز دوره وثقله فى العملية السلمية لو ثابر على عدم «الاندلاق» على ما كان يعرض عليه خلال جولات بيكر، ولو انه رفض التقاء فى جولته الاولى، على الاقل. واذكر تعليقا لعجوز فلسطينى خاطب جمهور ندوة اقيمت فى القدس عندما استشهد بعدم شمل الاردن فى الجولة الاولى لبيكر ثم اضطراره للتوجه إلى عمان لاحقا، باعتبار أن الاردن يشكل أحد اعمدة الاستقرار فى المنطقة. ومع ذلك فقد كان أمام الفلسطينيين وضع يتطلب أخذ موقف بشأنه. **ونذهب إلى مدريد** اولانذهب؟! ويوضح الاستاذ بشير البرغوثى فى المحاضرة سابقة الذكر نحتفظ بالدور الفلسطينى وحده ونخسر **التضامن العربى والمساندة الدولية؟!** أونذهب **بالدور الفلسطينى وبالوعد القاطع بتفعيل هذا الدور ومحاولة اعادة التضامن العربى واعادة المساندة الدولية للموقف الفلسطينى**، خاصة بعد الخسارة التى لحقتنا فى حرب الخليج؟! وبالطبع فقد اختار الفلسطينيون الذهاب الى مدريد. ولكن يضيف البرغوثى، دون ان يحملوا ورقة بيضاء.. وباعتبار أن المؤتمر ساحة نضال أخرى من المعارك الضارية التى خاضها ويخوضها الشعب الفلسطينى ببسالة لنيل حقوقه واستقلاله، وضمن برنامج متفق عليه يشمل تحقيق وقف مضمون للنشاطات الاستيطانية فى المناطق المحتلة، تمهيدا للانتقال إلى جدول الأعمال بمناقشة المرحلة الانتقالية، بتطبيق معاهدة جنيف الرابعة ووضع الشعب الفلسطينى تحت الحماية الدولية. وخلال ذلك فان مصدر السلطة والتشريع سيكون بيد الشعب الفلسطينى او طرف دولى ثالث، غير سلطة الاحتلال الاسرائيلية. وهذا بالطبع **يختلف، جذريا، عن «الحكم الذاتى» الوارد ضمن اتفاقات «كامب ديفيد» الذى تكون مصدر السلطة فيه للاحتلال**

ومن المعروف ان مؤتمر مدريد، وبالأصح حفل افتتاح اعمال مؤتمر السلام، كان فى المحصلة، وحسب اتفاق مختلف الاطراف، **تظاهرة كسب تأييد وتعاطف عالمى منقطع النظير مع الشعوب العربية والفلسطينيين بشكل خاص الذين تمكنوا ونجحوا** ،فى مخاطبة الرأى العام العالمى وعرضوا حقيقة كونهم الضحايا وطموحهم الى السلام والعدل بلغة واقعية، متزنة وعصرية. ولابد هنا من الاشارة الى «الفرامل» التى اسهم بها رئيس واعضاء الوفد الفلسطينى المفاوض وحزب الشعب الفلسطينى (المشارك فى المفاوضات) وايضا المعارضين للمفاوضات ، من أجل كبح جماح التفاؤل المفرط الذى ابداه بعض انصار المفاوضات ممن خرجوا الى الشوارع وهم يحملون اغصان الزيتون بينما لم تكن مسيرة المفاوضات قد بدأت بعد وقال الدكتور **حيدر عبد الشافى** للألوف من الجمهور الذى اكتظت به شوارع غزة لاستقباله «**أيها الشباب، لم يحن الوقت بعد للاحتفال، فالمسيرة لم تبدأ بعد، وهى شاقة وطويلة**».

لقد كانت جولة مدريد مناسبة لكسر الطوق الذى فرض قسرا على الفلسطينين، يقول الدكتور فى الاقتصاد، **سمير عبد الله** ، عضو الوفد الفلسطينى المفاوض، إن الوفد قد تمكن من كشف زيف الادعاءات الاسرائيلية فى النية فى تحقيق السلام، و«حولنا المؤتمر إلى مرآة للكشف عن الجرائم اليومية التى يرتكبها حكام اسرائيل ضد شعبنا. هذه الجرائم التى تتراوح بين مصادرة الاراضى واستيطانها من قبل المهاجرين اليهود مرورا بهدم منازل الفلسطينيين وقتلهم ومحاربتهم فى قوتهم اليومى. ونقطة مهمة أخرى يضيفها الدكتور عبد الله لانجازات المؤتمر وهى **كسر الجليد الذى تكون خلال ازمة وحرب الخليج بيننا وبين العديد من الانظمة العربية والأوروبية**. لقد أعدنا بعض الروح الى التضامن العربى، كما ساعدت مشاركتنا فى إضعاف الحصار المالى والاعلامى الذى فرض على انتفاضة شعبنا خلال الفترة السابقة. ايضا فقد كرس سير المفاوضات استقلالية المسار والقرار الفلسطينى.

وينفى الدكتور عبد الله اية «خسائر» لحقت بالجانب الفلسطينى «دائما طالبنا بتحقيق سلام عادل وشامل فى المنطقة بالمشاركة الايجابية فى المفاوضات »

من يعلق الجرس؟!

قلنا ان المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، أو إلى «مأزق» كما عبر عن ذلك الدكتور **حيدر عبد الشافى** أكثر من مرة إثر عودته من الجولة الاخيرة الرابعة. وفى واشنطن. شرحت الدكتورة **حنان عشراوى** الناطقة بلسان الوفد الفلسطينى تعبير مأزق بأنه «عدم قبول الجانب الإسرائيلى للموقف الفلسطينى وعدم قبول الأخير للموقف أو المقترحات الاسرائيلية

ويقول الدكتور حيدر عبد الشافى ان الجانب الفلسطينى لايزال يحتفظ بتوجه مخلص نحو تحقيق السلام. ولكن ليس على حساب مانعتبره اساسيات بالنسبة لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير.. نحن بانتظار موقف راعى المؤتمر الذى لا بد أن يكون له دور. ولابد للجانب الفلسطينى من أن يجد الطريق ليخرج بموقف موحد ومحترم.

ويبدو جليا أن الجانب الاسرائيلى. الذى بات اكثر عزلة وصداما مع الرأى العام العالمى، باجراءاته المتصاعدة فى المناطق المحتلة وبتصلبه وتعنته فى قاعة المفاوضات، يريد ان يدفع الفلسطينيين الى حافة اليأس، وبالتالى الضغط على وفدهم للانسحاب، وتحميلهم مسؤولية فشل محادثات السلام فيما يكتم الفلسطينيون ألمهم فى لعبة «عض الاصابع» هذه أملا فى دفع الولايات المتحدة وبعض دول اوروبا واليابان، وكذلك الدول العربية، لممارسة الضغوطات، كل من جانبه، على الحكومة الاسرائيلية للتجاوب مع يد السلام الفلسطينية التى قدمت كل ماتستطيعه لدفع هذه المسيرة إلى أمام، دون التنازل عن

الثوابت سابقة الذكر.. وفى واقع الحال فان هناك اتجاها تدعمه بعض الاوساط الفلسطينية داخل م.ت.ف لديه الاعتقاد الخاطئ بامكانية «قضم الاحتلال» أو تفكيكه بتحقيق مكسب هنا أو نجاح هناك فى مجلس بلدى او مؤسسة محلية، بالتفاوض وبموافقة الجانب الاسرائيلى داخل الضفة والقطاع. وحسب وصف أحدهم، الذى شبه الاحتلال بسيارة يمكن تفكيكها، ليأتى وقت لايمكن فيه «تشغيل» هذه السيارة. وقد رد الأمين العام لحزب الشعب الفلسطينى على هذه الفكرة باعتبارها تشكل طعنة فى الخلف للوفد الفلسطينى المفاوض. وأعرب عن تخوفه من «وجود قنوات اخرى للتفاوض غير القناة المعروفة. وعلى هذا الأساس فقد تضمنت الرسالة التى بعث بها اوائل اذار/ مارس الماضى المكتب السياسى لحزب الشعب الفلسطينى إلى رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حول تقييمه للوضع السياسى بعد مدريد، خمس نقاط تستوجب التمسك بها كان لاستمرار المفاوضات. من بينها ضرورة التوقف الفورى عن فتح «قنوات جانبية مع سلطات الاحتلال للتحاور حول قضايا مثل اللجان البلدية أو ما «شابهها» و«التمسك بالخطة التفاوضية المتفق عليها» والتمسك بالصيغة الجبهوية لإدارة عمل الوفد وقراراته ورفض المشاركة فى المفاوضات متعددة الاطراف، ما لم يتم تحقيق تقدم ملموس فى المفاوضات الثنائية.

وإضافة إلى مايتوقعه الجانب الفلسطينى، والعربى، من تدخل للولايات المتحدة لإخراج المفاوضات من مأزقها يتجه حزب الشعب لسلوك سياسة «هجومية» إن صح التعبير استغلالا لحاجة الطرف الامريكى للسلام فى المنطقة، تماما كما هى الحاجة الفلسطينية والعربية له. وفى هذا الإطار أطلق الاستاذ بشير البرغوثى مبادرة، اقتراحا، على قيادة المنظمة، قبل اسبوعين من بدء الجولة الاخيرة لمؤتمر السلام، واستنادا إلى التعنت الاسرائيلى والتصريحات النارية لرئيس واقطاب الحكومة الاسرائيلية. ويقضى هذا الاقتراح بتعليق المفاوضات لحين انتهاء الانتخابات الاسرائيلية فى حزيران القادم، وقطع الطريق أمام استفادة حزب «الليكود» الاسرائيلى الحاكم من هذه المفاوضات فى الدعاية الانتخابية المتصاعدة التى يزعم فيها هذا الحزب بانه ، وحده القادر على صنع السلام مع العرب، وكيف؟! عبر المزيد من التعنت والمصادرة للاراضى وتوسيع مظاهر التنكيل والقتل ضد الفلسطينيين والتمسك بالمناطق المحتلة، وحتى باعلان رئيس الوزراء الاسرائيلى عن رفضه للحكم الذاتى الفلسطينى وفق اتفاقات «كامب ديفيد». هذه الاتفاقات التى رفضها الفلسطينيون جملة وتفصيلا.

ومن المفهوم أن حكومة سلام اسرائيلية قاصرة على انجاح مسيرة المفاوضات ومثل هذه الحركة قابلة للتشكيل اذا ما عززت قوى اليسار ثقلها فى الكنيست (البرلمان) وفرضت شروطها على حزب العمل بالقبول بالتفاوض مع م.ت. ف وبالانسحاب من الاراضى المحتلة وبالاقرار بوجود الشعب الفلسطينى وبحقه فى انشاء دولته المستقلة.

لقد لقيت هذه الدعوة، من قبل الاستاذ البرغوثى صدى ايجابيا على المستويين الفلسطينى والعربى (كانت ضمن النقاط الخمس فى مذكرة الحزب الى القيادة الفلسطينية) ولعل أكبر اثر لها كان الاقتراح المماثل الذى اعلنه موفق العلاف رئيس الوفد السورى المفاوض وعرضه على الصحفيين فى واشنطن اثناء الجولة الاخيرة من المفاوضات ، وقد اعلن عدة أعضاء من الوفد الفلسطينى عن تبنيهم لهذا الاقتراح. لكن انتخابات اخرى تعرقل نجاحه، اذ أن الرئيس الامريكى جورج بوش ، وأمام المصاعب الاقتصادية التى تعانيها بلاده يراهن، بشكل كبير، على كسب الناخبين على حساب استمرار المسيرة التفاوضية، وان كانت «متوقفة فى المحطة» حسبما قال أحد المطلعين على الامور. ومن هنا فان الرفض الاسرائيلى لتعليق المفاوضات يجد صدى كبيرا له فى اروقة البيت الأبيض، مما قد يساهم فى عرقلة هذا الاقتراح وبالتالى توفير «دعاية انتخابية مجانية» لحزب الليكود مع مايعنيه ذلك من احتمال بقاء هذا العطل فى المسيرة السلمية إن عاد الليكود إلى سدة الحكم الاسرائيلى.

نقاط ضعف وآفاق واقعية

أحد أعضاء الوفد الفلسطينى المفاوض





حاول أن يكون ديبلوماسيا في اجابته حول مدى فاعلية وتأثير التنسيق بين الاطراف العربية وتضامنها مع الجانب الفلسطيني **وقال إن التنسيق بين الوفد «جيد» لكنه ليس بالمستوى المطلوب».** ولم يحدد درجات متفاوتة بين جانب وآخر. ومع ذلك فانه راضح للعيان ان الجانب الاردني هو الاقرب من هذه القضايا الى الجانب الفلسطيني، لكن اتجاهات عديدة نحو زيادة التنسيق والتضامن بدأت تبرز بين دول الطوق على الاقل لتتقاطع مع الموقف الفلسطيني والمصلحة الفلسطينية بدءا من الموقف السوري واللبناني من المؤتمر متعدد الاطراف ومقاطعته وعدم الاشتراك فيه ما لم يتحقق تقدم ملموس في المحادثات الثنائية ومرورا بالزيارة التى قام بها الرئيس السوري حافظ الاسدالى مصر واجتماعة مع الرئيس حسني مبارك «لتنسيق مواقف البلدين» خاصة بعد الكشف عن أن اولويات الاهتمام الامريكي بالمنطقة تتجه نحو تدعيم نفوذ ثلاث دول هى تركيا والسعودية واسرائيل. **وتنكر دول الخليج لتعهداتها والتزاماتها التى قطعتها لمصر وسوريا اثناء ازمة الخليج وانتهاءا** باجتماع دول الطوق العربية في دمشق.

إن هذه المؤشرات، إذا ما أضيفت الى الصلف الإسرائيلي في عرقلة مباحثات السلام قد تشكل ضغطا كبيرا ذا فاعلية لا يستهان بها لحمل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وغيرها من دول العالم المعنية بأزمة المنطقة كي تمارس ضغطها وترمي بثقلها، حفاظا على مصالحها الاستراتيجية أولا وآخرا، لإجبار اسرائيل وحملها على التراجع.

وللأسف ، وبالرغم من المواقف الايجابية الرسمية المعلنة للجانب المصري، فان مواقف هذا النظام لاتتجاوز مسألة السمسرة والتسويق للمشاريع الامريكية في المنطقة، بغض النظر عن مدى استجابة هذه المشاريع مع طموحات ورغبات الشعوب العربية، وأيضا الشعب الفلسطيني، وهذه ثغرة خطيرة في جدار التضامن العربي بشكل عام والتضامن مع الشعب الفلسطيني، الضحية، بشكل خاص.

وهناك ايضا آفاق في زيادة لحمة ووحدة الحركة الوطنية الفلسطينية. فبالرغم من وجود معارضة لمباحثات السلام- تتشكل اساسا من الحركات الأصولية والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية- جناح نايف حواتمة وبعض الفصائل والمجموعات المتواجدة في سوريا، **الا أن** هناك نوعا من التحول في مواقف **هذه المعارضة وبخاصة الجبهتين الشعبية والديمقراطية. وبعد أن كان هذان الفصيلان ومن حولهما يرفضان مبدأ عقد مثل هذه المباحثات** وعارضا مؤتمر مدريد . **وزع (١١٩) شخصا نشيطا من بينهم في الاردن وسوريا ولبنان، معظمهم اعضاء سابقون وحاليون في المجلس الوطني الفلسطيني، مذكرة الى القيادة الفلسطينية في أواسط شهر آذار- مارس الماضي تطالب بتوسيع شكل التمثيل الفلسطيني في هذه المباحثات متخلية بذلك عن شعار «المؤتمر الدولي»** كذلك فان دعوة حزب الشعب الفلسطيني للمعارضة الفلسطينية من أجل التعاون المشترك والاتفاق على خطة تفاوضية للوفد الفلسطيني لمباحثات السلام تستند إلى الثوابت الفلسطينية تلقى تجاوبا مامن هذه المعارضة، فيما تقول بعض الانباء، من خلف الكواليس ان بعض المعارضين، ينتظرون الفرصة المناسبة للانضمام للوفد المفاوض ودعمه.

مخاطر ومحاذير

وهناك، إضافة إلى المحاولات المباشرة للتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، واشقائه الشعوب العربية، محاولات غير مباشرة ، تسمسر لها وتشترك فيها بشكل أو بآخر بعض الدول الأوروبية وعدد من دول

الخليج العربى تحت يافطة المؤتمر المتعدد الأطراف ولجانه الاقتصادية والبيئية والمياه ونزع السلاح واللاجئين. ومن نظرة متفحصة لجدول اعمال هذه اللجان يتبين ان مهمتها الأولى هى تطبيع العلاقات العربية/ الاسرائيلية بمعزل عن انجاز أى تقدم فعلى على طريق تحقيق الحقوق الفلسطينية والعربية.

وفى هذا الإطار مثلا يبرز تساؤل مشروع حول حماس دول الخليج العربى فى دعم المواطنين فى المناطق الفلسطينية المحتلة اقتصاديا بينما قامت حكومات هذه الدول، وتقوم بطرد مئات الاف الفلسطينيين العاملين فى بلادها وقطع ارزاقهم والتنكيل بهم. وتشير بعض المعطيات عن كيفية صرف هذه المساعدات، والانتقائية فيها، والمشاريع الموجهة اليها وكذلك التنسيق مع سلطات الاحتلال واخذ موافقتها على صرف هذه المساعدات إلى إن هذا الدعم مقدم لتغطية عورات السلطات الاسرائيلية وفى ظل استمرار احتلالها للاراضى الفلسطينية والعربية وتنكرها لإعادتها إلى أصحابها الشرعيين.

من هنا فأن الفلسطينيين محقون هم وغيرهم من الأطراف العربية المعنية، فى التمسك بضرورة التزام باقى الدول العربية بماسبق و اتفق عليه فى مؤتمرات القمم العربية، بعدم عقد اية صفقات أو تطبيع للعلاقات (أو توسيع هذا التطبيع فى مصر) مالم يكن ذلك ضمن صفقة شاملة. فلايمكن أن يسلم أحد إذا اصيبت قضية الشعب الفلسطينى بالضرر. ومن المعروف ان العداء للشعب الفلسطينى هو ايضا عداء للشعوب العربية بكاملها، عداء لتطلعاتها وطموحاتها ورغباتها فى التقدم والحياة الافضل والمحافظة على استقلالها وسيادتها الوطنية.

ولذلك فان القوى التقدمية الفلسطينية تعمل على تعزيز الوحدة الوطنية وترابطها وتحالفها مع الشعوب العربية الشقيقة، مع المحافظة على توسيع دائرة تفهم الرأى العام العالمى وكسب أوساط جديدة. لصالح موقف فلسطينى واضح سبق وأن تحدد فى قرارات المجلس الوطنى. وفى الوقت نفسه فان هذه القوى لن تتوانى عن التوجه الى الشعوب العربية، عندما تكون الأنظمة العربية ضد الشعب الفلسطينى، وتدير ظهرها له. ومن أجل مصارحة الشعوب الشقيقة بالحقيقة وبالاخطار والمؤامرات المحدقة بالشعب الفلسطينى والشعوب العربية.

مساران متضادان فى الجولة الخامسة للمفاوضات

حنا عميرة

عندما طرح الوفد الاسرائيلى، فى الجولة الرابعة وقبل الاخيرة من المفاوضات، مقترحاته لنقل بعض الادارات إلى الفلسطينيين فى المناطق المحتلة، اشترط ايضا إقرار الجانب الفلسطينى بحق اليهود فى مايسمونه بـ «**يهودا والسامرة**» أى الضفة وبقاء القوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية سارية على هذه المناطق بما فى ذلك قطاع غزة:

وكان المسؤولون الاسرائيليون. ومن بينهم **بنيامين نتنياهو**، وهو أحد المسؤولين فى الوفد الاسرائيلى المفاوض قد صرح قبل ذلك بأن نموذج الحكم الذاتى لم يعد صالحا للضفة والقطاع وأن تقسيمها إلى كانتونات هو الحل الأمثل فى الظروف الحالية..

من هذه الشروط والمطالب المسبقة يتضح تماما خطورة المحاولات المبذولة لدفع الوفد الفلسطينى لمناقشة أمور تفصيلية تتعلق بجوهر الحل المقترح قبل البت فى القضايا الرئيسة الثلاث المتمثلة فى وقف الاستيطان والحماية الدولية وتطبيق قوانين جنيف والتى تشكل جوهر الخطة التفاوضية الفلسطينية.

ولهذه الأسباب فأن الجولة الخامسة من المفاوضات تكتسب أهمية خاصة، لاسيما وأن الاسرائيليين قد حضروا لها بحملة اعلامية واسعة حول **استعدادهم لإجراء انتخابات بلدية فى الضفة والقطاع ورشحوا مدينة الخليل كنقطة بداية فى هذا** المخطط.

ومن المعروف أن حديث الاسرائيليين عن انتخابات بلدية جاء بعد فشل مخطط تعيين «لجان بلدية»« لمدة عام فى كل من غزة ونابلس بسبب المعارضة الواسعة لهذا المخطط. ويبدو أن الطعم الثانى الذى يريدون من خلاله خلق وقائع على الارض خارج طاولة المفاوضات ومتعارضة مع المطالب الأساسية للوفد الفلسطينى هو موضوع اجراء انتخابات بلدية

وإذا صحت الأنباء عن نية الوفد الاسرائيلى طرح موضوع الانتخابات البلدية فى الجولة الحالية من المفاوضات فان ذلك يكشف عن تكتيك اسرائيلى جديد يرمى إلى **دق اسفين بين الوفد الفلسطينى المفاوض**، الذى يصر على وقف النشاط الاستيطانى الاسرائيلى فى الأراضى المحتلة **وبين اوساط فلسطينية فى هذه الاراضى تقدر السلطات الاسرائيلية انها ترغب فى تناول «الطعم» الاسرائيلى**، »وقد تشكل بموقفها هذا نوعا من الضغط على الوفد الفلسطينى ليترك موضوع الاستيطان ويتفاوض على تفاصيل المشروع الإسرائيلى للإدارة الذاتية بدءا بالانتخابات البلدية، وما يعنيه ذلك من قبول لبحث تفاصيل الفترة الانتقالية وفق التصور الاسرائيلى.

إن هذا يعنى أن الخطة التفاوضية الاسرائيلية تستهدف وضع العملية التفاوضية فى مسارين متعارضين الأول مع الوفد الفلسطينى على طاولة المفاوضات حيث يجرى هناك تبادل المشاريع والافكار وإطلاق التصريحات والثانى داخل الأراضى المحتلة حيث يجرى فرض الوقائع وفتح القنوات الجانبية. أى التنكر لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره فى المسار الاول ومواصلة سياسة تثبيت الاحتلال وتوسيع الاستيطان والتفاوض حول امور جزئية تتعلق بتفاصيل حياة السكان فى المسار الثانى.

وإزاء هذا التكتيك الاسرائيلى فان السؤال: كيف يمكن للوفد الفلسطينى المفاوض منع استخدام الاسرائيليين للمسار الاول للتغطية على سياسة الضم والإلحاق والاستيطان المتواصلة فى المسار الثانى؟!

وكيف يمكن أيضا إحباط الموقف

الاسرائيلى الرسمى الذى يردده شامير ليل نهار بأنه يمكن دفع العرب للقبول بمشروع التسوية الاسرائيلى مع الاحتفاظ بالارض العربية المحتلة تحت السيادة الإسرائيلية؟!

إن هذين السؤالين وغيرهما ينتصبان الأن أمام القيادة الفلسطينية والوفد الفلسطينى. وهناك من يعتقد أن بالإمكان مواجهة هذه الضغوط من خلال تقديم بعض التنازلات وإدخال بعض التعديلات على الخطة التفاوضية الفلسطينية يجرى النقاش حول بعض التفاصيل مع الاحتفاظ بحق العودة للموضوع الاول وقف الاستيطان فيما بعد.

وفى هذا المجال تقدمت «نصائح» أمريكية للجانب الفلسطينى **تطالبه بالقفز على نقطة وقف الاستيطان او الالتفاف حولها والتفاوض حول المرحلة الانتقالية أو تناولها بصورة غير مباشرة من خلال بعض بنود مشروع الفترة الانتقالية** (الذى قدمه الجانب الفلسطينى فى الجولة الرابعة) وذلك بهدف إذابة هذا الموضوع الحيوى الخطير (أى وقف الاستيطان) فى متاهات البحث حول تركيب الإدارات وهيكلية العلاقات المستقبلية مع سلطات الحكم العسكرى!

إن جميع تجارب المفاوضات السابقة مع اسرائيل والاتفاقيات الناتجة عنها، ومنها اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ تعلمنا أن القفز على مواضيع ونقاط معينة بسبب عدم القدرة على التوصل الى اتفاق بشأنها والتقدم لبحث نقاط اخرى أكثر سهولة ويمكن الاتفاق حولها. قد أدى إلى نسيان النقاط الأولى وطيها فى ملف النسيان وهذا ما أكدته أيضا العملية التفاوضية المصرية- الاسرائيلية التى قادت إلى التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد وبعدها المفاوضات حول طابا وفى هذه المفاوضات احتفظ الجانب المصرى بحقه بالمطالبة بالعديد من الامور فى المستقبل مقابل التقدم لنقاش قضايا أخرى وهكذا **جرت مقايضة الانسحاب الاسرائيلى من سيناء بالتنازل عن القضية الفلسطينية.**

لهذه الأسباب وغيرها وخاصة تلك المتمثلة فى اختلال موازين القوة لصالح اسرائيل وكونها الطرف المحتمل الذى يمتلك امكانية فرض الوقائع كل يوم وكل ساعة نقول لهذه الأسباب فان الاعتقاد بانه يمكن مواجهة هذه الضغوط من خلال إبداء بعض المرونة فيما يتعلق بمطلب وقف الاستيطان هو اعتقاد غير سليم والعكس هو الصحيح فان التمترس وراء



هذا المطلب والمثابرة بالتمسك به والمحافظة عليه هو الوسيلة الوحيدة لمنع لدغنا من نفس الجحر للمرة العاشرة.

ومن هنا فإن تمسك الوفد الفلسطينى بخطته التفاوضية حسب أولوياتها والدفاع عنها بقوة وصلابة من شأنه ان يحبط أن التكتيك الإسرائيلى المذكور خاصة وأن هذه الخطة التفاوضية تحظى بأوسع اجماع وطنى وشعبى وبالامكان ان يحشد حولها تأييد ودعم الجماهير الفلسطينية بمختلف فئاتها الاجتماعية وقواها الوطنية. أما إذا جرى القفز على هذه الخطة فان ذلك سيفتح الباب أمام بعض الاوساط للطعن فى العديد من المبادئ والاسس التى بنى عليها الموقف

الفلسطينى وسيشجع الجانب الاسرائيلى على الاستمرار فى ضغوطه واملاءاته لعلها تجد آذانا صاغية من نفس الاوساط التى ايدت مخطط التعيين وابدت الاستعداد للتجاوب مع التصور الاسرائيلى لنقل بعض الإدارات.

وإذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان الشرط الاسرائيلى لإجراء الانتخابات البلدية يقوم على تقديم طلبات من السكان بهذا الشأن تدرك تماما ان **الهدف ليس اجراء الانتخابات وانما احداث انقسام فى الموقف الفلسطينى ونسف أسس الخطة التفاوضية الفلسطينية وتجريدها من عوامل قوتها الكامنة فى تحقيق اوسع التفاف شعبى وعربى ودولى حول هذه الخطة.**

نحو الشمس

فنجنا من أولاد أمريكا آمين

فالح العطاونة

قبل عام، بعد أن سكتت المدافع وكفت الطائرات الأمريكية عن إسقاط قنابل الموت على العراق، يبدو أننا، نحن العرب، أوقفنا فينا أعمال الخيال. فقعدنا عن تصور هذا المدى الشاسع الذى قطعته بنا حرب تحرير الكويت/ العظمى».. ذلك أن عاصفة الصحراء» الامريكية ذهبت أبعد مما تصورته خيالاتنا الشرقية المجنحة!

صحيح أن أصحاب «النبوءات» منا، حددوا وجهة الريح الصفراء، التى تجتاحنا، لكن أحدا منا لم يسعفه الخيال بهذا الحشد من التفاصيل «حيث ظل «تحرير الكويت» آية لكل المعارك اللاحقة على اللحم الحى للشعب العراقى الشقيق، الذى يواجه بمفرده، منذ مايزيد عن عشرين شهرا، حصارا يمنع الدواء والخبز من التسلل إلى الاطفال والنساء والشيوخ العجز.. إلى أن بارك أولاد أمريكا العرب حربا أمريكية جديدة محتملة، بدعوى «حمل العراق على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة»!

أما الان وقد وصل الدور بلدا عربيا آخر (ليبيا) وضعته الشرعية الدولية على النار الامريكية، فقد بات على خيالنا المقعد أن ينشط لاستيعاب الذى سيجرى، وعدم الانكسار أمام المساحات العارية الجديدة من الجسد العربى الرسمى الذى يرمى نفسه بين الحضن الأمريكى..

ويتعمد مسافات أطول عن ملايين العرب الذين تركهم يمضغون العار ويحصون على جلودهم مباذل «الزمن الجديد».

فأى زمن للهوان وضعتنا الحكومات العربية على أعتابه..؟!

إن زمنا كهذا ونحن فى أوله، سيظل يزف إلينا «بشارات «النظام العالمى الجديد فى قرارات «للشرعية الدولية» لاتنتهى عند حد، تسوقنا الى ساحة الفرجة الرخيصة وتحول بلادنا، من المحيط الى الخليج، منتجعا واسعا وسهلا، تمارس فيه الولايات المتحدة رياضتها الاخلاقية على جروحنا.. وهى رياضة شهدنا أول الرقص فيها على البشر والنخيل فى العراق الذى لايزال يستحم فى دمه على خرائب الحرب «الأخلاقية» التى شنها «حلف حفر الباطن» لأجل «تحرير الكويت»!

وفى المدى القريب- من يدرى؟!- قد يرتفع منسوب القرارات الاخلاقية فى «مجلس الأمن»، ونصحو من مناماتنا على حرب أمريكية جديدة تشارك فيها بريطانيا الباحثة عن «أمجاد» تريد بعثها بأثر رجعى باعتبارها «امبراطورية عظمى «سابقا» ودول اخرى يراودها الحنين الى الماضى الاستعمارى.. حرب سيكون حصادها، هذه المرة البشر والنخيل وأنابيب المياه، فى بلد عربى صغير يمارس عليه الارهاب منذ سنين بدعوى «الارهاب»!.

إن سيل الوقائع المخجلة فى زمن الهوان الذى وضعتنا الحكومات على اعتابه وغادرت عناوين التضامن الكاذبة التى أشاعتها فى حياتنا العربية «كوميديا بائسة» سيهيل على رؤوسنا كل القذارات النتنة للنظام العالمى الجديد الذى يرسم على الهوى الامريكى- حشدا من «الحروب الاخلاقية» غير المحدودة يشارك فيها كل مقاولى الحروب. الذين يرون فى كل عدوان على العرب، عدوانا بشروط ميسرة وأرباح مقنعة.. وعليه ستتسع دائرة الحصار لتشمل بلدانا عربية أخرى، وستتوالى فصول الهجوم على الشعب العربى الفلسطينى لفرض «سلام أمريكى» لن يكون عادلا ولاشاملا.. وستظل اسرائيل على عادتها منذ خمس سنوات، تدق عظام الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، وتزاول نشاطاتها «الأمنية» فى لبنان، و...

وفى مجرى السيل إلى حياتنا المستباحة، قد يغدو التطبيع الذليل بين بعض العرب واسرائيل علنا. باعتباره شرطا لازما لاستمرار «عملية الدفع» التى تحتاجها مسيرة السلام.. ولنا أن نتخيل مزيدا من العرب وقد غادروا أسماءهم، و..مزيدا من جنون الفضائح التى تنهض بيننا كأفكار عاقلة تستوجب التأمل والمباركة.

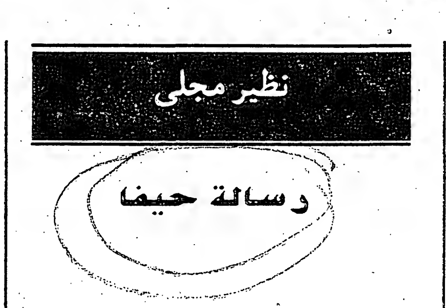
وفى زمن للهوان كهذا من يعرف!!- قد يصبح مسا من جنون ابليس أن يتحدث العربى عن كرامته وضرورة النهوض فى وجه العدوان الامريكى الغربى، الذى يتسلح فى حربه علينا بترسانة من العناوين الأخلاقية الزائفة التى تزرعها امريكا فى حقل النظام العالمى الجديد.. وهو نظام يقترب من جعل العالم يقف على رأسه.

ان مقاومة التطبيع الذى تقودنا اليه الحكومات مع زمن كهذا، ستعفى خيالاتنا من صور بشعة كثيرة سيفرضها فى حجورنا.. وفى الوقت، قبل أن نشارف على وضع كهذا، لايزال هناك متسع نوقف فيه هروبنا إلى الوراء...فيا أيتها الأمة المصلوبة على منصة الفرجة الهنية، لايزال بيننا عيش وملح وتاريخ ولغة وشهداء ودموع، و.. فرصة واقعية وممكنة لفعل يتجاوز عناوين «التضامن» التى غادرها أصحابها فعل يستمد روحه من الملايين الذين يتململون تحت وطأة الفقر والهوان..وهم نبع لاينضب، يبحث لسيله عن مجرى فى الحياة الوعرة.

إن طريقا آخر للمصالحة مع زمن كهذا، يتم الترويج له عبر «افكار متعقلة»، وتوزيع وهم بأن مايحدث للعراق وليبيا هو «قدر خاص».. لن يفضى بنا نحن العرب، الى وضع نصحو فيه من مناماتنا ونتقزز من النظرة فى المرآة.. وضع سيصبح دعاء صلاتنا الوحيد فيه رب. نجنا من أولاد أمريكا. آمين!

** من يعتقد أن ليس للعالم العربى دور وتأثير على الانتخابات البرلمانية (للكنيست) فى اسرائيل، يكون مخطئا. ولكن السؤال هو: كيف يكون هذا الدور. وفى أى اتجاه والمسألة تحتاج الى شئ من المعرفة وقليل من الذكاء وكثير من الروية والاتزان. والا، فان النتيجة ستكون مقلوبة ولن تعود إلا بالضرر.

هل تتدخل مصر فى الانتخابات الاسرائيلية وكيف؟



الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية (للكنيست) ستجرى فى ٢٣ حزيران/يونيو القادم. مثل كل انتخابات برلمانية فى هذه الدولة، تعتبر الانتخابات هذه المرة -ايضا- ، هامة ومصيرية ومن شأن نتائجها أن تقرر وتؤثر بشكل جدى وحاسم على مجرى الامور فى منطقة الشرق الأوسط بمجملها فهى ليست انتخابات صورية. وهى لاتجرى بين احزاب متشابهة فى المواقف المبدئية الاساسية، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، حيث يتنافس الحزبان الديمقراطى والجمهورى ومن الصعب أن تتعرف على الفوارق بينهما.

صحيح أن الحزبين الاكبرين فى اسرائيل، الليكود (الحاكم حاليا) والعمل (شريك الليكود فى الحكم الى ماقبل سنتين والمعارضة الاساسية الآن) ، هما حزبان متماثلان فى الكثير من القضايا الاساسية. وصحيح أن زعيم حزب العمل الحالى، اسحاق رابين ،مشهور بسياسة تهشيم عظام الشبان الفلسطينيين عندما كان وزيرا للدفاع فى حكومة شامير، فى بداية الانتفاضة، وشريك شامير فى وضع مايسمى بخطة السلام الاسرائيلية وصحيح أيضا أن كلا الحزبين متفقان على منع اقامة دولة فلسطينية وعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وعلى عدم الانسحاب الكامل من الاراضى المحتلة منذ العام ١٩٦٧. وعلى عدم تقسيم القدس وغيرها.. وغيرها من المواقف المشتركة. ولكن ، مع ذلك، هناك اختلافات بارزة بينهما- مثلا فى التعامل مع الولايات المتحدة، اذ لا يوافق حزب العمل على تحدى الادارة الامريكية والدخول فى مواجهة معها وكذلك فى التوجه لقضية السلام، اذ يبدو العمل مرنا اكثر فى تحريك المفاوضات، وايضا يختلفان فى موضوع الاستيطان فالعمل يوافق على تجميده خلال فترة المفاوضات ويختلفان فى قضية الاحتلال- اذ يبدى العمل استعدادا للانسحاب من بعض المناطق، بينما يصر الليكود على الاحتفاظ بأرض اسرائيل (فلسطين الكاملة) .

والأهم من هذا أن هناك احزابا عديدة أخرى فى الساحة، قد تكون «لسان الميزان» أو «بيضة الشعبان» فى تشكيل الحكومة. فأذا حققت أحزاب اليسار الصهيونى وغير الصهيونى مع الاحزاب العربية انجازا كبيرا، وهذا وارد، فان توازن القوى فى اسرائيل سيرجع الكفة لصالح القوى العقلانية وضد الاحتلال وقوى اليمين. واذا حققت احزاب اليمين المتطرفة، من الجهة الاخرى، انجازا اكبر فقد ترجح الكفة لصالح الليكود وسياسة الاستيطان وتخليد الاحتلال. وإذا حققت الاحزاب الدينية ما تصبو إليه من النتائج ، فانها ستكون المقررة الاساسية فى شكل وجوهر الحكومة القادمة. وهكذا دواليك..

المهم، إن الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية قابلة للتأثير والتحرك ليس بشكل متطرف كاسح، كملف شرق أوروبا ولكن بدون شك، هناك امكانيات جدية لإحداث التغيير.

ومن الصعب جدا على الباحث الموضوعى أن يقرر من الآن ماذا ستكون عليه النتيجة النهائية. فقد كان فشل استطلاعات الرأى حول الانتخابات

البريطانية في مطلع نيسان/ ابريل بمثابة درس لكل المحللين ان لا يتورطوا في التقييم قبل اوانه ولكن، مما لاشك فيه أن المطلع على الأمور يستطيع الإشارة إلى عناصر التأثير على الخارطة السياسية في اسرائيل وبهذا يعطي فكرة معقولة عن تطوراتها.

** العرب والانتخابات الاسرائيلية**

كان للعالم العربي طول الوقت دور وتأثير على الانتخابات الاسرائيلية، منذ العام ١٩٤٩ حين جرت أول انتخابات فعلية للكنيست. ولكن هذا الدور لم يكن في اية مرة بأرادة العرب أو بمبادرة منهم بل على العكس. فقد تم جر العرب اضطرارا إلى لعب هذا الدور وبدون علمهم وكان دائما دور سلبيا.

فالأحزاب الحاكمة في اسرائيل استغلت باستمرار الدول العربية لتخويف شعبها: «العرب يريدون رمينا في البحر ويجب علينا أن نكون اقوياء وندافع عن انفسنا». وبهذه الطريقة صوت الجمهور لأحزاب الجنرالات العسكريين (بن غوريون، ديان، بارليف، يغئال يدين، يتسحاق رابين.. وغيرهم في حزب العمل وحلفائه. ثم إلى الجنرالات الأخرين الذين انضموا إلى الليكود وقادوه الى الانتصار في عام ١٩٧٧ مثل عيزر فايتسمان- الذي ترك الليكود سنة ١٩٨٤ وانضم إلى العمل في ١٩٨٨ وارئيل شارون ورفائيل ايتان وغيرهم). وعالمنا العربي مليئ، كما هو معروف بالزعماء الذين يكثرون من التهديد بدون اساس في الواقع ويقللون من الفعل.. فكانوا يقدمون الخدمة على طبق من ذهب للدعاية الأسرائيلية. وحتى أولئك الذين «فعلوا» حرب اكتوبر ١٩٧٣- رأيناهم كيف قلبوا النصر إلى هزيمة واستسلام.

..وحتى اليوم نرى الأحزاب الاسرائيلية تستغل كل عمل وكل تصريح عربي مناسب لها في سبيل تجنيد الاصوات. وقد سبق واشرنا في مقال سابق كيف قام اليمين الاسرائيلي باستثمار عملية اطلاق رصاص على باص اسرائيلي قرب اريحا عام ١٩٨٨ قبيل الانتخابات ببضعة أيام ضد قوى اليسار. واعلن شمعون بيرى يومها أن هذه العملية افقدته وقوى اليسار ٢-٣ مقاعد في الكنيست. واليوم نرى الليكود يستغل اطلاق صواريخ سكاد العراقية على تل ابيب خلال حرب الخليج ويستغل سيطرة الاخوان المسلمين وبقية الاصوليين على الشارع العربي (فالعرب متعصبون ولا يمكن التفاهم معهم والعيش معهم بسلام. ولا يفهمون الا لغة القوة).

ولكن، وطالما أن العرب لهم مثل هذا التأثير، حتى لو كان طفيفا.. على الانتخابات الاسرائيلية افلا يمكن استغلاله ليتم توجيهه في الاتجاه الصحيح؟.

جوابنا هو: نعم ممكن وبالتأكيد.. وفي الواقع إن التأثير العربي الممكن اليوم هو لصالح احدى قوتين بالأساس: اليسار عموما من جهة أو اليمين المتطرف من جهة ثانية. أي إن قوى الوسط لا تتأثر كثيرا.. فبالإمكان إذن إعطاء قوة لليمين بسبب هذا الموقف العربي أو ذاك، وبامكان إعطاء قوة لليسار. على سبيل المثال نسوق نموذجين مأخوذين من الواقع المعاش.

** الاول: صحيفة فرنسية نشرت في أواسط نيسان/ابريل خبرا مفاده أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بعث


اسحق رابين

رسالة سرية إلى زعيم حزب العمل يتسحاق رابين يبلغه فيها بأن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تدعو سكان القدس الشرقية الفلسطينيين للتصويت لصالح حزب العمل لقد اثار الخبر ضجة كبرى. واستغله اليمين الاسرائيلي حتى النهاية. فارتعب حزب العمل وزعيمه رابين. وراحوا يتهمون الليكود بأنه يقف وراء هذه الشائعة الكاذبة ولم تهدأ الضجة الا بعد ان صدر تصريح رسمي ومباشر ومن ياسر عرفات نفسه ومن على شاشة التلفزيون، بصورته وبصوته، يعلن فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية لم ولن تتدخل في معركة انتخابات الكنيست الاسرائيلية وان موقفها واضح من قضية سكان القدس فهي ترفض مشاركتهم في الانتخابات الاسرائيلية لانها لاتعترف بضم القدس العربية إلى اسرائيل.

إن سرعة الرد الفلسطيني ووضوحه التام في هذه الحالة كان ليس فقط لمصلحة حزب العمل وضد اليمين بل لمصلحة منظمة التحرير والقضية الفلسطينية اذ دل على حكمة ويقظة ومسؤولية.

** المثل الثاني هو سلبي للأسف. فقد وجه السيد اسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس المصري حسني مبارك، عبر وزارة الخارجية المصرية وبواسطة السفير المصري في تل أبيب السيد محمد بسيوني، دعوة إلى قادة عدد من الأحزاب والحركات السياسية العربية في اسرائيل (لزيارة مصر وعقد معهم لقاءات مطولة (في ٣٠ نيسان/ابريل١٩٩٢)، نشرت اخبارها بالتفصيل في اسرائيل. وقد جاءت هذه الخطوة بالتنسيق ايضا مع جهات فلسطينية، ارسلت مندوبا عنها من تونس وليس فقط من السفارة الفلسطينية من القاهرة. لقد أعلن السفير بسيوني أن هذه الزيارة ليس لها علاقة بالانتخابات الاسرائيلية ولكن نفيه لم يقنع أحدا. وظلت الاذاعة والصحف الاسرائيلية تطبل وتزمر للتدخل المصري في الانتخابات الاسرائيلية وفي الشؤون الداخلية للمواطنين العرب في اسرائيل وقد اضر الأمر، وسيتضح هذا في المستقبل القريب. ايضا، بالاحزاب العربية من جهة وباليسار الاسرائيلي عموما وبمكانة مصر

بين القوى العقلانية فى اسرائيل وسنفسر هذا فيما يلى:

- أولا ، إن لمصر القيادة ،احتراما فى وسط حزب العمل واحزاب اليسار الاسرائيلى واوساط المثقفين ينظرون اليها كدولة كبيرة تهتم بالامور الكبيرة ؛ السلام بين اسرائيل والدول العربية واقناع الدول العربية بتغيير توجهها نحو اسرائيل بحيث لايظلون يرون فيها جسما غريبا فى المنطقة. فعندما يرون مصر، بواسطة احد كبار شخصياتها الدكتور اسامة الباز الذى يعرفون هنا فى اسرائيل مكانته المرموقة فى جهاز الرياسة المصرى، تهتم باحزاب ذات صيغة ضيقة وعلى اساس قومى وهى أحزاب السياسة الاسرائيلية وليس لها دور حاسم ، تصغر هذه الدولة الكبرى فى اعينهم فاذا كان لمصر ان تتدخل فى هذه الانتخابات، فيجب ان يكون ذلك بشكل غير مباشر وفى قضايا كبيرة فحسب، مثلا: فى قضية دفع عملية السلام وفى أمور أخرى يحكون عنها كثيرا لكنها لاتكتب على الورق.

- ثانيا ، حتى لو كان مسموحا لمصر أن تتدخل مع هذه الاحزاب بالذات، فان عليها أن تفعل ذلك بتواضع بدون ضجيج اعلامى صارخ صحيح أن الضجيج لم يكن بمبادرة مصرية بل بمبادرة رؤساء تلك الاحزاب. ولكن كان بامكان مندوبى مصر أن يشترطوا على هذه الاحزاب جعل الزيارة متواضعة اعلاميا.

-ثالثا ، تسرب إلى وسائل الأعلام الاسرائيلية، وقد نشر هذا ببروز، أن الزيارة تمت بمبادرة السيد عبد الوهاب دراوشة، رئيس الحزب الديمقراطى العربى. وقيل إن هدفه كان إدخال المصريين وسيطا بينه وبين الحركة التقدمية ،برياسة المحامى محمد ميعارى (وهو ايضا عضو كنيست، وبين مجموعة شخصيات مستقلة أو غير حزبية برياسة السيد ابراهيم نمر حسين) رئيس بلدية شفاعمرو ورئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، من أجل أن يخوض الأطراف الثلاثة الانتخابات البرلمانية بقائمة موحدة فمن المعروف أن هذه الاطراف اجتمعت فى عدة لقاءات لتشكيل قائمة موحدة لكن قادتها اختلفوا على توزيع المناصب فيما بينهم فالسيد دراوشة طالب بأن تكون لحزبه رئاسة القائمة والمكان الثالث فيها واشترط على المستقلين أن يكون مرشحهم مسيحيا (السيد الياس حبنور من شفاعمرو) وأن يوضع فى المكان الرابع وقد رأى المستقلون فى هذا الشرط إهانة لهم وتدخلا فى شؤونهم، خصوصا وأن احد المفاوضين الاساسيين بينهم السيد محمد زيدان ، رئيس مجلس كفرمندا المحلى المقرب من الاخوان المسلمين، معنى هو ايضا بعضوية الكنيست اما السيد محمد ميعارى فقد اراد لنفسه ولحركته المكان الأول فى القائمة، باعتبار أنه دخل السياسة قبل السيد دراواشة.

وهكذا، على مثل هذه الخلافات والمصالح الذاتية، يقحمون مصر الدولة الكبرى بشخص مستشار الرئيس بنفسه. الأمر الذى اعطى انطباعا بأن ديوان الرياسة المصرية يدخل نفسه فى صغائر تافهة (بالمقاييس السياسية العليا) وينجر وراء طلب بالمصلحة الشخصية لفرد أو حزب.. وهذا يسيئ لسمعة مصر بين القوى العقلانية اليهودية التى تكن الاحترام لمصر وكذلك بين المواطنين العرب فى اسرائيل.

- رابعا. فى محاولة لإظهار المسألة على نحو آخر تمت دعوة احد قادة الحركة الاسلامية فى اسرائيل الشيخ رائد صلاح، رئيس بلدية أم الفحم وقد رفض الدعوة.. وكان لهذا الرفض ايضا ابعاد تمس سمعة مصر.. وقد كان من الممكن جس نبض الرجل قبل توجيه الدعوة. حتى لاتصاب بالحرج.

- خامسا، ثم توجيه دعوة شبيهة للسيد توفيق زياد، رئيس بلدية الناصرة وهو الشاعر المعروف وأحد الرموز الوطنية الفلسطينية. لكن دعوته تمت بشكل منفرد ولايعرف موعد تنفيذها بعد. وبدا واضحا انه ليس ضمن الإطار الذى دخل فيه دراوشة وميعازي وحسين الأمر الذى أكد الصبغة الضيقة لتلك الدعوة.

- سادسا، التفسير المصرى لهذه الدعوة كان، حسب تصريحات السفير بسيونى، هو التشاور حول الأوضاع السياسية داخل اسرائيل عشية الانتخابات، وهو تفسير غير مقنع فالتشاور يمكن أن يتم بواسطة السفارة المصرية فى تل أبيب، وإن كان الهدف تشاورا علميا فأن المفروض دعوة اناس متخصصين -باحثين وصحفيين يكتبون فى الشؤون الحزبية- (وليس ممثلى احزاب فحسب. وإن كانت هناك حاجة لمشاورة



شارون

احزاب. فلماذا فقط الاحزاب الصغيرة؟! ولماذا العرب فقط!!

-سابعا. السيد عبد الوهاب دراوشة اعلن لاذاعة اسرائيل بالعربية، فى مقابلة تلفونية اجراها معه المراسل وهو فى فندقه فى القاهرة، أنه خلال الزيارة توجه بطلب الى السيد أسامة الباز بأطلاق سراح أفراد عائلة مصراتى ودافيد اوفتس، وهم المتهمون بالجاسوسية فى مصر، وذلك لتنقية الاجواء وتحسين العلاقات الاسرائيلية المصرية. وفى هذا محاولة كسب رضى السلطات الاسرائيلية على حساب الدخول فى قضية قضائية داخلية لمصر. ومثل هذا الموقف لايعبر عن آراء المواطنين العرب الفلسطينيين فى اسرائيل ابدا فهم يحبون مصر ويحترمون امنها ويعرفون ان مثل هذه الحوادث قد تعود بالضرر على كل الزوار العرب لمصر من اسرائيل.

-ثامنا، حتى منظمة التحرير الفلسطينية، التى تمثل مكانا حارا فى قلوب الفلسطينيين فى كل مكان بما فى ذلك الفلسطينيون مواطنو دولة اسرائيل، ما زال هناك نقاش حول ضرورة تدخلها فى الانتخابات الاسرائيلية وكيفية تصويت العرب فى اسرائيل إن المنظمة تتدخل فى هذه الانتخابات عموما. وفى أمور عدة كان تدخلها ذكيا.. كأن دعت الى التصويت للقوى المؤيدة للسلام العادل مع الشعب الفلسطينى ولكن حتى هذا التدخل يعطى آثارا سلبية بين صفوف اليسار يقوم اليمين باستغلالها. وكذلك الامر بين أوساط واسعة من العرب الفلسطينيين فى اسرائيل، الذين يحبذون أن يعطى لهم الخيار الحر فى الانتخاب.

ومما لاشك فيه، أن افضل تدخل فلسطينى فى التأثير على الانتخابات الاسرائيلية، هو فى الموقف السياسى الرسمى لمنظمة التحرير من قضية السلام. فقد كان، هذا الموقف مقنعا، فى مؤتمر مدريد بشكل خاص، حيث ظهر الوفد الفلسطينى تواقا للسلام ولكن السلام العادل والثابت بدون استسلام بكرامة وبحزم وبدون التنازل عن الثوابت الأساسية بوحدة وبتأثير على الرأى العام العالمى ومناورات ذكية وباجادة قوانين اللعب على الساحة السياسية.

دور الصوت العربى فى الانتخابات

ولا بد من الاشارة هنا إلى بعض الملاحظات بشأن الصوت العربى، الذى يدلى به المواطنون العرب الفلسطينيون مواطنو دولة اسرائيل وتأثيره على الخارطة السياسية الاسرائيلية.

إن هؤلاء المواطنين يشكلون نسبة ١٢٪ من اصحاب حق الاقتراع ، أى انهم إذا صوتوا لحزب واحد فقط سيمثلون فى الكنيست ب- ١٥ مقعدا ولكن اصواتهم مبعثرة باستمرار.. مثل بعثرة قوى واموال العالم العربى كله حوالى نصف اصواتهم تذهب للاحزاب الصهيونية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. والنصف الثانى موزع اليوم على ٣ أحزاب اساسية تعمل فى الوسط العربى هى: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (فازت فى انتخابات ١٩٨٨ باربعة مقاعد، لكن أحد النواب هرب بمقعده وانسلخ عن الجبهة) الحزب الديمقراطى العربى والحركة التقدمية (لكل منهما مقعد واحد).

الحزبان الأخيران، اذا خاض كل منهما المعركة الانتخابية لوحده، فانه هناك خطرا بالا يعبر بنسبة الحسم (التى ارتفعت من ١٪ إلى ٥ر١٪) ولذلك هناك مصلحة فى توحيدهما فى قائمة واحدة فقط تضمن عدم ضياع الاصوات والمصلحة تقتضى ان تتم الوحدة بجهود وقناعات داخلية. وليس بتدخل من الخارج..

اما الجبهة، التى تخوض المعركة بقائمة تضم فى مكان مضمون مرشحة يهودية من قيادة الحزب الشيوعى المعادى للصهيونية هى السيدة تمار غوجانسكى ،فمن الصعب ان تخوض المعركة فى قائمة موحدة مع الحزبين العربيين الاخرين لانها تصر على طابعها العربى اليهودى من جهة ولانها دخلت فى تجربة سابقة للوحدة مع الحزبين العربيين فى انتخابات النقابات ولم تنجح التجربة. وقد كان هناك اتفاق غير مكتوب على أن تخوض المعركة وحدها على أن ترتبط بفائض الاصوات مع القائمة الموحدة من الحزبين الآخرين ولكن الجبهة أيضا تعانى من مصاعب داخلية حول تركيب قائمتها كادت تهدد وحدتها. وقد تترك هذه المصاعب آثارا سلبية على قوتها الانتخابية ويترأس قائمتها للانتخابات القادمة السيد توفيق زياد يليه عضو الكنيست هاشم عاميد، الرئيس السابق لبلدية أم الفحم .ثم تمار غوجانسكى.

إن أحسن المتفائلين يتوقع لهذه الاحزاب مجتمعة المحافظة على قوتها او زيادتها بمقعد واحد. أى أنها لن تحصل على أكثر من نصف الاصوات العربية وهذه مشكلة تجد حلها فى المدى القريب وتحتاج الى جهد وصبر وتغيير قناعات معينة ..وربما ثورة فى نمط التفكير لدى الجماهير التى تقفز وراءها ولذلك فان دورها من الممكن أن يكون حاسما فى التأثير على الخارطة السياسية فى اسرائيل، ولكنه فى الوقت الحاضر والمعطيات القائمة لن يكون له ذلك التأثير المرجو، على الغالب.

وعليه، فان كان للعالم العربى أن يؤثر على الخارطة السياسية فى اسرائيل وبالاتجاه الايجابى الذى يخدم شعوب المنطقة فيجب أن يكون بالاتجاهات الآتية.

اولا- أن لاتكون هناك محاولات للتأثير المباشر

ثانيا- أتخاذ مواقف عربية موحدة تظهر العرب قوة مستقلة ذات وأن فى هذا العالم.. ولها هيبة فى نظر المواطن الاسرائيلى فالعرب المتصارعون الضعفاء يشجعون اليمين الاسرائيلى. والعرب التابعون للولايات المتحدة يشجعونه أكثر.

ثالثا- الاصرار، فى الوقت نفسه وبالحزم ذاته، على مواصلة مسيرة السلام. ولكن ايضا من موقف قوة لاضعف. من منطلق موحد وعادل يزرع الأمل فى نفس المواطن الاسرائيلى بامكانية تحقيق السلام وفى هذا الموضوع بالذات، لابأس من مخاطبة الرأى العام الاسرائيلى مباشرة وان هناك نموذجا جيدا فى هذا المجال قدمه ياسر عرفات ، حين توجه إلى الشعب الاسرائيلى قائلا: «حفاظا على مستقبل أولادكم وأولادنا تعالوا نصنع السلام فالسلام يصنعه الشجعان»

٢٠٠ ألف شيوعي يواجهون زحف الرأسمالية

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

مساء ٢٥ أكتوبر عام ١٩١٧ تراصت كتل لا اول لها ولا اخر من العمال الروس المنهكين وسدت شوارع بطرسبورج رغم الشتاء القاسي والبرد القارس، كانوا جميعهم فى انتظار اشارة لشن الهجوم الاخير على ماتبقى من معاقل النظام القديم: **قصر الشتاء** حيث قبعت الحكومة المؤقتة. وانطلقت الاشارة من المدرعة البحرية «**أفرورا**» الرابضة بجسمها الحديدى فى ميناء نهر «**نيفا**» عندما أضاءت السماء بطلقة مدوية من مدفع المقدمة عدت علامة فى التاريخ على مقتل الرأسمالية الروسية ومصرعها. وحافظت الثورة على المدرعة فى مكانها رمزا للصراع والأمل. لكن الرأسمالية لم تغفر لتلك الطلقة مامزقته منها بعد خمسة وسبعين عاما، فالتقت فى ١٦ أبريل الحالى مجموعة من كبار الرأسماليين الروس الجدد بعد زوال الأزمة بين برلمان **حسبولاتوف** وحكومة **يلتسين** ليحتفلوا بتلك المناسبة، وتخيروا ان يكون لقاؤهم فوق ظهر المدرعة «**افرورا**» بالذات، وهناك وقف **قنسطنطين بوروفوى** رئيس بورصة السلع الروسية، **وورونيكو** رئيس المؤتمر المالى للبنوك، **وايجوروف** رئيس اتحاد البنوك التجارية، وهم يرفعون كؤوس الشمبانيا عند مقدمة المدفع الاسطورى، وبعد ان شربوا وأكلوا اخذوا يبحثون كيفية توزيع الوزارات والمناصب فى حكومة جايدار.

لكن تلك الصفوة- كما يقول الشيوعيون الروس- تتعجل نصرها على الاسطورة التى تعبئ المدافع فى مخيلة الثورات والشعوب بطلقات جديدة. وقد رأى البعض ان الأزمة التى وقعت مؤخرا بين البرلمان الروسى وحكومته، والتى كان زوالها سببا للاحتفال الصغير، لاتزيد عن كونها أزمة وزارية فى اطار نفس الحكم القائم. واعتبرها اخرون أزمة الحكم بأكمله تتفجر فى الوزارة. ورأى فريق ثالث ان ماحدث هو اشتداد الصراع بين اجنحة السلطة وتحديدا **حسبولاتوف** رئيس البرلمان **ويلتسين** رئيس الحكومة والدولة. وقدر اتجاه آخر أن المسألة هى الخلاف بشأن وسائل الانتقال للسوق الحرة دون الاختلاف على التوجهات الاساسية. وقالت مجموعة ان تلك كانت معركة الديمقراطية البرلمانية الناشئة لتثبيت اقدامها. واعتقد البعض انها أزمة «الاقتصاد المنهار تزعزع أعمدة حكومة جايدار. واشارت فئة الى ان القضية الاساسية ان قامة **يلتسين** اصغر من موج الاحداث المتدافعة وان ساعته أزفت. ولمح اخرون فيما جرى خيطا من الشعور الوطنى الغاضب وقد صدمته شهور الاصلاح الثلاثة الأولى من هذا العام.

وكانت الأزمة خليطا من كل تلك الاعتبارات التى تحركت بمختلف الالوان وتقاطعت تتنافر وتتضافر وتغلى بكل جذور الأزمة فى البرلمان لترسم لوحة من المواجهة والانحسار والاضطراب تتجاوز دلالاتها قاعات البرلمان وصيحات النواب واحاديث الكواليس الهامسة.

وقد تذرع الاصلاحيون طويلا بالقيادة المحافظة «**والحزب الشيوعى**»، ثم بالعلاقات الاتحادية المركزية المعوقة، ثم بطبيعة الاقتصاد المخطط، وعندما ازاحوا بكل ذلك جانبا واعتلوا المنصة وحدهم، فوجئ الجمهور بأن المغنى الذى ظنوه بلبلا غريدا: أبكم، وأن العازفين من ورائه يمسكون بآلات صدئة ليكرروا نغما قديما قبيحا.. **ان البقاء للأثرى والاقوى فيما يتعلق بالاكل والتعليم والعلاج**، وهو نغم لايطرب له **الا المجرمون وعصابات المافيا وتجار السوق السوداء وعصابات البوليس التى تبيع النساء عند أبواب الفنادق**، والبيروقراطية التى تبدل جلدها، اما اغلبية الشعب فيقال لها: لابد انكم غير موهوبين، وغير نشطاء.. لماذا لاتكسبون شيئا؟.

وبداية من يناير بعد أن اطلق يلتسين الاسعار اصبحت زجاجة البيبسى كولا تباع بخمسة عشر روبلا، وعلبة الثقاب الصغيرة بروبل ونصف، والكبيرة باثنى عشر روبلا، وصار على الساكن الروسى أن يدفع ايجار شقته- بدلا من عشرة روبلات- مائة ومائتين روبلا، وصارت الصحيفة التى كانت تباع بأربعة كوبيكات تباع بروبل ونصف (الروبل ١٠٠ كوبيك) للمشتركين وخارج ذلك تباع بأسعار حره، وأخذت اغلب الصحف تكتب فى الصفحة الأولى «السعر حر»! وصارت العمليات الجراحية الصغيرة تتكلف على المواطن من خمسمائة إلى الفى روبل، أما العمليات الكبيرة فتتكلف عشرة وعشرين ألفا. واصبح سعر رغيف الخبز- وكان يباع بعشرين كوبيكا- سته روبلات، وكيلو السكر ستين روبلا. وكان الناس يستدعون عربة

الاسعاف مجانا. فصار الاستدعاء وحده يكلف المواطن اربعمائة روبلا!. وكانت العشرة روبلات- حتى حكومة بافلوف التى اختفت مع انقلاب اغسطس- تشترى كيلو لحم، وكيلو زبد، وعشر بيضات، ونصف كيلو جبن، ونصف كيلو سكر، وخبز يكفى لأسرة بكاملها. فـإذا بالعشرة روبلات لاتكفى لزجاجة بيبسى كولا أو علبة ثقاب!. وصارت المائه روبل تشترى نصف كيلو برتقال، أو نصف كيلو لحم!. وأخذ الناس **يشكون من الجوع بالمعنى المباشر للكلمة، ويبيعون ملابسهم القديمة، والمكاوى، والملاعق والمعلبات.** وتكشف المساعدات الاجنبية عن وهم كبير، اذ وعد الغرب روسيا فى البداية بمئتى مليار دولار، ثم تقلص الوهم الى مائة مليار، واخيرا اربعة وعشرين مليار، الا أنها هى الاخرى مازالت عبارة عن وعد لااكثر وبهذا الصدد قالت صحيفة **كريستين سانيس مونيتور** الأمريكية: «يبدو ان مبلغ ٢٤ مليار مبلغ اسطورى، وأن حجم المساعدات المباشرة بالعملة الصعبة لن يتجاوز مابين ٣ إلى ٤ مليارات»!

ولقد تحرر الناس من اوهام الدولة السوفييتية فى سبع سنوات هى عمر البيرسترويكا، لكنهم **لم يكونوا بحاجة لاكثر من ثلاثة شهور هى عمر حكومة يلتسين ليتحرروا من اوهام «الاصلاح الاقتصادى».** وعندما زاربيكر روسيا فى منتصف فبراير دار الحديث عن المساعدات الغذائية والاطعمة وكتب الصحفيون الوطنيون حينذاك أن تلك المساعدات «وصمة عار فى جبين روسيا» واعتبر روتسكوى نائب يلتسين والمعارض له ان روسيا تدفع مقابل تلك المعونات الرمزية ثمنا باهظا هو استقلالها وسيادتها، وصرح بهذا الصدد:

«وعموما ليس هناك جبن مجانى الا فى مصائد الفئران»!

وفى فبراير نفسه تعهدت حكومة يلتسين لصندوق النقد الدولى باطلاق الاسعار، وهو الشرط الذى وضعه الصندوق لقبول روسيا فى عضويته، وتعهد يلتسين باطلاق اسعار الوقود، الأمر الذى لوحدث لارتفع سعر الوقود مابين سته إلى عشرين ضعفا، وفى هذه الحالة **ستعادل كلفة البنزين للسيارة شهريا ضعف المرتب الشهرى فوق المتوسط.** كما توقع البعض أن زيادة اسعار الفحم والبنزين والغاز ستدمر الاقتصاد الوطنى نهائيا لانها **ستؤدى للتوقف العام للمصانع الثقيلة فى مايو أو يونيه القادم.** كما أن ارتفاع اسعار الوقود سيؤدى إلى توقف الالات والمعدات الزراعية عن العمل والعجز عن جمع المحصول، مما يضاعف الكارثة الاقتصادية.

ومع اطلاق اسعار السلع الاخرى كلها، أحس الناس انهم فاقدو التوازن، وانهم يعيشون فى عالم سحرى، ووهمى، لايوجد مايربطه بالعالم الواقعى إلا ملابسهم القديمة ولعب اطفالهم الزائدة عن الحاجة التى يبعونها لكى يحصلوا على طعام.. أى طعام.

وأخذ النواب **الشيوعيون** اعضاء مؤتمر نواب الشعب السوفيتى - أخر المؤسسات التشريعة التى مثلت الدولة السوفيتية قبل حله بأمر جورباتشوف- اخذوا يتحركون استعدادا ليوم **١٧ مارس**، وهى الذكرى الأولى لـ ١٧ مارس الماضى حينما قام ثلثا الشعب السوفييتى بالتصويت بالموافقة على أستمرار الدولة الاتحادية. ودعا النواب لعقد جلسة طارئة لمؤتمر النواب المنحل بحثا عن اطار شرعى للحركة، واطار شرعى لاعمدة السلطة المنهارة. وشنت الحكومة حربا لاهوادة فيها على فكرة عقد المؤتمر وعلى الداعين اليه، وطاردتهم حتى عقدوا المؤتمر خارج موسكو فى ضواحى مدينة **بادولسك** على ضوء الشموع فى احدى قاعات إحدى المزارع. وكانت تلك أول بادره لحركة كبرى **تميز بين الشيوعيين الذين وجدوا فى الاصلاح الاقتصادى فرصة للاستثمار، والشيوعيين الذين مازالو يقبضون على جمر مواقفهم.** وفى ١٧ مارس انتخبوا هيئة رئاسة للمؤتمر وطالبوا بأقالة حكومة يلتسين، واعتبروا أن قيام جماعة الدول المستقلة خرقا للدستور، واكدوا على استمرار فكرة الدولة. وفى نفس اليوم دعت حركة **«موسكو الكادحة»** وهى تنظيم علنى شيوعى إلى مظاهرة ضخمة دعما للمؤتمر المنعقد، واحياء لفكرة الاتحاد السوفيتى، واحتجاجا على الحكومة. **وحضرها مائتى الف متظاهر فى ساحة «مانيج» الكبرى.. ورفرفرت فى سماء موسكو مرة أخرى الاعلام الحمراء.**

واحس يلتسين بالخطر الذى يتجمع فى صدور الناس، وبمخاطر الحركة الشيوعية، فحاول الالتفاف على المعارضة بتنحية نائبه الاول **بوربولوس** عن منصبه كنائب مع استمراره كسكرتير للدولة، وبتنحية **ايجور جايدار** عن منصبه كوزير للمالية (وعمليا كان جايدار رئيس الوزراء فعلا وشكلا كان رئيس الوزراء يلتسين). **واجل يلتسين اطلاق اسعار الوقود بالذات لحين الانتهاء من جمع المحصول.** وقد واجه يلتسين غير ذلك خطرا برلمانيا، عندما أخذ رئيس البرلمان فى تجميع المعارضة البرلمانية ضد الحكومة، بعد أن تمكن **حسبوالللاتوف** (رئيس البرلمان) فى ١٣ مارس ايضا من اقناع ممثلى ثمانى عشرة جمهورية داخل



شيوعيون روس يحملون صورة لجورباتشوف ويلتسين تخفيهما شارة النازية

روسيا بتوقيع معاهدة اتحادية، فأوقف بذلك الاتجاه للتفكك والتشرذم داخل روسيا وعدت المعاهدة نجاحا سياسيا كبيرا لحسبو اللاتوف مما قوى موقعه داخل البرلمان وزاده جرأة على يلتسين.

وكان تأجيل اطلاق سعر الوقود، وتنحية بور بولوس، وجايدار، محاولة لتفادى العاصفة البرلمانية فى الدورة التى عقدت فى السادس من أبريل. ومع ذلك كان الغضب الشعبى يتزايد فى مواجهة الاسعار، والحركة اليسارية تواصل تجمعها، والعداوة تتضح أكثر فأكثر بين حسبو اللاتوف وبين جايدار (مهندس الاصلاح الاقتصادى الحالى) ومعه بوربولوس الشخص الثانى بعد يلتسين عمليا المشرف على نشاط وزارة الخارجية والمخابرات والامن والانشطة السياسية للحكومة الروسية. ولم تنفع يلتسين كثيرا التضحية بجايدار كوزير للمالية (مع استبقائه فى الحكومة) وبوربولوس (مع استبقائه كسكرتير للدولة). واعلن يلتسين فى محاولة لتحريك الشعور القومى فى اتجاه الحكومة عن انشاء الجيش الروسى، ووضع اسطول البحر الاسود تحت السيادة القانونية لروسيا.

وفى هذه الظروف بدأت الدورة البرلمانية الروسية عملها، وذلك فى السادس من ابريل. وفى جو سياسى ساخن بدأ البرلمان (أو المؤتمر السادس للنواب الروس) عمله، وطرحت عليه عدة قضايا محورية:

١- النظر فى قضية الاصلاح الاقتصادى واتخاذ قرار بشأنها.

٢- النظر فى وضع الحكومة التى تنفذ الاصلاح.

٣- النظر فى قضية الدستور، وتعديله، او وضع دستور جديد، بما فى ذلك تحديد النظام السياسى لروسيا (ان كان نظاما برلمانيا يكون فيه يلتسين ملكا شرفيا، والحكم للبرلمان، او نظام رئاسى يملك فيه ويحكم يلتسين وتكون للبرلمان صلاحيات استشارية ورقابية لاأكثر) وتدخل ضمن تلك القضية أيضا مسألة الصلاحيات الاستثنائية التى منحتها الدورة البرلمانية السابقة للرئيس يلتسين بصفة مؤقتة لاجراء التحولات الاقتصادية.

٤- قضية السيادة الروسية ووحدة الأراضى الروسية ومخاطر تفكك روسيا إلى كيانات قومية صغيرة وتآكل حدودها: شرقا عند جزر الكوريل المعرضه للبيع، وجنوبا عند القفقاز الذى يعيش فيه ستة مليون مسلم يطالبون بالانفصال، والان تثار نفس القضية عند الحدود الجنوبية لروسيا أى القرم التى تريد أوكرانيا الاستيلاء عليها وعلى الاسطول بالمرة. ذلك ان مشكلة اسطول البحر الاسود لاتمثل لروسيا مشكلة عسكرية بقدر ماتمثل بالنسبة لها مشكلة انسداد المنافذ على البحر الاسود بعد أن ضاع منفذ البلطيق، وتفجر المنفذ عبر القفقاز برغبات الانفصال القومية.

وكان يمكن لتلك القضايا أن تمر بسلام لولا مناخ الغضب الذى أحاط بقيادة يلتسين. فقد استجمعت المعارضة البرلمانية قبضتها، ونشطت الحركة اليسارية، وتفجر غضب الشارع، حتى ان المتظاهرين احاطوا بالبرلمان الروسى يوم افتتاح الدورة وهم يحملون يافطات كتب على احداها: «من الذى يحكم روسيا.. يلتسين.. أم بوش؟». ومضى المتظاهرون فى شوارع الساحة الحمراء يتهمون جورباتشوف ويلتسين معا بالخيانة والعمالة صراحة، وكان يلتسين- علاوة على كل- ذلك يواجه انشقاقات داخل القيادة الروسية نفسها على أعلى مستوى، مثلما هو الحال مع نائبه روتسكوى وحسبو اللاتوف وغيرهما.

الاصلاح الاقتصادى إلى أين؟

كانت عملية تمايز شديدة قد تمت بين البرلمانيين قبل افتتاح الدورة فتجمع الشيوعيون، والقوميون الروس الوطنيون انصار الدولة القوية، والديمقراطيون الحقيقيون فى تكتل برلمانى تألف من كتلة «شيوعى



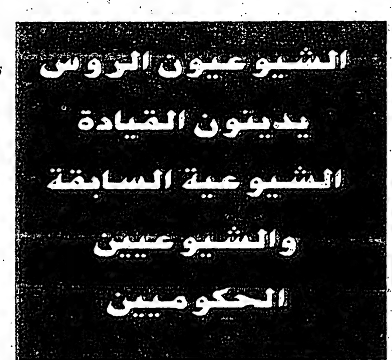
روسيا» وجماعة «**البديل**» و«**الاتحاد الزراعي**» و«**تجمع دعاة الرأسمالية العابطة**» في تكتل أسموه «مواطني روسيا» ليدعموا حكومة الازمة». ووقف **حسبو اللاتوف** - متطلعا إلى قمة الحكم - مع معارضي الحكومة منقضا بنقده الحاد على **بوبوف** عمدة موسكو ورجل يلتسين، وعلى **جايدار**، وعلى **بوربولوس**، وأطلق في تسجيل صوتي اذاعه التليفزيون على رجال الحكومة انهم: «**مجموعة من الديدان الزاحفة التي لاتستحق الاحترام**».
وهاجم البرلمانيون برنامج الاصلاح الاقتصادي من كل جانب، واعترض عليه دعاة السوق الحرة انفسهم على اساس أن هناك تفاوتا ضخما بين الاسعار والقدرة الشرائية مما يهدد الاصلاحات بالتوقف، وقال البعض منهم انه **لابد من المزاوجة بين القطاع العام والقطاع الخاص** كما هو الحال في التجربة الصينية والكورية، ورفض الشيوعيون طريق الاصلاحات أصلا على اساس انه لايفضي الا لتبعية روسيا، وانه ادى إلى أن موسكو صارت تحكم باجراس التليفونات من واشنطن، ونوه الشيوعيون بخطر التضخم المالي وتدني انتاجية العمل التي ينتظر البعض أن تصل إلى ثلاثين بالمئة هذا العام. وزاد الطين بلة ان الدول السبع اعلنت عشية المؤتمر بالذات عن مساعداتها - **مربوطة بشخص يلتسين وحكومة جايدار** - في حدود ٢٤ مليار دولار، مما اشعر النواب بأن المساعدات مشروطة. وتوصل البرلمان بعد مناقشات ساخنة صبت كلها في انتقاد الحكومة إلى قراره الخاص بموقف البرلمان من الاصلاح، وهو القرار الذي دفع حكومة جايدار للاستقالة. وبالرغم من أن القرار لم ينشر كاملا الا أن الكثير من نقاطه تتضح في كلمات النواب.

طالب النواب الشيوعيون والقوميون اولا: بزيادة مدفوعات الحماية الاجتماعية للسكان والفئات المحددة الدخل كرجال المعاشات. تقليص الضرائب على السكان.. مكافحة المضاربة في السوق السوداء بأقوات الناس.. سن القوانين لشن الحرب على الفساد. تمويل الدولة الكامل لمزارع الحكومة «**الكلخوزات والسوفخوزات**». ان تتحمل الدولة الفوارق الناجمة عن التضخم المالي بالنسبة لودائع محدودي الدخل في البنوك. ورفع رواتب الاطباء والعاملين في مجالات التعليم والصحة والثقافة اسوة بعمال المناجم الذين زادت رواتبهم زيادة ملموسة بعد عدة اضرابات.

واعترضت الحكومة على أساس أن تلك الزيادة وحدها ستقتطع سبعمائة مليار روبل من الميزانية في الوقت الذي سيمثل فيه العجز في الميزانية هذا العام نسبة ٢٣٪! وطالب النواب ان تخصص الحكومة ١٥٪ من الميزانية لدعم وتنميه القطاع الصناعي في الزراعة، مما سيترتب عليه أيضا عجز اضافي في الميزانية بمقدار خمسمائة مليار روبل. وتشنجت الحكومة عند ذلك على اساس انها تتوقع **عجزا بمقدار تريليون ونصف التريليون روبل هذا العام**، كما تتوقع ازديادا في نسبة التضخم بحوالي مابين ٣٠٠٪ إلى ٤٠٠٪، وتساوي تلك النسبة مقارنة بالتضخم العام الماضي زيادة تتراوح مابين ١٦٠٠٪ الى ٢٠٠٠٪! **واعلنت الحكومة انها لن تتمكن - ليس من رفع الرواتب - بل من دفع الرواتب الحالية**، وعلى وجه الدقة قالت الحكومة انها لن تستطيع دفع مابين ثلاثين الى اربعين بالمئة من رواتب العاملين هذه السنة. وطالب **النواب بعدم المس بملكية الدولة للاراضي الزراعية**.

ولوحت الحكومة في وجه القرار البرلماني بان الالتزام بماطالب به البرلمان سيشل الاصلاحات علاوة على انه سيوقف أية مساعدات خارجية لروسيا، التي ستفقد نتيجة لخروجها على الاصلاح ٧٥٪ من السجائر التي ترد اليها، و٧٠٪ من الزيوت النباتية، و٧٥٪ من السكر، وملايين الاطنان من الحبوب.

ومع ذلك اشار قرار البرلمان إلى أن: «**الحكومة الحالية تقود البلاد إلى ازمة اجتماعية وسياسية، وأن اصلاحات يلتسين وجايدار هي تنفذ بالحرف الواحد لسيناريو صندوق النقد الدولي الرامي لرسملة البلاد بالكامل**».



الرأسماليون الروس يحتفلون بفوزهم فوق المدمرة أفرورا

وقررت حكومة «**الديدان الزاحفة**» أن تستقيل، فرد عليها **حسبو اللاتوف** بان عليها ان تقدم استقالتها لمن قام بتعيينها أي يلتسين، وان البرلمان لن يبحث استقالة حكومة لم يتخيرها اصلا. واعلن جايدار في بيان استقالة حكومته: «**ان قرار البرلمان يحاصر أية امكانية للاصلاح، ولايسع اية حكومة ان تنفذ مايطلبه البرلمان**»!. ورد حسبو اللاتوف: «لاداعي لابتزازنا، فنحن لانخشى شيئا».

ووجد يلتسين نفسه في وضع غريب، فهو اذا قبل استقالة الحكومة - التي اقيلت عمليا بضغوط برلمانية - فأنه يقبل عمليا بطرد الحكومة التي عينها بنفسه! وكان هناك حل آخر: ان يحل يلتسين البرلمان، أو ان يجد البرلمان ويلتسين حلا وسطا وهو ماحدث. اذ توصل الطرفان لوثيقة صلح لاتدفع البرلمان للتنازل عن قراره، ولاتدفع الحكومة للالتزام بقرار البرلمان! ومع ذلك فان المصافحة باليد بين **حسبو اللاتوف ويلتسين** لم تفلح في أن تكون رمزا للوفاق بين السلطة التشريعية والتنفيذية.. ولم تفلح في علاج الأزمة.

وقد خاضت المعارضة والشيوعيون المعركة ضد النظام على محور اخر هو الدستور. واعتبر الشيوعيون ان الدستور الذي طرحته الحكومة كمشروع للنقاش يكرس النظام الرأسمالي ويهدم ويفتت وحدة روسيا، ويبدد ثرواتها. كما اصر النواب على سحب صلاحيات يلتسين الإضافية وحل مؤسستي «**مستشاري الدولة**»، و«**ممثلي الرئيس في الاقاليم**» وطالبت يلتسين أن يتقدم في ظرف ثلاثة شهور بمشروع يحدد كيفية انتخاب او تعيين الوزارة. وتقدم «**حزب العمال الشيوعي الروسي**» في **شخص ايجور براتشيف ويوري سلوبودكين** بمشروع دستور اخر ينص على **سلطة الشعب والملكية العامة لوسائل الانتاج مع السماح بملكية فردية لبعض الافراد، واستمرار روسيا في قوام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. والسماح بالتعددية الحزبية**.

وفي ٤/١٣ بينما الدورة البرلمانية منعقدة اعلن مؤسسو **الحزب الشيوعي لروسيا الفيدرالية** عن عقد مؤتمرهم.



مظاهرة ضد يلتسن

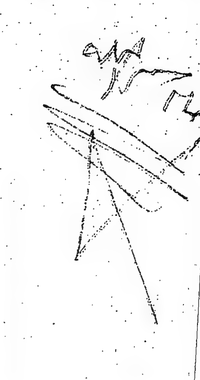
وعـــقـــد ايضـــا فى ١٨ ابريل **مؤتمر الكومسمول** لاستعادة منظمة الكمسمول وحضره **ليجاتشوف** واعـضـاء اخـرون من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى، **وشارك فيه ممثلو جمهوريات لاتفيا وبيلاروسيا**، وتتارستان وغيرها، كما حضره ممثلو الاحزاب الشيوعية من أمريكا واليونان وغيرها.

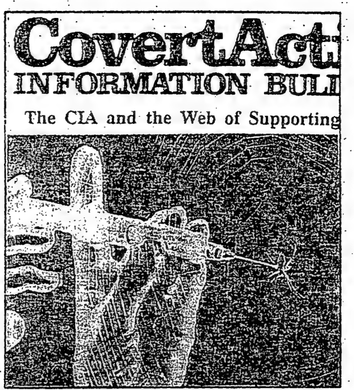
وعـقـدت فى ١٤ ابريل مؤتمرا لها «**لجنة الشيوعيين السوفييت لاستعادة الحزب الشيوعى فى روسيا**» وشارك فى المؤتمر عشرون الف مندوب ، وخطط المؤتمر لعقد المؤتمر التاسع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى فى الصيف القادم، كما استعد للاحتفال بذكرى ميلاد **لينين** . وعقد فى موسكو ايضا مؤتمر تنظيم سمى «**اتحاد الشيوعيين**» وجاء فى الوثيقة الصادرة عنه: «لقـــد تأسس حـــزبنا «**اتحاد الشيوعيين**» كمنظمة سياسية لعموم الاتحاد السوفيتى، ولهذا فأن احدى القضايا العملية هى النظر فى كيفية التفاعل بين المنظمات الشيوعية والديمقراطية فى مختلف الجمهوريات، كما يجرى بحث امكانية انشاء إتحاد أسمى للأحزاب الشقيقة. » وعقد الشيوعيون فى **مورمانسك** اجتماعا واسعا لهم دعوا فيه إلى إعدام **جورباتشوف واعوانه رميا بالرصاص**. وسبقت تلك المحاولات اواخر العام الماضى محاولات مشابهة، وردا على قرار يلتسين الصادر فى ٦ نوفمبر ١٩٩١ بوقف نشاط الحزب، قام الشيوعيون فى ٨ نوفمبر بعقد مؤتمر تأسيسى لهم فى **لينينجراد** حضره ١٦٤ نائبا عن ١٨ مقاطعة روسية، علاوة على مندوبى **آسيا الوسطى وكازاخستان والبلطيق واوكرانيا وغيرها**. وهو الحزب الذى انتخب **نينا اندريفا** زعيمة له واعتبر ان دوره النضال ضد الرأسمالية والبرجوازية الروسية. وفى ١٧ نوفمبر الماضى ايضا عقد شيوعى موسكو مؤتمرا أشار فيه **فيكتور انبيلوف** إلى انه لابد من انشاء هياكل تنظيمية جديدة، وتأسس فى تلك الفترة ايضا **حزب البلاشفة الشيوعى**، وحزب **العمال الماركسى اللينينى** الذى عقد مؤتمره فى مسقط رأس يلتسين بالاورال. وسبق ذلك فى ٢ مارس العام الماضى أن تأسست جماعة «**الدفاع عن لينين**» وهى جماعة ماركسية تعتبر ان واجبها الاول هو حماية ضريح لينين والمتاحف، والدعوة للأفكار اللينينية. وتعددت الصحف الماركسية الجديدة مثل صحيفة «**جلاسنوست**» وغيرها وفى ٤ أبريل الحالى تأسست جماعة اسمها «**عمال ضواحى موسكو**» وغيرها من الجماعات الماركسية.

وقد عبرت **اغلبية تلك الجماعات والمنظمات الشيوعية عن احتقارها للقيادة الشيوعية السابقة، والشيوعيين الحكوميين، كما بدا** ان هناك نظرة نقدية لتجربة «**الحزب الشيوعى الواحد الحاكم**» ، ولطرق ادارة الانتاج السابقة وغير ذلك. وتضم الحركة اليسارية حوالى **مائتى الف شيوعى** يعانون من التشتت، ومن الخلافات الفكرية بشأن الكثير من القضايا التكتيكية والاستراتيجية، ومع ذلك أثبت الشيوعيون أنهم قوة برلمانية قادرة على التأثير واحراج الحكم، كما أن صحفا كثيرة تنطق بأسمهم مثل «**سوفيتسكايا روسيا**» وغيرها.

وفى ٢٢ ابريل الحالى، سيقوم الشيوعيون الروس بالاحتفال بالذكرى ١٢٢ لميلاد لينين بعد أن نجحوا فى التصدى لبيع جثمانه واخلاء المتاحف الخاصة بتاريخ الثورة.. ويتهكم الشيوعيون الروس بقولهم أن جورباتشوف قدم افضل خدماته للشيوعية، حينما حل الحزب فطهره من الوصوليين ورجال السلطة..

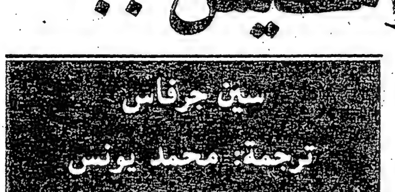
ويبدو أن الضربات التى تلقاها الشعب الروسى جعلته يبحث عن أقرب الأسلحة المختبرة اليه: **الماركسية**. ويبدو ان اليسار يتحرك مرة أخرى، وأن **الاسطورة التى لاتموت** تنفض الغبار عن جناحيها، وتتعثر فى مشيتها، وسوف تتعثر.. لكنها ستحلق .





التدخل الغربي في الاتحاد السوفيتي:

انقلاب شامل على الشيوعية بلا جواسيس..



(تقوم المؤسسات العلنية بما تقوم به وكالة المخابرات المركزية الامريكية سرا، فهي تقدم العون المالي والأدبي للجماعات المناصرة للديمقراطية وتدرب مقاتلي المقاومة، وتعمل على هدم النظام الشيوعي

الصحفي ديفيد اجناتيوس)

في الثالث والعشرين من اغسطس تلقى «الان واينشتاين» رئيس مركز الديمقراطية في واشنطن ومهندس سياسه المنح الوطنية لمناصرة الديمقراطية رسالة بالفاكس استهلت بالعبارة التالية:

«اشكرك على تهانيك المخلصة التي ارسلتها لي بمناسبة انتصار قوى الديمقراطية وفشل محاولة انقلاب ١٩ أغسطس ١٩٩١، ونحن نعلم انكم ساهمتم في هذا الانتصار ونقدر لكم صنيعكم». (١)

هذه الرسالة من بوريس يلتسين الزعيم الجديد بحكم الأمر الواقع لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الى واينشتاين، الرجل الذي ابتكر خصخصة العمليات السرية تثير تساؤلا عن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة على وجه التحديد في تيسير استيلاء الحركة المحافظة الجديدة في الاتحاد السوفيتي على السلطة. ولم يقتصر شكر يلتسين في رسالته على واينشتاين فحسب بل شكر أيضا الحكومة الامريكية وحلفاءها وكافة المنظمات التي حشدتها على مدى اعوام لمساعدة المعارضة السوفيتية.

ولسوف نبسط في مقالتنا هذه بقدر من الاسهاب التحليل الذي طرحناه في مقالة «زعزعة استقرار الاتحاد السوفيتي» منذ عام (٢) ونتوسع فيه، ونشرع في تقديم الاجابات الموثقة على الاسئلة الصعبة التي تطرحها برقية الفاكس التي استشهدنا بها عاليه. ماهي استراتيجية الغرب في التدخل في الاتحاد السوفيتي؟ وكيف تدخلت السلطات الغربية والمنظمات «الخاصة» التي حشدتها لهذا الغرض في هذا البلد؟ وكيف كان التدخل مهما في انهاء الحكم الشيوعي والإتيان ببوريس يلتسين الى السلطة؟

استراتيجية الغرب

في مطلع الثمانينات، تبنت ادارة ريجان خطة لزعزعة استقرار خصمها الرئيسي. ولقد جمعت الخطة هجمات علنية وسرية مكثفة، حيث لجأت الى الضغط السياسي والعمليات الاقتصادية والقوة العسكرية في كافة انحاء العالم، والدعاية ومساعدة جماعات المعارضة المناهضة للشيوعية في اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي. واطلق مستشار لمجلس الأمن القومي على هذه الاستراتيجية لدى طرحها اسم «الضغط على كافة الاصعدة» على الاتحاد السوفيتي. (٣)

وتشير الدلائل المستقاة من الوثائق الحكومية السرية وتقارير مؤسسة راند ومصادر دولية (٤) الى أن الولايات المتحدة خططت بعناية ونفذت استراتيجية عالمية تهدف لمفاقمة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها موسكو بهدف اثارة السخط الشعبي ولدفع القيادة السوفيتية في اتجاه اصلاحات غير واضحة المعالم. (٥) ولقد كان التصعيد الحاد في سباق التسلح هو اوضح السبل التي أجبر من خلالها الاتحاد السوفيتي على توجيه موارد مالية واجتماعية هائلة للنفقات العسكرية.

وفي اعقاب انقلاب اغسطس انهار الحكم الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ويحتل الآن المحافظون الجدد على النمط الغربي معظم المراكز الرئيسية في السلطة وقد أعلنوا عزمهم على إقامة نظام رأسمالي ولاغرابة في أن المحافظين في الولايات المتحدة ودول أخرى قد اعلنوا صراحة ان الولايات المتحدة ساعدت في ايجاد الانقلاب الراهن.

وفي اواخر سبتمبر حملت الواشنطن بوست انباء بأن الولايات المتحدة تدعم منذ مالايقل عن عشر سنوات المعارضة الموالية للغرب داخل الاتحاد السوفيتي.

وتحدث ديفيد اجناتيوس في مقال بعنوان «انقلابات بلا جواسيس» بصراحة غير معهودة عما فعلته الولايات المتحدة خلال الأعوام التي كللت «بانقلاب يلتسين المضاد» على حد تعبيره. وقال اجناتيوس: «أن التنظيمات العلنية التي تقوم بهدوء خلال السنوات العشر الماضية بتغيير قواعد السياسة الدولية، هي التي مهدت الأرض للانتصار الذي حدث في الشهر الماضي. فهي تقوم في العلن بما تقوم به المخابرات المركزية في السر- حيث تقدم الدعم المالي والأدبي للجماعات الموالية للديمقراطية وتدرب مقاتلي المقاومة وتعمل على هدم النظام الشيوعي(٦).

ان هذا تصريح يفوق المعتاد في مثل هذه الأحوال. ان اجناتيوس يقول ان الولايات المتحدة نفذت علانية عمليات كانت تتم من

قبل فى السر- تبث الفوضى والاضطراب فى موسكو («تدريب مقاتلى المقاومة») ودعم المعارضة التى تزعمها يلتسين. وان هذه الجهود فضلا عن ذلك كانت مسئولة الى حدما عن («تمهيد الأرض») للانقلاب المضاد الذى اتى بيلتسين الى السلطة («والانتصار الذى حدث فى الشهر الماضى»).

وليس اجناتيوس بالطبع متحدثا رسميا باسم الحكومة الامريكية. ولكن هذا تصريح أدلى به صحفى محنك وواسع النفوذ له صلات وثيقة بالمخابرات مما يكسب تصريحه حجية وأهمية. والأدهى من ذلك، ماأوردته صحيفة بوست على لسان بيل كلينتون حاكم ولاية اركنساس وهو المرشح الديمقراطى للرئاسة الذى ارجع فيه الفضل الى ريجان بالتعجيل بانهيار الشيوعية السوفيتية.(٧) حيث يقول «لقد اجبرناهم على المزيد من الانفاق عندما جعلناهم ينتجون نظاما دفاعيا باهظ التكلفة وديناصورا اقتصاديا». وأظن ان ذلك عجل بهلاكهم».(٨).

ان تصريح كلينتون هذا بالغ الأهمية، انه يؤكد مجددا أن نظرية «اجعلهم ينفقون حتى الافلاس» تتجاوز نظرية مؤسسة راند- انها سياسة رسمية. ذلك انه بامتداحه لدور الرئيس «فى تطوير الفكرة القائلة بأن الشيوعية يمكن ارغامها على التراجع»(٩) يناصر على نحو ضمنى التدخل المستتر فى الاتحاد السوفيتى.

ويبدو ان مصادر الحكومة تسرب الآن على نحو مقصود معلومات عن سياسة ريجان الخاصة «بالضغط على كافة الاصعدة». ذلك ان المحافظين يؤمنون تماما بان الشعب سوف يلتف حول ماأسماه اجناتيوس «انقلاب عالمى مناهض للشيوعية».(١٠) واذا كان لتصريح كلينتون من مغزى، فأننا ربما كنا نشاهد «حملة يقوم بها الحزبان» لتبرير دور الولايات المتحدة وحلفائها فى انهيار الشيوعية، وذلك فى تجاهل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى.

سبل الدعاية

على الرغم من أن الخطوط العامة العريضة للحملة التى تضافرت فيها جهود الولايات المتحدة وحلفائها لزعزعة استقرار الاتحاد السوفيتى تزداد وضوحا، فأن اهداف ونطاق هذه الحمله مازال يتعين ايضاحها. وتتوافر ادله على نحو متزايد على ان الهدف ليس هو تشجيع الاصلاح بل الاطاحة بالحكومة الشيوعية على نحو سافر.

وعلى سبيل المثال فان واضعى «ورقة الاستراتيجية» الخاصة بوكالة «المنح الوطنية لمناصرة الديمقراطية» يقولون ان «مهمة المنح تتمثل باديء ذى بدء لافى مناهضة الشيوعية بل مناصرة الديمقراطية. ان هدفها ليس مساعدة اولئك الذين يسعون لاسقاط الدكتاتوريات فحسب بل يتمثل ايضا فى دعم الجهود الرامية لشد أزر الديمقراطيات الجديدة»(١١). وتعترف الورقة بان الاتحاد السوفيتى من بين الأهداف الرئيسية لعمليات المنح لمناصرة الديمقراطية وتقر صراحة بأن المنح تقدم معونة حيوية» «للقوى الديمقراطية هناك وأنها ساعدتها فى «الانتصار» فى أغسطس ١٩٩١.(١٢) ولقد دأبت الدعاية الامريكية على نحو خاطئ على تصوير الديمقراطية والشيوعية على انهما نقيضان لايلتقيان. وطالما أن سياسة «المنح لمناصرة الديمقراطية هى ذراع السياسة الخارجية الامريكية (١٣)، فانها عندما تدعو لاقامة الديمقراطية فانها تدعو ضمنا للاطاحة بالنظام السوفيتى.

ومن البديهى، أن الولايات المتحدة وحلفاءها لايمكنهم ايجاد مثل هذا التغيير بانفسهم. انهم بحاجة لشركاء محليين، وسرعان ماعثروا على هؤلاء الشركاء.

لقد ادى نجاح التصنيع ونمو المراكز الحضرية وارتفاع مستويات المعيشة فى فترة مابعد الحرب الى بروز شريحة اجتماعية جديدة متعلمة فى الاتحاد السوفيتى، تماما مثلما ادت هذه العوامل لظهور هذه الشريحة فى اماكن اخرى فى زمن سابق وبحلول الستينات أصبحت اعداد هذه الشريحة بالملايين، وكانت تشعر فى أغلب الاحوال بالسخط والاغتراب. ونظرا لأن النخب الحاكمة فى الاتحاد السوفيتى لم تستوعبهم بأعداد كبيرة فقد كان تقدم اعضاء هذه الشريحة مقيدا كما أن مستوياتهم المعيشية ظلت متواضعة، واعضاء هذه الشريحة يعيش معظمهم فى المراكز الحضرية المبتلاة بعدم توافر المساكن والمرافق غير الكافية وغير ذلك من المشاكل.(١٤) وأدى سيل الدعاية التى بثها دون هوادة راديو اوربا الحرة وراديو الحرية وهما اذاعتان تديرهما المخابرات المركزية الامريكية الى تفاقم هذه التوترات الناجمة عن هذه المشاكل.

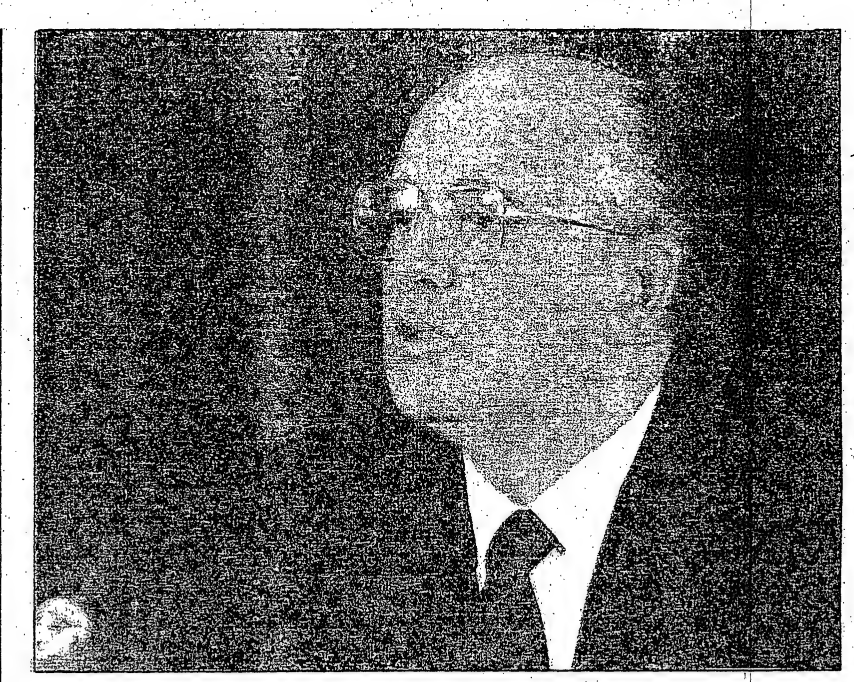
وفى مثل هذا الموقف الذى اطلق عليه اسم «ثورة الطموحات المتنامية» كان لابد ان ينشأ ضغط شديد جدا من أجل التعجيل بالتقدم الاقتصادى والاجتماعى. وعندما تأخر النمو الاقتصادى فى النصف الأخير من السبعينات وأصبح التقدم اكثر صعوبة، بدأ السخط فى الانتشار، وضاعفت سياسة «الضغط على كافة الاصعدة» من الصعوبات الاقتصادية وفاقمت القلاقل الاجتماعية.

وشرع الحلفاء الغربيون فى تشجيع هذا السخط واستغلاله من أجل توجيهه الى نحر الشيوعية وهندسة عملية «تقدم ديمقراطى». واستخدمت الولايات المتحدة اساليب علنية وسرية لإضعاف القيادة السوفيتية وتقوية شوكه حركة المعارضة وخلق قيادة بديلة سائرة فى ذلك على نموذج ثبتت فاعليته فى انحاء مختلفة من العالم.

الديمقراطية الناشئة

وكان دور «المنح الوطنية لمناصرة الديمقراطية» حاسما فى هذا الصدد. فقد صنفت الدول الى اربعة انواع وذلك ضمن وضعها لاطار «برامجها» او لتقل عملياتها. ويهمنا فى هذا الصدد ثلاث فئات منها. «المجتمعات المغلقة. التى تقمع كافة المؤسسات المستقلة عن الدولة».(١٥) ولقد كان تعبير «المجتمع المغلق» هو الوصف الذى اطلقته الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتى قبل جورباتشوف. ثم «المجتمعات الانتقالية» وهى تلك «التى تكون فيها السلطة السياسية القمعية بسبلها للانهيار وتوجد فيها جماعات ديمقراطية.. عازمة على

احكمت واشنطن خطتها لزعزعة الاقتصاد السوفيتى وافشاله واستيلاء المحافظين على السلطة..



جورباتشوف

اقامة ابنية بديلة، وتكون بحاجة الى الدعم». (١٦) وأصبح الاتحاد السوفيتى مع قدوم البيريسترويكا والجلاسنوست «مجتمعا انتقاليا».

ثم جاء بعد ذلك بطريقة أو بأخرى ماتطلق عليه «المنح لمناصرة الديمقراطية» «التقدم الديمقراطى» عندما تنتقل السلطة من «السلطة السياسية القمعية» الى «القوى الديمقراطية» لينشأ بعد ذلك مجتمع ثالث هو «الديمقراطية الناشئة» (١٧) وعلى حين ان هذه المجتمعات تكون قد اتخذت خطوات حاسمة «للامام» فأن «مؤسساتها الديمقراطية لم تتوطد دعائمها بعد». (١٨)

ان هذا الوصف لايختلف اختلافا جوهريا عمايمكن للمرء ان يجده فى الوثائق والكتيبات الخاصة بالأعمال السرية التى كتبت فى الخمسينات، غير انها تبدو فحسب اكثر قبولا. واللغة المستخدمة فيه طنانه وخادعة غير أن المحتوى فى جوهره هو افكار جون فوستر دالاس وبيلى كيزى.

فالقضية التى تتحدث عنها سياسة المعونات لمناصرة الديمقراطية هى فى الواقع كيفية التحرك ببلد من «مجتمع مغلق» بالكامل الى «ديمقراطية ناشئة» مرورا «بالتقدم الديمقراطى». ان التحليل الذى تتبناه هذه السياسة يلقى الضوء على الكيفية التى تحل بها القضية. فهندسة «التقدم الديمقراطى» وفقا لها تتضمن ثلاث مهام اساسية. المهمة الأولى هى «توطيد الثقافة الديمقراطية». أما المهمة الثانية فهى «إرساء المجتمع المدنى»، فى حين تتمثل الثالثة فى «ارساء المؤسسات السياسية الديمقراطية».

ولقد كان المقصود «بتوطيد الثقافة الديمقراطية» القيام ببرامج داخل الاتحاد السوفيتى تهدف لدعم «المطبوعات وغير ذلك من وسائل الاعلام وبرامج تدريب للصحفيين واصدار مطبوعات ونشر كتب ونشرات لزيادة مستوى الفهم لدى الشعب والدفاع عن افكار الديمقراطية (٢٠) الخ.. وهذه المهمة الأولى فى الواقع ليست بالمهمة الجديدة فهى نشر للافكار الغربية واقناع الشعب بتبنيها. وهذا النشاط يسمى فى العادة الدعاية.

اما المقصود «بارساء المجتمع المدنى» فهو «تطوير مؤسسات قوية تابعة للقطاع الخاص وبخاصة النقابات والاتحادات التجارية بمافى ذلك المنظمات المدنية والنسائية والمنظمات الشبابية والتعاونيات» (٢١). ومرة أخرى نقول ان الفكرة موجودة فى الكتيبات القديمة عن العمل السرى. ذلك ان «تمهيد الارض» لانقلاب أو انتخابات تحت السيطرة يتطلب إقامة مؤسسات. فالدعاية لاتنفع فيها مالم تضرب بجذورها وتشكل مجموعة من المؤسسات بين قطاعات عريضة ومتباينة من المعارضة. ويمكن لمثل هذه «المنظمات الديمقراطية» اذا ماحظيت بالرعاية والتدريب والارشاد أن تصبح عامل ازعاج للحكومة المستهدفة.

ويقصد «بارساء مؤسسات سياسية ديمقراطية» اقامة أحزاب سياسية موالية للغرب.. واذا استخدمنا لغة وكالة المنح الوطنية لمناصرة الديمقراطية يمكننا القول انها تتضمن «الجهود الرامية لدعم احزاب سياسية قوية ومستقرة ملتزمة بالعملية الديمقراطية». وهذه المهمة الثالثة تقتضى أيضا «تدعيم وحدة وفاعلية القوى الديمقراطية فى الأوضاع الانتقالية». (٢٢) وعندما دب الضعف فى سلطة الحكومة أصبح من الممكن تصعيد التحدى لهذه السلطة ولقد استلزم تصعيد التحدى اقامة حركة مؤلفة من الأحزاب المناهضة للشيوعية وكذلك المنظمات والافراد المناهضين للشيوعية.

والنتجة النهائية هى «ديمقراطية» تقتصر على وجود الانتخابات. لقد استخدمت الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية من قبل فى شيلى وجامايكا والسلفادور ونيكاراجوا وزامبياو فى البلاد الاخرى التى يمكن للاموال الامريكية والخبرة الدعائية الامريكية أن ترجح كفة الميزان فى جانب المصالح الامريكية. ومما ضاعف من فاعلية هذه الممارسات أن «عملية التصويت» تصور فى التغطية الاعلامية الدولية على انها دليل كاف على وجود «الديمقراطية» (٢٣).

يبدو ان تلك كانت هى الاستراتيجية التى انتهجتها الولايات المتحدة وحلفاؤها فى سعيهم لتشكيل التطورات السياسية داخل الاتحاد السوفييتى خلال الثمانينات. ولم يكن ذلك الا تدخلا مؤقتا أو بين حين وآخر وكما سيتضح من كلامنا فيما بعد فان الموارد التى استخدمت فى ذلك كانت ضخمة.

المنح الجوهرية!

هناك صعوبتان رئيسيتان فى قياس «الضغط على كافة الأصعدة» ناهيك عن عدم

الغرب ينفق مائة مليون دولار سنويا لدعم انهيار الاتحاد السوفيتى

توافر الوقت لذلك. والصعوبة الأولى تتمثل فى العدد الكبير من الوزارات والهيئات والوكالات الحكومية والمنظمات «شبه الحكومية» والمؤسسات والمنظمات الخاصة التى تشترك فى هذا الضغط، فجمع المعلومات المتعلقة بذلك مهمه شبه مستحيلة. اما الصعوبة الثانية فتتمثل فى ان معظم البيانات التفصيلية عن التدخل لازالت ممنوعة من التداول وذلك على الرغم من قول اجناتيوس صراحة أن الولايات المتحدة كانت وراء «الانقلابات» - أما المعلن منها فهو قليل وماخفى كان أعظم. ونظرا لهذه الملابسات فإن افضل السبل هو تأمل المعلومات المتوافرة وتحليلها.

ان وكالة المنح الوطنية لمناصرة الديمقراطية تقدم نوعا من المنح «جوهرية» و«اختيارية». و«المنح الجوهرية» هى التى تقدم الى دوائر الاعمال والعمل والحزبين الديمقراطى والجمهورى. فكل كيان من هذه الكيانات له «مؤسسة» تعد بمثابة قناة تمر بها المنح الوطنية الى الخارج. أما «المنح الاختيارية» فهى التى تقدمها وكالة المنح الوطنية على نحو مباشر الى متلقين اجانب أو الى متلقين امريكيين يعملون فى مشاريع أجنبية. ويوضح جدول (١) ان اكثر من تسعين فى المائة من اجمالى المنح التى منحت لاوربا فى الفترة من عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٠ كانت تذهب الى اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى.

ففى الثمانينات ربما تكون وكالة المنح الوطنية قد انفقت ماينا هز خمسة ملايين دولار سنويا فى اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى مع زيادة المبلغ فى السنوات الاخيرة للاستفادة من الفرص السانحه مع بروز «التقدم الديمقراطى» وينبغى ان ننوه الى أن الدولارات يمكن صرفها من السوق السوداء باسعار تبلغ اضعاف السعر الرسمى مما يزيد الى حد كبير من اثر تمويلات الوكالة.(٢٤)

ومن الواضح ان الوكالة كانت تقوم بعمليات ضخمة داخل الاتحاد السوفيتى حتى لوكانت قد انفقت نصف تمويلاتها السنوية فى الكتلة الاشتراكية هناك. ويمكن تكوين فكرة افضل عما كانت تقوم به بالضبط داخل الاتحاد السوفيتى من خلال تقارير الوكالة السنوية التى تقدم بيانات مختارة عن مشروعات بعينها. (انظر جدول (٢)).

قنوات التدخل

لكى يتمكن المرء من ادراك نطاق التدخل فى الاتحاد السوفيتى على نحو متميز عن عمليات وكالة بعينها أو منظمة بعينها فإن المرء ينبغى له أن يحصى كافة القنوات التى استخدمتها الولايات المتحدة وحلفاؤها فى ارسال الأموال والتأثير على مجريات الامور فى الاتحاد السوفيتى ولقد كانت هذه القنوات فى الاغلب قنوات حكومية وتجارية لاتتوافر عن انشطتها الا معلومات قليلة. وكثير من هذه القنوات كان يعمل سرا أيضا. ويقدم جدول (٣) قائمة بالقنوات الرئيسية للقطاع المؤسسى ويوضح كذلك ان كان عملها سريا أو علنيا او يجمع بينهما. ولقد تضمن الجدول بعض المنظمات الدينية والتى لاتهدف للربح لأن هذه المنظمات كثر الحديث عنها حتى على الرغم من ان قطاع المنظمات التى لاتهدف للربح التى تتم عبر قنواتها فى كثير من الاحيان التمويلات ومشروعات الوكالات الحكومية قد لعب دورا صغيرا فى عمليات التدخل (انظر جدول (٣)).

وهناك نقطة اخرى يتعين علينا اضافتها لكى نتوصل الى تقدير لنطاق التدخل. فإحدى القنوات الحكومية وهى وكالة المخابرات المركزية من المعروف الآن أن ميزانية العمل السرى بها ٦٠٠ مليون دولار.(٢٥) والأمر المرجح ان الرقم ضعف ذلك أو ثلاثة اضعاف أوحتى اربعة اضعاف ذلك.(٢٦) ولكى نكون معتدلين فى تقديرنا لنقل أن ميزانية العمل السرى لوكالة المخابرات المركزية هى ٨٠ مليون دولار سنويا. ولنفترض أن وكالة المخابرات المركزية خصصت لتمويل عملها السرى فى اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى نفس النسبة التى خصصتها وكالة المنح لمناصرة الديمقراطية فى الثمانينات وهى عشرين فى المائة تقريبا.

وعلى أساس هذه الافتراضات فإن من المحتمل أن وكالة المخابرات المركزية كانت تنفق ١٦٠ مليون دولار سنويا على عمليات التدخل فى الكتلة الاشتراكية وإذا افترضنا أن نصف هذا المبلغ كان ينفق على العمليات فى الاتحاد السوفيتى. فما الذى يشير اليه ذلك؟

١- ان قنوات وكالة المنح لمناصرة الديمقراطية كان ينفق من خلالها مبلغ خمسة ملايين دولار سنويا على مثل هذه العمليات.

٢- ان وكالة المخابرات المركزية كانت تنفق سرا نحو ٨٠ مليون دولار على العمليات المناهضة للاتحاد السوفيتى وكان قدر كبير من هذا المبلغ ينفق داخل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

٣- ان المال والنفوذ كانا يتدفقان من الولايات المتحدة الى الاتحاد السوفيتى عبر عشرات من القنوات(٢٧).

فى شيلى ونيكاراجوا والسلفادور وزامبيا وجحت أموال واشنطن نتائج الأوضاع الداخلية وفقا للمصالح الأمريكية

بلتسن



٤- ان دولا كبيرة من بينها المملكة المتحدة والمانيا وفرنسا- وربما اليابان- كانت تقوم بنفس الشئ عبر قنوات اخرى مماثلة.

إن أقل مايخرج به المرء من كل ذلك حتى لو أخذنا فى اعتبارنا تعقد قنوات التمويل ومرورها عبر قنوات وسيطة ومشروعات وسيطة هو أن الحكومات الغربية والمنظمات التجارية والخاصة الغربية قد خصصت نحو مائة مليون دولار سنويا للتدخل فى الشئون الداخلية للاتحاد السوفيتى.

واذا وضعنا فى اعتبارنا كل العوامل والعناصر فإن نطاق التدخل الغربى فى الاتحاد السوفيتى فى السنوات العشر المنصرمة كان كبيرا للغاية. وربما كان جانب التدخل من سياسة «الضغط على كافة الأصعدة» واحدا من اضخم العمليات السرية المرتبة التى لم يسبق لها مثيل.(٢٨)

السؤال المشروع

على الرغم من أن الأدلة المتوافرة على وجود سياسة «الضغط على كافة الأصعدة» غير مكتملة .فانه انطلاقا من عزوف الحكومة عن الكشف عما تفعله بأموال دافعى الضرائب، لامناص أمام المرء سوى الاستنتاج.

وحتى لوكانت التقديرات غير دقيقة فإن مضمون التحليل جدى. فلا أحد يرغب فى المغالاة فى دور الحلفاء الغربيين فى الأزمة التى تكشفت أبعادها فى الاتحاد السوفيتى منذ سنوات. لقد دخل الاتحاد السوفيتى فى أزمة اقتصادية وسياسية خطيرة منذ اكثر من عقد مضى. والقيادة السوفيتية التى وجدت ان التيار يجرفها فى بلد تمزقه الصراعات الاجتماعية لم تكن على مستوى كاف من البراعة لايجاد حلول لها.

ولكن الاتحاد السوفيتى فى عهد جورباتشوف شرع فى السير على طريق الاصلاح الجاد. ولكن السؤال الحاسم الذى يطرح نفسه هو السؤال التالى: كيف تأتى أن حلت حركة محافظة جديدة عاكفة على اقامة مجتمع رأسمالى محل حركة اصلاح اشتراكية؟ فمنذ عشر سنوات لم تكن مثل هذه الحركة موجودة . فكيف اذن جاءت للوجود؟ الى أى مدى كانت الاستراتيجية التى رسمتها وكالة المنح لمناصرة الديمقراطية فى وثائقها استراتيجية ذات اهمية؟

إن المحافظين فى بلادنا يجيبون الآن على هذه الاسئلة. فالصحف تتباهى بالانقلاب الشامل ضد الشيوعية و«بالانقلابات بلاجواسيس» ووكالة المنح لمناصرة الديمقراطية



ريجان

تتحدث فى تكتم عن «معوناتها الحيوية» «للانتصارات التى حققتها الحركات الديمقراطية»، والسيد يلتسين يشكر مؤسس هذه المنظمة على «اسهامه». ومرشح ديمقراطى يشيد بريجان لصنيعه فى انحسار الشيوعية.

واذا كان المحافظون على حق فى كلامهم كما رأينا فإن هناك اسبابا وجيهة للاعتقاد بأن «الثورة الديمقراطية العظمى» التى يتحدثون عنها كثيرا أمر مغاير لمسماها تماما. فليس «الانقلاب المناهض للشيوعية «هو الثورة الديمقراطية». وليس بوسع المحافظين فى بلادنا بالقول بانهما شئ واحد، فإذا كانت الولايات المتحدة وغيرها قد تدخلوا فى الاتحاد السوفيتى بالسبل والنطاق الذى توحى به الشواهد التى ذكرناها فإن مانشهده ليس «ثورة ديمقراطية» بل انتصار فى نوع جديد من الحروب. والنقاش عن «انهيار الشيوعية» هو بالضرورة الدعاية التى تواكب مثل هذا النوع الجديد من الحرب- وهو نوع من الحرب اذا سلمنا بنجاحه على المدى القصير (على اقل تقدير) من شأنه ان يعاد انتاجه وان يصدر الى اماكن اخرى فى أنحاء العالم.

جدول (١)

المنح لمناصرة الديمقراطية فى اوربا من ١٩٨٤ وحتى ١٩٩٠

مركز المشروع الخاص الدولى ٥ر١ مليون دولار

المؤسسة الجمهورية الوطنية للشئون الدولية ٨ر٢ مليون دولار

المؤسسة الديمقراطية الوطنية للشئون الدولية ٤ر٣ مليون دولار

مؤسسة النقابات الحرة ١ر١٧ مليون دولار

المنح الاختيارية ٧ر١٥ مليون دولار

الاجمالى ٥ر٤٠ مليون دولار

جدول (٢)

المنح لمناصرة الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى

١٩٨٤

٥٠ الف دولار- معرض كتب تحت عنوان «امريكا فى عيون الامريكيين» فى معرض موسكو للكتاب ١٩٨٥.

٥٠ الف دولار لمعهد اندريه ساخاروف فى موسكو: دراسة جدوى حول اقامة مركز لحقوق الانسان.

١٩٨٥

٧٠ الف دولار عبر اتحاد النقابات الحرة الى «سوفيت ليبور ريفيو» لابحاث ومطبوعات عن اتحاد النقابات السوفيتى وحقوق العمال والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية.

١٩٨٦

٥٠ الف دولار الى لجنة استيعاب المهاجرين السوفيت لاصدار كتب وكتيبات ونشرات ترسل بالبريد الى داخل وخارج الاتحاد السوفيتى

٧٥ الف دولار لمعهد سخاروف فى موسكو لاقامة «جامعة حرة» للطلاب الذين

حرموا من الالتحاق بالتعليم العالى السوفيتى

٨٤ الف دولار لدار «فريدم هاوس» بنيويورك لتوسيع نطاق عمليات نشر نشرتين تصدران بالروسية فى الولايات المتحدة وتوزيعهما على كبار الموظفين والمثقفين السوفيت.

١٧٥ الف دولار لمركز مناصرة الديمقراطية واشنطن لمناصرة قضية الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى ١٩٨٧

١٥ ألف دولار لمركز مناصرة الديمقراطية لاصدار ثلاثة اعداد بالانجليزية من نشرة «جلاسنوست» وهى نشرة توزع بشكل غير رسمى فى موسكو.

٤٠ الف دولار كجماعة حقوق الانسان البرلمانية الدولية لتنظيم مؤتمر للضغط على الحكومة السوفيتية للالتزام «باتفاقات هلسنكى الخاصة بحقوق الانسان.

٥٥ ألف دولار لفريدم هاوس لدار اثينيوم برس وهى دار نشر باللغة الروسية فى باريس لاصدار «ابحاث تجرى بطريق غير رسمى (فى الاتحاد السوفيتى) يقوم بها علماء معروفون باسماء مستعارة»

١٩٨٨

٢٧٥٠٠ دولار لمركز اغاثة سجناء الضمير الاستونيين فى الاتحاد السوفيتى ومقره فى السويد، وذلك للمساعدة فى «دعم الافكار الديمقراطية واعادة تأسيس ثقافة مستقلة فى هذا البلد.

٥٠٠٠٠ دولار لكستون كوليج بالولايات المتحدة لتوسيع نطاق عملها فى تشجيع حرية التدين وحرية التعبير وغير ذلك من حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى واوربا الشرقية.

١٢٥٠٠٠ دولار مركز مناصرة الديمقراطية (فى الاتحاد السوفيتى) لجمع معلومات عن حقوق الانسان لتوزيعها على «العلماء الغربيين والمحررين والنشرات الاخبارية والمؤسسات ومنظمات حقوق الانسان والمنظمات المتخصصة التى تتابع مجريات الاحداث فى الاتحاد السوفيتى.

١٩٥٠٠٠ دولار لمركز مناصرة الديمقراطية (فى الاتحاد السوفيتى) لبرنامج عريض من المعونات الفنية للمنظمات المستقلة والمطبوعات المستقلة «حيث يعمل المركز «لتلبية الطلب الكبير على المعلومات غير المتحيزة عن المجتمع الغربى».

١٩٨٩

٢٠٠٠٠ دولار لمنظمة «الامريكيون المناصرون لحقوق الانسان فى اوكرانيا» «لتقديم العون للعاملين فى مجال حقوق الانسان وتشجيع مساعى الجماعات الأوكرانية المستقلة لاحياء وتطوير ثقافة مستقلة».

٢٥٠٠٠ دولار للتحالف المناصر لتقرير مصير أرمينيا وذلك لمساعدة المطبوعات التى «توفر منبرا لمناقشة القضايا البيئية والعرقية والثقافية والسياسية من منظور ارمنى».

١٩٥٠٠٠ دولار لمركز مناصرة الديمقراطية (الاتحاد السوفيتى) لمساعدة الجماعات المستقلة والقومية بما فى ذلك حركة التتار بالقرم «التى تعمل فى سبيل الحقوق الانسانية والوطنية»

١٩٩٠

٤٠٠٠٠ دولار لمؤسسة المؤتمر الحر للابحاث والتربية (واشنطن) لمبادرات مؤسسة المنظمة الاقليمية بمؤتمر نواب الشعب (موسكو) ومركز الاتصالات بما فى ذلك اجهزة كمبيوتر وطابعات ديسكتوب وممدات فيديو والات فاكس.

١٦٤٩٧٦ دولار لمؤسسة اتحاد النقابات الحرة (واشنطن) لفتح مكاتب فى موسكو وكييف ولينينجراد خلال الانتقال للتعددية والاسواق الحرة».

٣٤٩٨٢٦ دولار لمؤسسة اتحاد النقابات الحرة (واشنطن) لفتح مكاتب فى موسكو ووارسو ودعم الاتحادات الصناعية و«الهياكل الاقليمية» فى دول البلطيق وروسيا البيضاء وأوكرانيا وشراء مطابع فى كييف وموسكو ودونتسك.

المصدر تقارير المنح لمناصرة الديمقراطية.

جدول (٣)

قنوات نقل التمويل والنفوذ فى الاتحاد السوفيتى

حكومية (سرية)

-وكالة المخابرات المركزية

وكالة المخابرات الحربية

وكالات المخابرات فى المملكة المتحدة والمانيا واسرائيل

حكومية (علنيه)

وزارة الخارجية

وزارة العمل

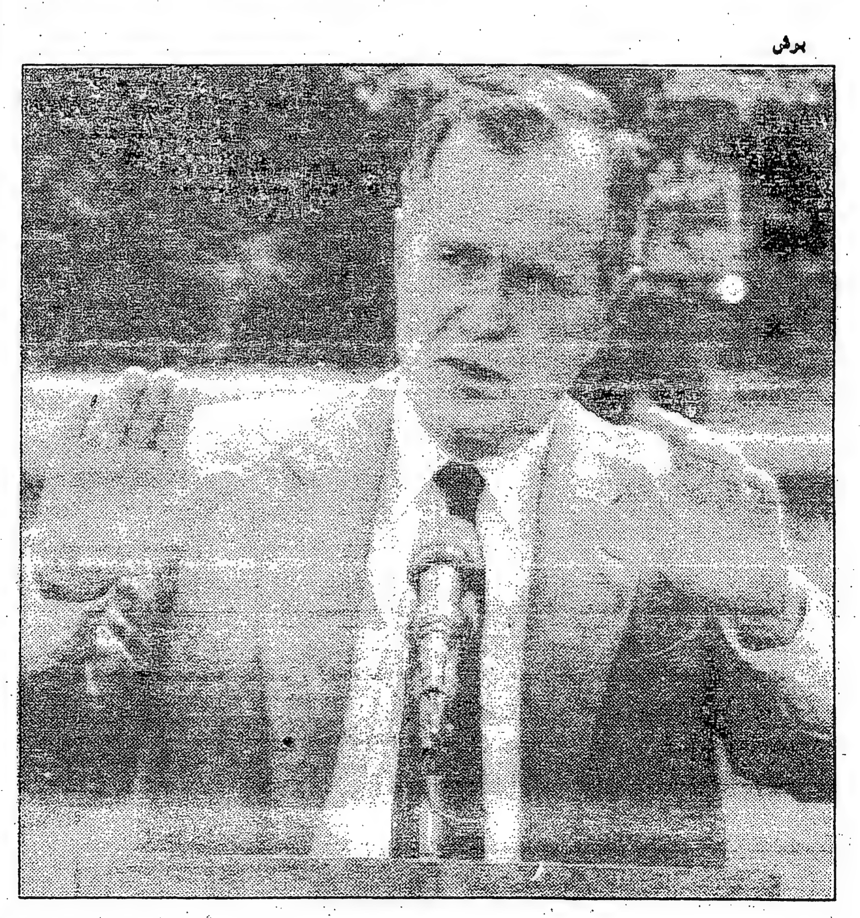
وزارة التجارة

وزارات عدد من الدول الحليفة

شبه حكومية علنيه (وسريه؟!)

مركز المشروع الخاص الدولى

بوش



مؤسسة اتحاد النقابات الحرة
المؤسسة الديمقراطية الوطنية للشئون الدولية
المؤسسة الجمهورية الوطنية للشئون الدولية
دوليه علنيه
المجموعة الاقتصادية الاوربية
شركات (علنيه وسرية)
ممتلكات لوكالة المخابرات المركزية
ممتلكات لوزارة الدفاع
مستوردون ومصدرون
شركات مالية وبنوك
شركات فى مختلف الدول الحليفة
عمالية (علنية وسرية)
اتحاد العمل الامريكى
الاتحادات الدولية
منظمات لاتهدف للربح (سرية وعلنية)
مجلس الاطلنطى
مؤسسة هيريتاج
فريدم هاوس
لجنة الانقاذ الدولية
مركز مناصرة الديمقراطية
مؤسسة سوزوس
مؤسسة حقوق الانسان التابعة للكونجرس
مؤسسة المؤتمر الحر
مؤسسة المؤتمر الحر للابحاث والتربية
مركز دراسات الأمن بين الغرب والشرق
مؤسسة العلاقات الامريكية السوفيتية
المؤسسة الامريكية لدولية المقاومة
مؤسسة كاتو
مركز مناصرة الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى
مؤسسة البلطيق الامريكية
لجنة التنسيق الاوكرانية فى امريكا
اللجنة الوطنية الاستونية
المجموعة الليتوانية الامريكية
اتحاد لاتفيا الامريكى
تحالف ارمينيا
المنظمات الدينية (سرية وعلنية)
كيستون كوليج
مؤسسة جيمس ماديسون
كنيسة التوحيد
منظمة المعونة الليتوانية الكاثوليكية
منظمة التضامن المسيحى
اتحاد مجالس اليهود السوفيت
مؤسسة بوبيلا
اتحاد الانجيل السلافى
(يلاحظ ان القائمة لاتضم المنظمات الاعلامية)

الملاحظات

١- ترجمة عن رسالة الفاكس من يلتسين الى الين واينشتاين رئيس مركز مناصرة الديمقراطية- واشنطن فى ٢٣ اغسطس ١٩٩١

٢- سين جرفاس «زغزعة استقرار الاتحاد السوفيتى» CAIB NO. 35 (FALL 1990) PP21-26

٣- ROBERT SCHEER WITH ENOUGH SHORELS:REAGAN BUSH AND NUELEAR WAR (NEW YORK,RADORN HOUSE 1982)P.131

٤- تشمل هذه المصادر دليل ١٩٨٤-١٩٨٨ الدفاعى الصادر عن البنتاجون انظر RICHARD HALLORAN "THE PENTAGON DRAWS UP FIRST STRATEGY FOR FIGHTING A LONG NUCLEAR WAR" NEW YORK TIMES MAY 30,1982

٥-انظر JOHN VAN OUDENAREN "EXPLOITING THE FANLT LINES IN THE SOVIET ENPIRE RAND CORPORATION AUGNST 1984

٦- ديفيد اجناتيوس انقلاب بلاجواسيس واشنطن بوست ٢٢ سبتمبر ١٩٩١.

٧- ديون «كلنتون يمتدح ريجان» واشنطن بوست ١٧ اكتوبر ١٩٩١.

٨- المرجع السابق

٩- المرجع السابق

١٠- اجناتيوس المرجع السابق

١١- مسودة «ورقة الاستراتيجية لوكالة NED» ١٩ اكتوبر ١٩٩١

١٢- المرجع السابق ص١

مرشح الرئاسة الامريكية: اجبرنا السوفيت على افتتاح نظام دفاعى باهظ التكاليف عجل بانهيارهم!

١٣- بالنسبة للتوثيق انظر COVERTACTION P.10 ISSNE NO.39 WINTER 1991-1992

١٤- انظر بول سويزى «البيرسترويكا ومستقبل الاشتراكية» MONTHLY REULEW(MEWYORK) MACH1990

١٥- مسودة ورقة الاستراتيجية ص٨

١٦- المرجع السابق

١٨- المرجع السابق ص٢٢

١٩- المرجع السابق ص٣

٢٠- المرجع السابق

٢١- المرجع السابق ص٤

٢٢- المرجع السابق

٢٣- للاطلاع على وصف لهذه الاستراتيجية انظر EDWARD S. HERMAN AND FRANK BRODHEAD, DEMONSTRATION ELECTIONS: U.S. STAGED ELECTIONS IN THE DOMICAN REPUBLIC, VIETNAM AND EL-SALVADOR (BASTON: SOUTH END PRESS,1984)

٢٤- من المعروف ان الحاصلين على المنح يحولون الاموال فى السوق السوداء. ولقد توصلت مؤسسة GOA الى ان الحاصلين على منح NED لايلتزمون بالابلاغ عن استخداماتهم للاموال ولايقدمون تقييما لكل برنامج انظر GOA "DRAFT REPORT" OF 1990 P. 20

٢٥- انظر جورج لاردنر «وسط تخصيص النفقات الدفاعية ربما تتغير مخصصات المخابرات واشنطن بوست ٩ اكتوبر ١٩٩٠.

٢٦- المرجع السابق. حيث يورد لاردنر الرقم الذى يستخدم الآن عن اجمالى ميزانية المخابرات المركزية وهو ٣٫٥ مليار دولار. ولكن مصادر عليمه تقول انه يناهز مايتراوح بين ١٠ الى ١٢ مليار دولار.

٢٧- هذه الارقام مصنفه وفقا لسجلات NED وميزانيات المنح وقدرت فى جدول (٣)

٢٨- العمليات المضادة لانجولا التى بلغت تكلفتها ٥٠ مليون دولار تحتل المركز الثانى بعد العمليات المناهضة لفيتنام التى يصعب تحديد نفقاتها بدقة.

* سين جرفاس عالم اقتصاد تخصص فى الكتابة فى الشئون العسكرية والسياسية فى الولايات المتحدة منذ عدة سنوات ويكتب بصفة دورية لنشرة كوفرت اكشن الاعلامية التى ترجمنا عنها هذا المقال.

صلاح حافظ.. الانتصار للفن والحياة

الإسم: محمد صلاح الدين حافظ
تاريخ الميلاد: ٢٧-١٠-١٩٢٥
محل الميلاد: الفيوم
الاسم الحركى: دبوس
المهنة: رجل رائع متعدد المواهب
تاريخ الوفاة: لم يمت.

فى عام ١٩٥١- وكنت ايامها فى «التوجيهية» - اكتشفت صلاح حافظ وتعلقت به دون أن أراه.

كان عموده العبقرى «انتصار الحياة» يتألق كل اسبوع فى روزا اليوسف، لأزداد إعجابا به فى كل مرة، وبدأت فى قص العمود ولصقه فى كشكول، واتخذته مادة للتجنيد بين زملائى الطلاب.

وكلما أبديت إعجابى بصلاح كان «المسئول» يبتسم ابتسامة ماكرة وعيناه تطلقان شعاعا غريبا يغلفه الخبث (بعد ذلك اتقنت التعرف على هذا النوع من الشعاع، فقد كان صلاح رفيقا لنا فى «حدتو»، المسئول يعرف، ولايريد ان يقول)

..قليل من الزمن يمضى، وأنطلق إلى الجامعة، ومنها إلى السجن، وهناك نلتقى لنعيش معا لسنوات طويلة، ولأنعم بصداقة يندر أن تتكرر.

الثالوث المبدع

الفتى «صلاح» يحصل على التوجيهية بمجموع كبير، أبوه يريده طبيبا، أما هو فروح الفنان تصارعه فتفرض عليه اتجاها آخر..

كان فنانا متعدد المواهب كاتب، وقصاص، ومغنى، نعم كان صوته جميلا وأداؤه اداء مغن متمكن، وظل طوال سنوات السجن مطربا لكل حفلاتنا..

وتعلق صلاح أولا بكتابة القصة القصيرة، لكن الوالد الصارم يرى ان كل



صلاح حافظ

طبيب فى السجن يعالج جلاديه!

د. رفعت السعيد

ماعدا التفوق فى كلية الطب عبثا فى عبث، ويتمرد الفتى، ويضغط الأب ويمارس ضغوطا متنوعة منها حرمانه من المصروف، لكن الفتى يواصل تمرده فيترك الكلية ليعمل فى معسكرات الإنجليز، وهناك يلتقى بفنان هو الموسيقار الموجى، ويتلقى منه خبرة الغناء واتقان الأداء..

ولايلبث الأب ان يمسك به من جديد، ويصلان الى حل وسط أن يدرس الطب ويكتب القصه فى آن واحد..

وفى كلية الطب يتجمع ثالوث من المبدعين الشباب «صلاح، يوسف ادريس، ورجل قد لايعرفه الكثيرون اسمه «محمد يسرى احمد» ..اقترب الثالوث من السياسة، والتحقوا بحسهم الوطنى المتمرد بركب «منظمة حدتو» وعندما بدأت الضغوط سافر محمد يسرى احمد الى السودان..وظل «صلاح» يردد: كان يسرى أرقى موهبة بكثير منى ومن يوسف، لكن موهبتنا صقلت فى معركة الاداء الثورى، «فأنت لايمكن ان تصبح فنانا حقيقيا اذا لم تكن تدافع عن قضية».

..وفى أحد أمسيات السجن جلس حسن فؤاد وصلاح يتذكران يوم لقائهما الاول.. ضحكنا ثلاثتنا طويلا، وحسن فؤاد يحكى كيف كان يعمل سكرتيرا لتحرير الجريدة المسائية (١٩٤٨) ودخل شاب، خجول، نحيل، يحمل فى يده مجموعة قصص قصيرة يريد ان يجد مساحة لنشرها او نشر واحدة منها على الاقل.

كان كامل الشناوى (رئيس التحرير) مشغولا متأففا فقال لحسن: شوف الولد ده.

وحسن فؤاد رجل امتهن فن صناعة المواهب والتقاطها، قرأ القصة الأولى فأعجبته، الثانية ..فقرر الإمساك بتلابيب هذا الفتى..

ودخل صلاح ميدان الصحافة وحافظ على وعده لأبيه..الطب مع الصحافة وعمل فى «النداء» و«القصة» ثم انتقل الى روزا اليوسف حيث تألق فى عمود اسبوعى أسماه «انتصار الحياه».

وانتقل صلاح من خلية كلية الطب الى قسم الأدباء والفنانين فى حدتو حيث عاش ومارس العمل النضالى مع مجموعة من كبار المبدعين الذين لعبوا دورا اساسيا فى مجالات الشعر والقصة والمسرح والسينما والكاريكاتير والفن التشكيلى، وهكذا صقلت هذه العلاقة موهبتين معا: موهبته النضالية، وموهبته الفنية وقد ظل صلاح يؤكد دوما «بدون قضية تدافع عنها يستحيل ان تبدع فنا حقيقيا» ومن ثم فقد تآخت الموهبتان معا... ولكن يبقى المنافس الثالث «دراسة الطب»..وظل صلاح وفيا لوعده لأبيه حتى وصل الى سنة

«البكالريوس»..

وساعتها كان قد اصبح كاتبا مرموقا، ومناضلا يحتاج الى كل وقته، وتخلى عن حلم ابيه لكن الأب لم يتخل ابدا عن حلمه، وفى السجن كان يمطره برسائل يحمل غلافها «الابن العزيز الدكتور الطبيب النطاسى صلاح حافظ».

..لم يكن الأب يميل الى الفكاهه، وانما كان يميل الى التأكيد.. والالحاح على أنه لايعتد بكل ماحققه ابنه من نجاح فى مجال الكتابة والصحافة..فالحلم الوحيد هو ان يصبح طبيبا.

القيادة الجديدة

وتأتى لحظة الصدام بين ثورة يوليو.. وحدتو

وصلاح الذى اسهم بقلمه فى تأييد الثورة، وفى تحرير مجلتها «التحرير» يتصادم هو ايضا دفاعا عن الديمقراطية.

حملات القبض تتوالى.. المناضلون يترامون فى السجون، التعذيب الوحشى يتواصل، وفى ١٩٥٤ تكون «حدتو» قد انهكتها معركة النزال مع حكام يوليو، وآلاف من كوادرها واعضائها موزعون على أغلب سجون ومعتقلات مصر.

ففى ديسمبر ١٩٥٣ قبض البوليس على آخر من تبقى من اعضاء اللجنة المركزية احمد طه ومحمد خليل قاسم، ويقبض معهما على دفعه كبيرة من اعضاء منطقة القاهرة واعضاء رابطة الطلبة الشيوعيين..

ويخيل الى الجميع انه قد آن الأوان لكى تتوقف «حدتو» ولو الى حين. لكن «دبوس» يلتقى مع رفيقين آخرين «محمود توفيق» و«ابراهيم خلاف». ليشكلوا معا قيادة جديدة لحدتو.

وينشط الثلاثة لكن محمود توفيق وخلاف محترفان ومختفيان عن أعين البوليس، وقواعد الأمان لاتسمح لهما بالتلامس مع ثالث يعمل صحفيا يخرج من بيته كل يوم الى روزا اليوسف.. وببساطة اختفى صلاح، هو ايضا ترك الصحافة..وترك الكتابه، تلك المحبوبة التى سبق ان ترك من اجلها حلم ابيه بأن يصبح طبيبا، تركها ببساطة من أجل ان يحقق حلم بلاده وشعبه..

وتشكلت قيادة جديدة اسميت «اللجنة المركزية المؤقتة» رسمت لنفسها خطا سياسيا متشددا فى مواجهة العسف الذى كان يمارسه حكام يوليو..

وبرغم ان القيادة الاصلية (السجينة) لم



كامل الشناوى

تكن راضية عن هذا الخط المتشدد، وبرغم أنها حاولت الضغط على اللجنة المؤقتة..فقد استمرت «اللجنة المؤقتة» تمارس نضالها..

وحقق الثلاثة نجاحا مبهرا فى إعادة تجميع حدتو، وإصدار مطبوعاتها بصورة منظمة، لكنها صدرت هذا الأيام رائعة وجميلة، انها لمسات مسئول الدعاية المركزية الفنان صلاح حافظ، قلمه، وخبرته، وذوقه الجميل أبدع أجمل وأرق نشرات سرية صدرت فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية..

وصلاح فى ذلك الحين تزوج وله طفل (شريف) ومولودة صغيرة (تحية) وزملاؤه فى روزا يتلقفون منه «انتصار الحياه» لينشروها فى تحد، لكن الدخل يتضاءل فقد تخلى عن عمله الدائم فى روزا ويقول عن هذه الايام «أشد ماكان يزعجنى اننى كنت امسك بالنقود القليلة فى يدى وأسأل نفسى سجاير ام طعام للأطفال..

والإجابة معروفة مقدما..وأظل «خرمانا» حتى التقى برفيق واطلب منه سيجارة ثم اخرى ثم ثالثة؟!..

ويعيش الصحفى اللامع حياة تقشف شديد، وفى احد اجتماعات «اللجنة المركزية المؤقتة» تلقى المجتمعون عرضا من جهة لم

جوهر الابداع هو

قضية حقيقية نسعى

للدفاع عنها

تشأ أن تفصح عن نفسها، انها على استعداد لان تقدم لهم دعما ماليا كبيرا، مقابل ان يصمدوا من معركتهم ضد «ناصر»..

ورفض الثلاثة.. دون تردد،، وبعد ان رفضوا اكتشفوا ان سجائرهم نفذت، وان ثلاثتهم لايمتلكون مايكفى لشراء علبة سجائر..

.. وتصاعدت معركة «حدتو»، وتكشف الصحفى الموهوب عن قائد سياسى ومنظم موهوب ايضا..

..وأخيرا تصل اليهم أيدى الأمن

ويقبض على الثلاثة، ولكن بعد ان تكون حدتو قد تماسكت وازدادت عضوية واصبحت قادرة على مواصلة المعركة..

الحياة تنتصر

فى المحكمة أربك «صلاح» القضاء كما سبق أن أربك المحقق، كان يتكلم باسلوبه الهادئ المنخفض الصوت، الحاد كسكين، المحكم المنطق، وكان يوجه اسئلة محرجة للمحقق وللقاضى..

وحكم عليه بالسجن «ثمانى سنوات».

ومن سجن الى سجن حتى يستقر فى سجن الواحات «بجناح» وهناك نلتقى لنكون ثالوثا من الاصدقاء هو ومحمد خليل قاسم وانا.

وفى «جناح» كل «صلاح» رأس الحربه فى كل شئ.

كانه يكتب، ويثقف، ويترجم، ويغنى ويمنح السجن حياة من البهجة بقفشاته ونكاتة،.. وحلو حديثه.

ذات يوم حاول «المأمور» أن يغيظه فسأله متى ستنتصر الحياه ياصلاح؟ فأجاب على الفور: هاهى تنتصر امام عينيك، الاترى كيف نتغلب عليكم ونعيش وننتج ونتعلم..

وأسرها «الضابط» فى نفسه وفجأة دخل عليه الخيمة وكان يكتب الصفحة الأخيرة من روايته الرائعة «المنتصرون».. وهى رواية تحكى قصة ترحيل مئات السجناء الشيوعيين بالقطار الى الواحات..صادر المأمور الرواية وقبل ان تلحق به لنتفاوض على استعادتها كان قد أحرقها..

بكيت من الغيظ والقهر، فقد تكونت بينى وبين هذه الروايه علاقة حميمة فأنا لا احب الشاى وكنت اعطى صلاح كوب الشاى الذى تصرفه «الحياة العامه» لكل منا يوميا وكان يمسك بكوب الشاى الاضافى فى بهجة ويقرأ لى بصوته المعبر ماكتبه من صفحات الرواية، اما صلاح فقد ظل مبتسما، وفى

ذات اللحظة جلس ليكتب الروايه من جديد.. مؤكدا ان «الطبعه» الجديدة ستكون افضل..

نوادره وحكاياته فى السجن لاتنتهى..

كان يتراسل بانتظام مع «كامل الشناوى» ودائما كان يبدأ الرسالة «استاذى» ويأتيه الرد «ابنى الحبيب صلاح»...

وكان كامل الشناوى يحبه ويجد فيه موهبة لاتتكرر، وذات يوم جاءت رساله متهلله من كامل الشناوى (الرسائل كانت تهرب الينا عبر وسائل متعددة) هذه الرسالة كانت تحمل خبرا غريبا وسعيدا «اسمع ياولد لقد قابلت الرئيس عبد الناصر» ويمضى كامل الشناوى ليحكى بأسلوبه البديع قصة المقابلة وكيف انه استخار الله واستجمع كل شجاعته ثم طلب من عبد الناصر الافراج عن صلاح حافظ.. وكيف ان عبد الناصر ابتسم ووعد بأن يفرج عنه فورا، بل واصدر امره أمامه بالافراج عنه».

بدأنا نعد الأيام.. الساعات، وكلما اقتربت سيارة من السجن، أو اقترب ضابط من خيامنا اوحتى عسكرى كنا نتوقع ان يعلن «صلاح..افراج»

وصلاح لايغير ابدا من عادته يسهر المساء يكتب فى هدوء وكأنه يتعبد، ويصحو ليمارس هوايته فى التريقه على عباد الله، وفى نثر الحياة فى مختلف أرجاء السجن..

عدة أشهر مضت وجاءت رسالة (مهربة ايضا) من كامل الشناوى. «أمس قابلت الرئيس، ومرة أخرى استجمعت كل شجاعتى: ياريس سعادتك وعدت بالافراج عن صلاح حا...وقبل ان اكمل النطق شخط فى شخطة اربكتنى، وقال: «صلاح افرج عنه من يومها...خلاص انتهى الموضوع» ويمضى كامل الشناوى متهكما «ومش عيب ياولد تخرج وماتقوليش» ، ولم نجد مانضحك عليه فى نكاهة الشناوى، اما صلاح فقد ظل يصنع نكتا لاتنتهى على هذه الواقعة..

..وحكايات اخرى عديدة..

انتقلنا من سجن «جناح» حيث الزنازين «خياما» مفتوحة الى سجن آخر فى الواحات ايضا لكنه مغلق ..عنابر مبنيه، وابواب وسجانه.. انه سجن المحاريق.

يوسف ادريس

والتعذيب كان يمارس فى «المحاريق» موسميا ، ولهذا كان افضل قليلا من سجن ابو زعبل حيث التعذيب ممارسة يومية..

وذات يوم أتى الزبانيه وطاحوا فى الجميع ضربا وتعذيبا وحشيا ، والمأمور يقف كالفارس يأمر ويستزيد من الضرب، ويتشفى فينا جميعا..

ويأتى المساء حيث الجراح يزداد فيها الألم، وحيث القهر يتراكم بلاحدود، وصلاح حائر بين رفاق زنزانته فهو «الطبيب» الذى لايمتلك الا إنسانيته ومعرفته، بلا اى دواء. فجأة فتح السجن وأتى المأمور مهرولا.. كان يبكى فى ضعف الأب الذى يوشك ان يفقد طفلية.

فالمأمور الذى احضر اسرته معه لتقيم فى سكن قريب من السجن، والذى يبعد عن اقرب مستشفى عدة ساعات بالسيارة اكتشف ان طفليه ابتلعا عدة اقراص من دواء مخفض لضغط الدم ويوشك الطفلان على الوفاه..وننسى جميعا «علقة» الصباح، ويتسلح صلاح بانسانيته ومعرفته ويجرى مع المأمور ليعالج الطفلين يسهر الى جوارهما ليال طويله، لايغادرهما الابعد ان شفيا تماما..

واصبح المأمور رجلا آخر

***

لاشكر على واجب

وتنتهى سنوات السجن، ونخرج جميعا فى ابريل ١٩٦٤، ونلتقى من جديد فى «أخبار اليوم» هو رئيسا لتحرير آخر ساعه وانا صحفى بالاخبار وتتوثق علاقتنا اكثر فاكثر..

ثم نفترق ، هو الى روزاليوسف، وانا الى الطريق العام مطرودا مع من طردوا بعد ابعاد خالد محيى الدين عن «الاخبار»

ثم يتكون حزب التجمع، ونبدأ فى البحث عن رئيس تحرير لجريدته.. نزوره خالد محيى الدين وانا فى بيته، كان قد تألق فى سماء الكتابه العربية ليصبح واحدا من المع وأرق كتابها، وكان قادرا على أن يقدم فكره الوطنى والتقدمى فى ثوب جميل وانيق وبالغ الشفافيه، وأيضا بالغ القدرة على الاقناع، قال صلاح: «لو لم ترشحونى رئيسا لتحرير جريدتكم، لكنت قد اعتبرتها اهانة» لكنه اعتذر.. وقدم لنا اقتراحات واسهامات مفيده، وعموده الذى وقعه «دبوس». وعندما تأتى احداث يناير ١٩٧٧، ويقبض على وتجرى محاولات عديدة لتلفيق شئ ماضدى، ويتصدى صلاح بشجاعة لهذه المحاولة، ويتجاسر فينشر شهادة ادلى بها د. مصطفى خليل (امين عام الاتحاد الاشتراكى) وهى شهادة تقدم دليلا لصالحى ويغضب السادات غضبا شديدا، ويبعده بعدها عن رئاسة التحرير.

كانت «الغلطة» الثانية التى اغضبت السادات..

اما «الغلطة» الاولى فكانت انه نشر وثيقة للمخابرات الامريكية عن دورها وعلاقاتها بمصر وازاء مانشره صلاح حافظ لم يكن هناك مناص من الافراج عنى، وأذهب إليه لأشكره .. اوشك ان يطردنى، غضب غضبه المجنون الذى قلما يسيطر عليه، كيف أتجاسر فأشكره على واجب فعله.. وهل نسيت ماكان بيننا ، وهل نسيت من هو.. وماهو موقفه؟

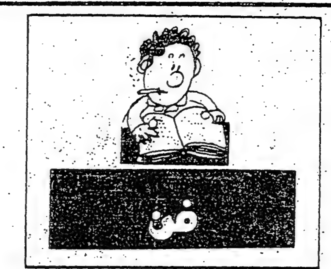
بدلا من أن أشكره، حاولت أن أصالحه، استرضية، فات الأوان..فقد غضب.

***

رفضت أن أذكر تاريخ الوفاه، فهل يموت صلاح وقد ترك لنا كل هذا التراث النضالى والفكرى.. هل يموت وبصماته لم تزل وستظل واضحة على الصحافة العربية والكتابة العربية..

لست اعتقد..فصلاح سيظل بيننا ، متألقا كما كان دوما..

عبد الناصر يرفض وساطة كامل الشناوى للإفراج عنه...



الانتاج السينمائى المشترك بين التبعية والاستقلال

أحمد يوسف

من بين القضايا المتفجرة فى صناعة السينما المصرية، تبدو قضية الإنتاج المشترك أكثرها إثارة للجدل، حتى أن الأمر يتحول- على صفحات الجرائد والمجلات، وفى كواليس الصناعة السينمائية- إلى حرب ضروس، مع ولادة فيلم تم تمويله عن طريق جهات غير مصرية، قد يشعر فيه بعض المشاهدين أو النقاد- صدقا أو وهما- بشبهة من الإهانة للمشاعر الوطنية، فتنهال الاتهامات من جانب كتبة التقارير على صناع الفيلم **«بالخيانة والعمالة»** ، إلى آخر مايعج به قاموس السباب والشتائم، المجافية لكل قواعد الحوار الموضوعى، بينما يحتمى صناع الفيلم من جانب آخر بخندق **«حرية التعبير»** ،تأكيدا على حقهم الكامل، غير المنقوص، فى التعبير عن رؤيتهم الفنية، بعيدا عن أية رقابة، تتخذ لها من الادعاء بالوطنية والاتهام بالخيانة سلاحا قاتلا.

لسنا فى حاجة للتأكيد على دفاعنا عن حق الفنان، وكل إنسان، فى التعبير عن نفسه، من خلال الوسائط التى يراها أكثر ملاءمة لأفكاره. لكن المفارقة مع فن السينما، والوسائط التقنية الجديدة مثل التليفزيون والفيديو، تكمن فى أن دائرة الفنان ليست إلا حلقة واحدة من سلسلة حلقات طويلة، يحكمها- فى غياب حماية الدولة- قانون العرض والطلب الذى لايرحم، تبدأ بالتمويل، وتنتهى بالتوزيع، وعلى الفنان- أيا كانت درجة وعيه، وصلابته ومرونته- أن يخوض فى تلك البحار يصارع الأمواج المتلاطمة، بدءا من اختيار النجم أو النجمة، ومرورا بمواصفات القصة السينمائية، وانتهاء بتلك «الرؤية» التى يوحى بها الفيلم وقد ينجح الفنان السينمائى فى اجتياز تلك العقبات المتلاحقة، وقد يفشل وينتهى إلى الرضوخ، وربما «يتصور»- وهما أو ادعاء- أنه قد نجح، بقدرته على «التفاوض» والمساومة، للوصول إلى حلول وسط.

وإذا كان ذلك هو الحال داخل صناعة السينما المصرية ومنتجيها المصريين، فقد يكون الأمر أكثر صعوبة مع الانتاج المشترك، حيث تتداخل دوائر الابداع الفنى، مع الاستثمارات الاقتصادية، مع تفاعل المواقف السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية، المتعارضة أو المتآلفة.. وفى الحقيقة إن الانتاج المشترك يعنى أمرين مختلفين تماما، تبعا لوجهة نظر كل «شريك» ،فهو عند المؤسسات الانتاجية الكبرى، التابعة فى الأغلب لسياسات دولها، يعنى البحث عن التسهيلات.. فى استثمار الأموال، بتصوير شرائط سينمائية فى بلدان ذات إمكانيات سينمائية محدودة، أو هو فى أحيان أخرى يعنى استئجار مجموعة من المواهب السينمائية التى تنتمى إلى البلدان الصغيرة، من أجل تقديم عمل سينمائى «يبدو» وكأنه يعبر الحاجز الحضارى بين الدول المتقدمة والنامية، لكن الانتاج المشترك يعنى عند البلدان الصغيرة، وفنانيها حلما بتحقيق شهرة عالمية، أو اكتساب الخبرة الفنية والتقنية، أوضمان سوق أكبر تتجاوز الأسواق المحلية لتوزيع الفيلم المشترك، بل إن الأمر قد يعنى أيضا حلما أبسط من ذلك بكثير، يتراوح بين مجرد البحث عن فرصة عمل، والعودة بجائزة ذات بريق ،فى مهرجان يتمتع اسمه بالرنين!

البدايات

ولقد وجدت السينما المصرية نفسها منذ ولادتها أسيرة للجانب الأبسط من هذا الحلم: إذ لم تجد من يملك المال والجرأة على انتاج أفلام مصرية، فقد تأخرت الرأسمالية المصرية كثيرا فى اقتحام مجال صناعة الأفلام ،لتبدأ السينما فى مصر رحلتها بنوع خاص من الانتاج المشترك، لاتستطيع فيه أن تفرض شروطها، لأنها لم تكن قد حققت لنفسها وجودا صناعيا واقتصاديا مستقلا بعد. لهذا بدأت المشروعات السينمائية الأولى خلال العقدين الأولين من القرن العشرين، على يد بعض المغامرين والسينمائيين غير المصريين، فتكونت شركات مثل **«الشركة الايطالية المصرية»** وشركات صغيرة أخرى، لم تستمر سوى أعوام قليلة، قدمت خلالها عدة أشرطة قصيرة، تعتمد على اقتباس القصص الأجنبية.

وبينما كانت الرأسمالية الوطنية المصرية تبدأ محاولاتها البسيطة الأولى، على يد **محمد بيومى وعزيزة أمير وفاطمة رشدى ويوسف وهبى**، من خلال اسهامات فردية لاتتسم- فى أغلب الأحيان- بالقدرة على الاستمرار على المستوى الاقتصادى، كان الرأسمال غير المصرى يضرب بجذوره فى هذه الصناعة ، فظهرت أسماء مثل **بدر وابراهيم لاما، ووداد عرفى، وآسيا داغر، وتوجو مزراحى، واستيفان روستى.**

وعلى الرغم من إنشاء استوديو مصر خلال الثلاثينات، فى محاولة الرأسمالية المصرية و«باشاواتها» انشاء هيكل قوى لصناعة سينمائية مصرية، مما جعل ممكنا لأفلام جادة أن ترى النور، مثل **«العزيمة» لكمال سليم، و«لاشين» لفريتز كرامب (١٩٣٩)، أو «السوق السوداء» لكامل التلمسانى** (١٩٤٥)، فإن التيار السائد للأفلام المصرية ظل فى جانب كبير منه ملكا لرؤوس الاموال غير المصرية، وظلت عملية الانتاج السينمائى بدورها تشكل شكلا

غير تقليدى للانتاج السينمائى المشترك، يتحكم فيه «الموزع» الذى يطلب مواصفات خاصة فى «البضاعة السينمائية المصرية».

كان جانب من تلك الحقيقة، فى انضواء السينما العربية تحت لواء رؤوس أموال غير وطنية، تعبيرا عن ضعف وتردد الرأسمالية المصرية لأخذ زمام المبادرة، مما جعل الفنان السينمائى المصرى «مرهقا» لدى رأس المال الأجنبى، لكن جانب الحقيقة الآخر كان يعنى لجوء رؤوس الأموال العربية من خارج مصر، لصناعة أفلام تعتمد فى ستين فى المائة من ايراداتها على السوق العربية، (ومن المؤكد أن تلك النسبة قد زادت كثيرا مع انتشار الفيديو فى الآونة الاخيرة)، وهوما يتضمن أن عناصر الصناعة، من فنانين وفنيين، تتركز فى مصر، وأن القطاع الأكبر من المستهلكين يأتى من خارجها، وربما أدى ذلك سابقا ولاحقا، الى بعض الجوانب السلبية التى تركت أثرا عميقا على الفن السينمائى فى مصر، لكن مصر اكتسبت فى ميدان السينما العربية، كما فى كل ميادين الثقافة الأخرى، مكانة ومكانا هامين، حتى أصبح الفيلم «المصرى» يعرف، حتى داخل مصر ذاتها، باسم الفيلم «العربى»، بما يعنيه ذلك من أنماط سينمائية تقليدية تمت صناعتها جميعا داخل آلة صناعة السينما المصرية.

جهال.. وفئران!

مع انشاء القطاع العام فى مصر فى أوائل الستينات، بدا أن الحلم بانشاء صناعة سينما مصرية قد بات أمرا وشيكا، ومن ثم أصبح ممكنا التفكير فى دخول تجارب ناضجة من الانتاج السينمائى المشترك، واتسع الحلم ليشمل الانطلاق بالفيلم المصرى، تحت راية القومية العربية، إلى أنحاء العالم العربى كله، بل الى العالم تحت راية دول عدم الانحياز. وهكذا تم التخطيط فى ظل «المؤسسة المصرية العامة للسينما» لتأسيس «الشركة العامة للانتاج السينمائى العالمى»، التى تحول اسمها الى «كوبرو فيلم»، بميزانية بلغت آنذاك نصف مليون جنيه، للاشتراك فى انتاج أفلام عالمية.

لكن المفهوم الناضج للانتاج السينمائى المشترك لم يجد فى الحقيقة- بين الغالبية العظمى من صناع السينما فى مصر فى تلك الفترة «الاشتراكية»- من يؤمن به أو بالاشتراكية ايمانا حقيقيا، فقد ظل المنتجون والموزعون السينمائيون ملتصقين بدورهم التقليدى فى صناعة السينما المصرية، وأصبح الهدف فى واقع الأمر هو الالتفاف حول القطاع العام. لكن الأكثر خطورة هو أن «معظم» القائمين على القطاع العام فى السينما لم يكونوا هم أنفسهم مؤمنين بدوره الحقيقى سواء فى الانتاج المستقل أو المشترك، فقد تصور بعض هؤلاء- أو هكذا صوروا الأمر لأصحاب سلطة اتخاذ القرار- أن هدف شركة «كوبرو» ليس سوى كسب المزيد من «الفلوس»! ولقد تأكد فيما بعد أن إدارة الشركة لم تفلح حتى فى هذا الهدف ذاته، فخسرت خلال خمس سنوات تسعين فى المائة من قيمة رأسمالها، مقابل انتاج أفلام باهتة ركيكة تعكس صورة شديدة التخلف للواقع المصرى، وكان آخر تلك الأفلام

فيلم «ناجى العلى» لعاطف الطيب



هو «أبو الهول الزجاجي» الذى تكلف الاشتراك فى انتاجه من الجانب المصرى ٨٢ ألف جنيه، وضم نجوما عالميين مثل روبرت تايلور، وأنيتا أكبرج، بالاشتراك مع النجم المصرى عماد حمدى. وعلى الرغم من ذلك. فإن الفيلم لم يعرض فى القاهرة إلا أسبوعا واحدا، لم تتجاوز ايراداته أربعمائة وخمسين جنيها!

وعندما تقرر فى أواخر الستينات إعادة النظر فى مسألة الانتاج المشترك بحيث يؤدى الهدف منه، فى تحقيق نوعية راقية من الأفلام تخدم القضايا القومية بالاشتراك مع الدول الصديقة، كان الوقت قد تأخر كثيرا. فمع تراجع تبنى مصر لمشروع قومى، والهجوم المرير على تجربة القطاع العام برمتها، وتصاعد مد الحقبة النفطية العربية، والدعوة الى الاقتصاد «الحر»، عاودت رؤوس الأموال غير المصرية اختراق صناعة السينما فى مصر، حتى أن كثيرا مما يسمى «أفلام المقاولات» ليس فى جوهره إلا نوعا من الانتاج المشترك، يهدف إلى «تعبئة» شرائط الفيديو بنوعية معدلة من الافلام، لتسويقها فى قطاعات تبحث عن التسلية الرخيصة البليدة.

لذلك تظل التجارب الحقيقية والناضجة للانتاج المشترك مشروعات فردية لاتحكمها خطة ما، يبحث فيها الفنانون عن فرصة للتمويل، ويكاد يوسف شاهين يستأثر بنصيب الأسد منها، ومن خلال هذه التجارب يبدو حصاد سلبيات وإيجابيات نظام الانتاج المشترك، وهو الحصاد الذى يعتمد على ادراك الفنان لأهمية أن يتسلح بفلسفة سياسية وجمالية واعية، تضع فى حسبانها التقارب أو التناقض بين أطراف هذا النظام، سواء فى الأهداف أو فى وسائل تحقيقها، حتى لاتتحول الصناعة السينمائية المصرية إلى لعبة فى يد الرأسمالية النفطية، أو إلى ظل ممسوخ للأفلام الغربية الضخمة، تبدو فيها مصر امتدادا لمفهوم «الشرق» المتخلف والساحر فى آن واحد كما تراه الفطرة التقليدية فى الغرب.

واقع حقيقى أم فولكلور زائف؟

إن هذا المفهوم ذاته هو الذى بدأ به ابراهيم وبدر لاما، الفلسطينيان المهاجران الى شيلى، فى فيلمهما «قبلة فى الصحراء» (١٩٢٧)، كما بدأت به المنتجة والممثلة اللبنانية آسيا داغر فى فيلمها «غادة الصحراء» (١٩٢٩). وأصبح نمط الفيلم البدوى على طريقة فالنتينو أحد الأنماط التقليدية فى السوق العربية، حتى أنه عاد الى الظهور بعد ثلث قرن فى الانتاج المصرى الايطالى المشترك فى أفلام مثل «كريم ابن الشيخ» (١٩٦٤) و«فارس الصحراء» (١٩٦٦).

وربما كان فيلم «الصقر» لصلاح أبو سيف، فى نسخته العربية (١٩٤٩)، هو الفيلم المشترك الأكثر نضجا الذى اعتمد على هذا النمط، وكان استمرارا للمحاولات السابقة لنيازى مصطفى وأبو سيف، من أجل تقديم صياغة مصرية عربية تبتعد عن المسحة الشرقية الزائفة التى بدأ بها الأخوان لاما وآسيا داغر. ولم يكن غريبا فى «الصقر»، الذى أنتج بعد عام واحد من حرب فلسطين، أن تجد من خلال حوار بيوم التونسى تلميحات قوية وواضحة الى القضية الفلسطينية، فهناك أرض يحتلها الأجانب بالتسلل إليها واحدا بعد الآخر، وهم الأجانب الذين يوهمون العرب بأنهم لايريدون إلا تعمير الأرض، بينما هم فى الحقيقة يسعون الى اغتصابها، لينتهى الأمر بالعرب الى التشريد، ويأتى الفارس ليوحدهم فيعيدوا الأرض المغتصبة. وعلى الرغم من

فيلم «شحاذون ونبلاء» للمخرجة أسماء البكرى



تلك القضية الوطنية الملتهبة، فإن تأثير الانتاج المشترك بدا سلبيا، إذ كان الضرورى أن تكون البطلة نصف عربية نصف فرنسية، حتى أن العرب لايظهرون فى الفيلم على أنهم أصحاب الأرض، وإنما مستأجروها من البطلة التى تتعاطف معهم! وسوف تجد فى «الصقر» أيضا معالجة نمطية للمطاردات على طريقة أفلام الويسترن، أو أن يعتمد أحد المواقف على الاقتباس مباشر عن «نمرة تقليدية فى الكوميديا ديللارتى الايطالية، حيث يتقابل البطلان للمرة الأولى متنكرين فى ثياب الخدم، ليخفى كل منهما حقيقته عن الآخر. لكن الأكثر أهمية عند الشريك الإيطالى فى الانتاج أن يبدو الشرق لوحة فولكلورية، تمج بالصور السياحية على طريقة الكارت بوستال، كما تحتشد بالرقصات الشرقية الزائفة من كل الأنواع!

وإذا كان هذا المفهوم التقليدى قد تسلل على استحياء فى فيلم مثل «الصقر»، فإنه يسفر عن نفسه فى سلسلة طويلة من الأفلام، سواء تلك التى انتجت فى مصر بأموال غير مصرية، أو التى تم انتاجها تحت مظلة الانتاج المشترك. واذا كان **يوسف شاهين**، وتلاميذه قد تمرسوا طويلا على الاستفادة من الانتاج المشترك، فقد كان فيلما شاهين اللذان أنتجهما بالاشتراك مع الجزائر: **«العصفور»** (١٩٧٤) و**«عودة الابن الضال»** (١٩٧٦) هما الفيلمان الوحيدان اللذان عبرا عن رؤية سياسية صحيحة ومتوازنة، بينما بدت معظم أفلام مدرسة **يوسف شاهين** التى انتجت بالاشتراك مع فرنسا تميل عن وعى أو بدون قصد الى تلك المسحة «المستغربة» للواقع المصرى.

ولقد كان **«الوداع يابونابرت»** (١٩٨٥) من أكثر النماذج وضوحا على تأثير الانتاج المشترك على **«حرية التعبير»** لدى الفنان عندما تبدو مصر غائبة عن الوجود الحقيقى فى الفيلم، بينما يحتل المحتل الفرنسى الجانب الأكبر من الدراما، حتى أن وجهه القمعى الوحشى يتضاءل تدريجيا مع التأكيد المتزايد على وجهه التنويرى، بل المآساوى أيضا، فالبطل **كافاريللى** يكاد يقترب من شخصية هاملت، لكنه هذه المرة يدعو إلى حوار الحضارات، بين من يمارسون الاحتلال، ومن يرزحون تحت أغلاله!

من مدرسة يوسف شاهين أيضا يأتى فيلم أسماء البكرى **«شحاذون ونبلاء»** (١٩٩١)، الذى حصد عدة جوائز فى



يوسف شاهين أثناء تصوير «الوداع بونابرت»

مهرجانات غربية، والفيلم تبدو قضيته الجوهرية فرنسية خالصة، تدور حول القلق **الوجودى للانسان فى عصر اندحار العقل**، لكن الفيلم يضع تلك القضية أمام خلفية شرقية فولكلورية، لتظهر الشخصيات المصرية جميعها، الرئيسية والثانوية، كأنها دمى تتحرك فوق مسرح يعبق برائحة الشرق الجميلة والخانقة فى آن واحد.

وإذا كان **«ناجى العلى» لعاطف الطيب** (١٩٩٢) يعاود تجربة الانتاج المشترك بين مصر والبلدان العربية، فإن هذا الفيلم- على الرغم من بعض المآخذ على بنائه الدرامى أو اتساق أسلوب اخراجه- يعيد إلى الأذهان تجارب شاهين الأولى للانتاج المشترك مع الجزائر، ويؤكد إمكانية تقديم وعى سياسى صحيح وناضج. **ففى «ناجى العلى» تكون قضية فلسطين هى الجوهر الدرامى للفيلم، على نحو لم يتكرر إلا فى مرات نادرة فى تاريخ السينما العربية.**

وبينما يبدو **«ناجى العلى»** وهو يحمل قدرا من النقد المرير للواقع العربى، فانه النقد الذى يتوجه الى تغيير هذا الواقع الى الأفضل، بينما تبدو تجارب الانتاج المشترك الأخرى مع الغرب، فى أغلب الأحوال تكريسا للصورة المتخلفة لهذا الواقع، تلك الصورة التى يقدمها فنانونا تحت وهم الحلم بحرية التعبير، على أنها صورة نقدية فى إطار مصقول، لكنها فى حقيقتها ليست إلا ترديدا للأنشودة التى يغنيها الغرب، ويتغنى فيها بتخلف الشرق، أو بجمال الدمامة!

* * *

وفى زمن تتصاعد فيه الشعارات التى تخلط جميع الأوراق، بين «حرية» مزعومة للاقتصاد الوطنى، «وتبعية» حقيقية كاملة لمايسمى بالنظام العالمى الجديد، كما تخلط بين حرية التعبير والوقوع فى أسر الصورة الغربية التى تزدرى الواقع العربى، وتضفى على سلبياته طابعا أزليا أبديا.. وفى زمن تبدو فيه البديهيات نوعا من ضروب المستحيل، وقد باعدت بيننا وبينها قيود أصحاب تبرير الواقع الراهن، بالسياسة تارة وبالتفلسف تارة أخرى، فى مثل هذا الزمن ليس هناك من مفر إلا أن نعود للتأكيد على الحقائق الأولى، بأنه لابديل عن صناعة سينمائية مصرية عربية قوية، واستراتجية سياسية وجمالية تضع فى حسبانها أن «الانتاج المشترك» ليس هدفا فى حد ذاته، وإنما هو وسيلة للتعبير الصحيح عن الواقع المصرى والعربى الراهن. ونحن وحدنا- مصريين وعربا- نملك القدرة الحقيقية على التعبير الصحيح عن أنفسنا.

حديث:
حياة الشيمى



عن المصائر القاسية واختلاف الزمن يتحدث اسامة أنور عكاشة:

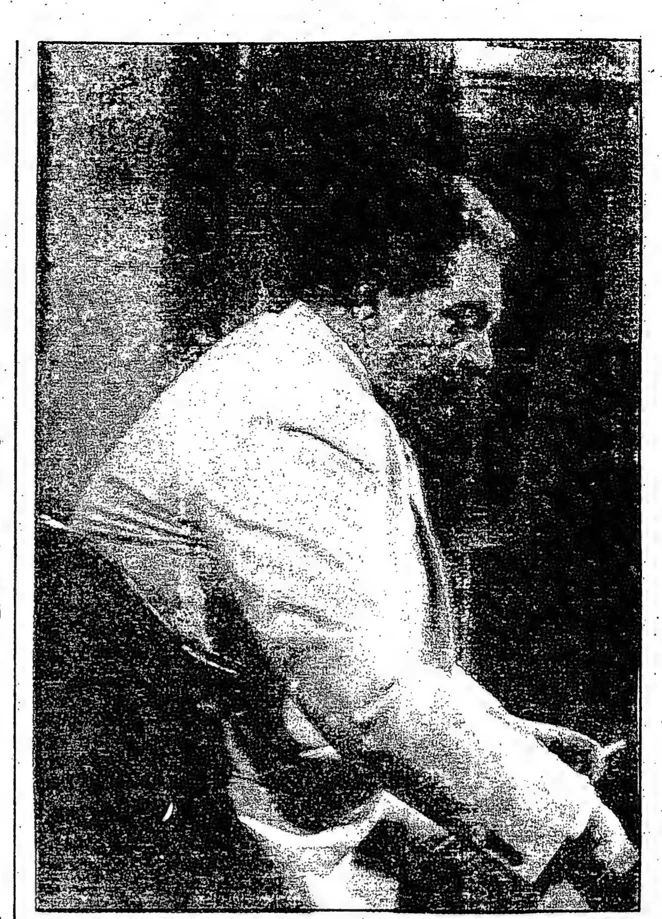
لم أستطع أن أصنع أبطالاً حيث لا بطولة..

« كل الأحلام منهارة، وكل الشخصيات تبحث عن بديل ولاتجدا
سكنت العواطف التى اعتادتها دروب وليالى الحلمية فى سنوات الأربعينات، ليسقط الجميع فى هدأة بلا لون ولاطعم ولا أمل»..

هكذا يصف لنا الكاتب أسامة أنور عكاشة ظلال المشاهد الأخيرة للجزء الرابع من تحفة «ليالى الحلمية».
كان الكاتب الفنان قد نقلنا من حلمية الغضب والنضال والحب الملتهب فى الأربعينات، إلى حلمية الفساد الكبير والمخدرات وتوظيف الأموال على مشارف التسعينات، وعبر السنوات المسروقة، انهار مناضلون ، وسقط أحباب، وضل مرشدون.

وبقدر الجاذبية الهائلة التى ارتبط بها مسلسل «ليالى الحلمية» بملايين المشاهدين من المحيط إلى الخليج، بقدر ماأثار من الجدل والرؤى المختلفة، خاصة عن الجوانب السياسية للعمل، الأمر الذى يعتبره المؤلف «أهم ايجابيات المسلسل..ذلك أنه قد ألقى بحجر فى بركة ساكنة...»

وهنا، يتحاور أسامة أنور عكاشة مع أهم نقاط هذا الجدل، ويدلى بأقواله بوصفه «شاهدا» بلا مصلحة شخصية، أو انتماء سياسى ضيق.!!



*** على البدرى.. لماذا انهار على نحو كامل- وهو نموذج شباب الستينات- تحت وطأة المتغيرات فى عقد السبعينات؟ أين الحقيقة وأين التجنى فى تصوير الجيل الذى آمن بمبادئ ثورة يوليو؟**

- على- فى البداية- ليس نموذج هذا الجيل، فمعه أيضا ناجى السماحى. كان السؤال هو: كيف تعبر الدراما عن انكسار الحلم العام والخاص لهذا الجيل، إلى حد فقدان الثقة حتى بالحلم الضائع؟ ولم تكن هزيمة ١٩٦٧ وحدها نقطة الانكسار، فقد هتف هذا الجيل لعبد الناصر بعد الهزيمة، وخاضت مصر حرب الاستنزاف. حتى موت ناصر لم يكن هو نهاية الحلم، **بل ذلك الانقلاب «الخائب» فى ١٥ مايو ١٩٧١**، حين نجحت الردة فى أن تحول التجربة الناصرية إلى ركام. فقدان الثقة، وليس فقط انكسار الحلم.

أما إذا تطورت شخصية على البدرى إلى النقيض، سيتحول الأمر إلى موضوع إنشاء وليس دراما.. فى نفس الوقت، هناك ناجى السماحى، الذى استبدل بحلمه المنهار حلما جديدا، هو النضال ضد عناكب الفساد التى عششت فى مصر، حتى دفع حياته ثمنا لهذا النضال.

أنا لا أشكك فى الانتماءات، لكننى لا ألغى عقلى عندما أحاول الرصد والتفسير والوصول إلى الحقيقة حتى لو كانت مؤلمة.. وإلا كان الأفضل أن أكتب منشورا!

أين التجنى إذن، وأنا أحد أبناء هذا الجيل؟.. أنا شخصيا لم أفقد إيمانى بتوجهات الستينات، ولكن يتمين الفصل بينى كشخص، وبينى ككاتب يدلى بشهادته بأمانة.

من أين يأتى الشجن؟

*** لكن الحكم العام لم يكن لصالح هذا الجيل، وخصوصا الشخصيات الإيجابية فيه. وبينما مازال نضاله مستمرا دفاعا عن الأحلام المحبطة، ظهر فى العمل منقلبا على مبادئه، معاجزا بكل شئ..**

- الذين تتحدثين عنهم ليس لهم أى دور فى الشارع المصرى، ومعزولين تماما. ماذا يفعلون؟ يتناقشون فى الغرف المغلقة، ويصدرون البيانات؟ هل تحولوا إلى حركة نضال شعبى؟ **لقد ظلوا جزرا معزولة عن جسد أمعهم، وفصائل لايمكنهم التجمع فى كيان واحد، ولم يشعر الشعب أبدا بهم.**

إن التحول الكبير لعلى البدرى، انما كان وليد تلك «السهولة» التى سقط بها كل شئ فى ١٥ مايو. وكان ذلك دليلا على أن الجماهير لم تكن مسيسة، فلم تتدخل لتحمى منجزات ومكاسب الثورة. وانهارت التنظيمات الورقية «بنفخة»! لم يكن بوسعى- والحقيقة هكذا- أن أصنع أبطالا حيث لابطولة.

*** ومظاهرات الطلاب فى عامى ١٩٧٢ و١٩٧٣، والضغط الشعبى من أجل الحرب والديمقراطية.. ألا يستحق هذا إشارة أكبر من جملة قمر السماحى العابرة «فاكرة ياناتن اعتصام ميدان التحرير ومناقشات ايزافيتش؟».**

- هذه الضغوط لم تجبر السادات على شئ، لأنه فى واقع الأمر كان ينفذ خطوات مرحلية محددة، من ناحية أخرى كانت مساحة المسلسل تضيق عن كثير مما يمكن قوله.

* واعتقالات ٥ سبتمبر ١٩٨١..

- حذفت الرقابة الحوار الذى يعالج هذه الأحداث، وبقى منه جملة عادل البدرى لوالده «الرئيس راجع عصبى قوى من رحلة أمريكا». كان وزير الإعلام قد وعدنى منذ عامين بعدم التدخل الرقابى فى المسلسل. لكن تعرض اكثر من مشهد للحذف، مما أدخل الغموض على بعض المناطق، ولكن لم تتأثر الدراما. أذكر جملة لعلى البدرى تم حذفها، يقول فيها «انفلاقنا كان ترللى وانفتاحنا سبهللى».

طريق بلا رجوع

*** عبد الناصر ورفاقه.. دار الجدل الواسع حول صورتهم فى العمل، ورأى البعض أن المسلسل يهاجم ناصر، خاصة فى الجزء الثانى. كما أن صورة بعض الضباط الأحرار تركز على جوانب سلبية..**

- أقول- وأنا فى خندق المحبين لعبد الناصر- **إن من بين اخطائه قلة الثقة بالشعب، كما أن صداقته لعبد الحكيم عامر كانت نقطة ضعف فيه**، عبرت عنها فى جزء حذفته الرقابة. الناصريون غاضبون لأنهم يريدون أن تقال الأشياء من وجهة نظرهم، ولأنهم يعتبروننى أهاجم عبد الناصر لوقلت إنه مسئول عن النكسة!



أما مصطفى رفعت، فهو نموذج الصفين الثانى والثالث من الضباط الأحرار، الذين رأوا اشتراكهم فى الثورة هو قمة العطاء، ثم انقضوا بعد ذلك على المؤسسات، ومسحوا تاريخهم «بأستيكة»، وهم يتقاضون ثمن نضالهم، للأسف كان أغلب الصفين الثانى والثالث هذا «المصطفى رفعت»، بينما يقف فى الصف الأول خالد محيى الدين وكمال رفعت وغيرهما ممن أكن لهم كل احترام وتقدير.

*** الشخصيات الماركسية بالمسلسل..غلب عليهم طابع «الدوجما»..**

-من خلال الماركسيين الذين عرفتهم، أعتبر أن أبرز مايميزهم هو الدوجما، كما أن بينهم مجموعة ذات أصول أرستقراطية. أما جانب الدوجما فهو أمر لا يقتصر على الماركسيين، بل على معظم المنضمين لأحزاب، إلى درجة وضع الحزب فوق الوطن.

نحتاج إلى رأسمالية انتاج فى مواجهة السمسرة وتجارة الهوا

انهارت أحلام جيلى بانقلاب ١٥ مايو

شوهت الرقابة معالجتى لقرارات ٥ سبتمبر

هذا عصر بلا لون ولا طعم ولا رائحة

طه السماحى كان نموذج الثائر الرومانسى، وإن لم أقصد به فصيلا بعينه، بل شخصية تجمع ملامح المثقف الثائر. بينما أردت بنموذج شاهين عرض أوجه القصور فى الحياة الأسرية لهؤلاء السياسيين، الذين يأتى نضالهم على حساب حياتهم الخاصة لم أشأ أن أشوهه، بل أن أقول إنه بشر قد يصيب ويخطئ وقد يقع فى الخطيئة رغم مبادئه الثورية.

قد يغضب البعض ، ولكننى مصر على أن ماقلته قد رأيته. وأعتقد أن هؤلاء الناس لديهم قدر كبير من عدم الاتزان النفسى، وكثيرون منهم مصابون بانفصام الشخصية، ونادرا ما وجدت بين الماركسيين من هو متسق مع نفسه، ويعيش حياة سوية. لكن هذا شأن الملتزمين حزبيا بشكل عام، وليس الماركسيين فقط.

من أين يأتى السهاد؟

*** لهذا رفضت الانتماء الحزبى؟**

- الفن لايتوافق مع التنظيم الحزبى، ولذلك رفضت أن أنظم. وفى عز سطوة الاتحاد الاشتراكى، لم أحصل على بطاقة العضوية، وقت أن كانت هى جواز المرور لكل شئ. التزامى الحقيقى بقلمى وحريتى، ولا أحتاج شهادة ثورية أو وطنية من أحد..

*** عاصم السلحدار.. هل يصل الأمر بماركسى أن ينقلب على مبادئه لحد الانبهار بالسلاح؟**

-عاصم اعتنق المبادئ الماركسية كنوع من الترف الفكرى. وهو الذى عاش لامنتميا على موائد القمار. إنه جزء من طبقة متحللة متفسخة، يتسول من أخته. وفى باريس يتصعلك ويلتقط بعض مبادئ ماركسية، يتصور معها أن له كيانا، يتمكن به من إبهار الناس. كان اعتناقه للماركسية انتهازيا، وليس وليد نضاله فى الشارع واحساسه بآلام بلده. واذا كان على الهدرى قد انقلب على مبادئ لايزال يؤمن بها. فعاصم السلحدار أبشع، لأنه على استعداد دائما لتغيير وجهه مع اتجاه الريح.

*** الا تجسد هذه الشخصيات عداء عندك للماركسيين؟**

- ليس عداء، ولكننى فقدت تعاطفى مع كل الممارسات الحزبية والفكرية على أرض مصر. والسؤال المحبط هو: ماذا فعل هؤلاء الناس لهذا الشعب؟ نماذج قليلة خرجت من الصالونات وقرنت الفكر بالممارسة. أما الماركسية فلم تخرج -للأسف- عن دائرة مثقفى الصالون وكتبة المنشورات. ومايحدث اليوم شهادة فشل لجميع الأحزاب.

من اختلاف الزمن

*** والدعاية التى يرى البعض انها صريحة ومباشرة لعهد حسنى مبارك**

- كانت مشكلتى وأنا بصدد كتابة الجزء الرابع، هى استخلاص مميزات عهد حسنى مبارك كما حدث مع سابقيه. فهو لايناصب فصيلا معينا العداء، ولايتخذ قرارات حادة تستقطب الناس معه أو ضده. وطابع هذا العهد فى رأيى هو الحيرة واللاقرار واللاهوية.



إنه عصر بلا لون ولا طعم ولارائحة. وكانت الخطورة على الحل هى مناطق السكون الدرامى، التى أشير بها إلى فترة مائعة- نعيشها الآن- ليس بها حلم.

*** لماذا واجه أصحاب المبادئ فى عملك مصائر قاسية تتراوح بين الهزيمة والاستشهاد؟**

- الاستشهاد ليس هزيمة، بل هو منتهى الانتصار .ناجى السماحى الذى وجد فى محاربة الفساد قضية حياته، يدفع عمره ثمن هذه القضية فيسكن وجدان الجميع مثل أبيه، ويبقى الغائب الحاضر، والمنتصر الحقيقى.

وأصفى ضحكة تتوه...

*** هل هو الحنين إلى عصر الباشوات، الذى ألبس سليم باشا رداء الوطنية فى مواجهة إبنه على وعاصم السلحدار؟**

- أبدا.. هو رجل ثبت على مرحلة عاشها من قبل ، حين كان صانعا للنسيج. أردت أن أقول:لافائدة من البكاء على اللبن المسكوب. نحن لانعيش مرحلة اشتراكية، بل مرحلة «الاقتصاد الحر» ، ونحن فى حاجة إلى منطق الصناعيين القدامى، فى مواجهة رأسمالية الهبش والسمسرة وتجارة«الهوا».

ان نجاح شخصية سليم باشا البدرى يرجع إلى فقداننا لرؤية المستقبل ومعاناة الحاضر، الأمر الذى وحد مشاعر الناس مع سليم، النموذج الناجح لمصر ليبرالى، يصيبه الحاضر بالإحباط فيحن للماضى، كجزء من رد الفعل أمام الأحلام المنهارة. بالاضافة إلى أن للرجل أصولا غير ارستقراطية. اننى اتمنى أن يخرج الآن نموذج انتاجى على غرار طلعت حرب وسيد ياسين، حتى لو كان من خلال المشروع الخاص.

***والتجسيد الكاريكاتيرى لسليمان غانم.. ألا يحمل نوعا من السخرية لطبقته؟**

- هذه الشخصية فى الحقيقة لاتحمل أية دلالات سياسية إلا فى الجزء الأول. فقد أشار إلى هذه الطبقة التى أثرت من المضاربة على القطن فى البورصة. ثم أحببت هذه الشخصية، ووجدتها فرصة لاثراء العمل بخط جديد على الدراما المصرية على الأقل. وليس فى الأمر سخرية، بل مسألة «سيزيفية» بحتة، عرضت من خلالها محاولات العمدة الدائمة للنهوض، رغم مايلقى من عثرات.

وعلى فكرة، سليمان غانم ليس غبيا، لكن نقطة ضعفة أنه مدمن سقوط، وقد أداها صلاح السعدنى بعبقرية شديدة.

* * *

تنتهى ليالى الحلمية، وتبقى فى الوجدان ترنيمتها الأخيرة:

اللى له أول لابد مايكون له آخر
ومهما طال الليل لابدمايكون له نهار .





فارس من زمن الوعى القومى

ماجدة موريس

هل كـان «الهجان» أقل ايقاعا وأقل أفعالا عما حلمنا به طويلا، بفعل التأجيل والتعطيل؟ أم أنه جاء ونحن نعيش شروط عالم جديد مختلف وسريع الايقاع، فلم ننتبه إلى مدى «بطء» إيقاع ذلك العصر الذى دارت فيه الاحداث.. حتى أكتوبر ١٩٧٣.. وهل مابين ١٩٧٣ و١٩٩٢ تلك الفجوة التى تسمح لنا بأن نشعر بالاختلاف الكبير؟؟

لقد كانت مسألة الإيقاع هذه والسرعة ضمن المآخذ الرئيسية لمشاهدى المسلسل، المحترفين والهواه، المدمنين للتليفزيون والموسميين فقط، وكأنما الإيقاع هو إحساس اجتماعى محموم وملح، ومشكلة المشاكل فى مصر، لكننى أتصور أن الخلل الأساسى فى المسلسل هو فى افتقاد عصر قدم لنا ومضات منه ولم يتقدم خطوة واحدة بعدها، وليس اختلال الايقاع..

فقد أعادنا المسلسل إلى حقبة هامة من- تاريخنا ومن امجادنا واخفاقاتنا الوطنية، فى وقت انتهى فيه هذا كله، وأصبحنا فى حقبة مختلفة تماما، بكل مفردات لغتها ،و حيث حل «السلام»- كما يقال- بدلا من الحرب، والتطبيع بدلا من المواجهة، ومات الكثير من مفردات اللغة المناسبة للحقبة السابقة، أصبح أصحاب تلك الحقبة فكريا، أو الشاعرين بالاتساق مع بعض توجهاتها، وكأنهم قبيلة متفرجه أمام اصحاب فكر جديد، أو شعارات جديدة، تحاول شق طريقها للساحة، مصحوبة بدعم عملية «السلام» الجديدة، وجلوس أغلب الرافضين لعملية السلام إلى مائدة المفاوضات، تحت ظلال النظام العالمى الجديد.

فى هذا الإطار يأتى مسلسل «رأفت الهجان» كرسول لتلك المشاعر القديمة، -الصحيحة- عن قضيته وقضيتنا، أى قضية الصراع العربى الاسرائيلى-ويكفى دلالة على صحة هذا، أن العدو مازال اكثر شراسة- بأفعالة وليس اقواله- وأن حملته الاعلامية والدعائية ضدنا لم تتوقف مطلقا فى أية لحظة ومن هنا ، بكل المقاييس، يصبح (الهجان) اوانتاجه ربشه هو تعبير عن استمرار وعينا بكل هذا، وأننا لم ننس ٤٠ عاما من الصراع و١٦٠ ألفا من الشهداء وغيرهم من المقاتلين الاحياء والاموات، وأن المعنى الذى يثقل ذاكرة الشعوب، لاتمحيه جرة قلم لأى معاهدة..

بين السياسة والفن

من ناحية أخرى، فإن «الهجان» يثت أن التغيرات السياسة لاعلاقة لها بالتعبير الفنى وأن الحقائق لن تغيرها رغبتنا فى تجاهلها، أو حرصنا على تجاهل وشطب الماضى بكل مافيه.. من هنا كان **رأفت الهجان أو رفعت الجمال،** هو تاريخ ،وأيضا ممثل قوى للوعى القومى استطاع تسديد لطمات شديدة- بالنيابة عنا- لمن يتباهون بلطماتهم لنا ، فهو بطل قومى شئنا أو أبينا

قدم المسلسل منذ جزئه الاول «رأفت الهجان» شابا ضائعا، من أسرة مفككة فقدت الاهتمام، به عاش يتيما وترعرع من خلال مغامرات يحاول بها إثبات ذاته فى أتون حياه ملامح ولاقيمة تذكر، مثله مثل الكثيرين الذين خرجوا ويخرجون للحياه وهم لايعرفون معنى الانتماء للكل وتصبح ذواتهم هى نهاية العالم إن تلك البداية برغم عموميتها وانطباقها اكثر على ايامنا هذه المدموغة بعدم الانتماء، بداية لها أهميتها فى فهم مابعدها،

ولو كان تنفيذ المسلسل قد وضع فى اعتباره قيمة عرض حياة الهجان مكتملة للناس ،لكانت الفائدة تصبح مضاعفة ، ولأدرك الكثيرون ممن نسوا ، أو أرهقت ذاكرتهم قيمة ماحدث لهذا الفتى الضائع على يد ذلك الضابط الخبير «محسن ممتاز» الذى التقطه، ووجده خامه صالحة لخدمة الوطن، وفجر فيه بحر الانتماء للجموع، ولبدا واضحا دور جهاز المخابرات فى مرحلة بعينها ،فى محاولة اختراق حصون هذا العدو الشرس المتربص.

وبعيدا عن الانزلاق فى تمجيد اعمال المخابرات فى حد ذاتها ، فإن المسلسل هو رد واضح على تلك النقطة، وتقديمه بشكل اسطورى لمجموعة الرجال الذين زرعوا الهجان داخل اسرائيل وتابعوه وقدموا له الدعم والحماية لأكثر من عشرين عاما متتالية، هو تقديم مطلوب فى إطار شروط هذه الدراما القائمة على الانتماء الوطنى والعمل من أجل الآخرين وفى إطار وجود مئات السلاسل من كتب ومطبوعات الجاسوسية لدى باعة الصحف والمكتبات، تقدم أعمال المخابرات فى ثوب آخر مختلف وبشكل يجسد العنف والغموض والقوة بلا مدلولات أخرى، مشروعة ، تتحرك فى إطارها.. ومع ذلك فإن المسلسل، فى هذا الجزء يفتقد الكثير من القوة واساليب التنفيذ الفنية المتطورة، والملائمة لأسطورة زرع جاسوس وتحريكه كل هذا الوقت، والاحتفاظ به وحمايته من الالغام المبثوثة فى كل خطوة يخطوها فى أرض العدو، وأيا كانت مآخذنا على اسلوب تعامل المخابرات مع بعضها أو تعامل **نديم هاشم ومصطفى عبد العظيم وعزيز الجبالى وحسن القطان** مع الهجان أو العميل رقم ٣١٣.

والمسلسل لايذكر مطلقا كلمة العميل لأنها سيئة الصدى، فإن الاسطورة الحقيقية هى استمراره واستمرارهم معه مع كل المتغيرات التى مرت على مصر وعلى الصراع العربى الاسرائيلى، ومع كل الإحباطات. وهو ماألمح إليه الكاتب **صالح مرسى** فى رصده وتقديمه، وكان أكثر وضوحا وقوة منه فى الكتاب أو النص الادبى عن النص المرئى، لأنه تعرض لكثير من تغيرات الواقع فى مصر، ومن شجن الحقيقة وشجن الحلم معا فى تلك الحقبة، حتى لو كان خياله قد لعب دورا كبيرا فى تخيل عالم الهجان، (وهو العالم الذى لن يعرفه أحد بدقة منذ وصل أسرائيل وحتى تقاعده)، فقد فضل المخرج **يحيى العلمى** على مايبدو القفز فوق لحظات هامة فى حياة بطله، تفسر مسيرته وتضحياته مثل علاقته بمصر، ومدى التغيرات التى حدثت فيها، والتى جاءت سريعة مبتسرة فى الزيارتين اللتين قام بهما الهجان لبلاده فى مستهل الجزء الثالث، وبعد هزيمة ١٩٦٧..

سيرينا آهاروني

جانب آخر اوفاه الكاتب حقه وعجز المسلسل او قصر، فيه مع اهميته الشديدة وهو قصة السيدة **سيرينا اهاروني** التى تحتل فى النص الادبى موقعا هاما ورئيسيا يجعل علاقة الهجان بها مبررة ومنطقية للغاية، وهى العلاقة التى أثارت دهشة الملايين واستفزت بعضهم ودعته إلى وصم العمل بالمبالغة أو الركود، وربما دعت آخرين الى استنباط أعطاء تلك الاهمية لسيرينا بسبب أن الممثلة **تهانى راشد** هى زوجة المخرج العلمى.. لكن المؤلف يورد من الوقائع التى نقل عنها أن (سيرينا اهارونى) ولدت على ارض مصر، وعاشت طفولة سعيدة فى الاسكندرية بين أم سيدة مجتمع ماهرة وأب مصرفى كبير، ومرت بأحلى اوقات حياتها فى الصبا من خلال حبها للشاب **اسماعيل مدكور** جارها فى السكن، والذى خططت لمستقبلها كزوجة له، قبل أن تؤخذ على غرة إلى اسرائيل متوهمة أنها ذاهبة الى فرنسا بعد نقل والدها، فانهارت احلامها كلها، وفقدت الوطن الذى أحبته من أجل وطن أقاموه قسرا، ولذلك اعتبرت (**ديفيد سمحون**) أو الهجان ممثلا لذلك الوطن الحلم، وأحبت فيه مصر التى تركتها بالخديعة، وهى قصة تعبر عن حالة نفسية مزدوجة نادرة ومؤثرة، وهامة ايضا فى إطار بطلان حجة الصهيونية التاريخية بتجميع هؤلاء لأنه ليس لهم وطن، ومن هنا كان تجاهلها فى المسلسل غريباً وغير مفهوم.. وبالتالى اصبحت لقاءات الهجان المستمرة مع سيرينا، فى بيتها الذى أصبح صالونا هاما فى المجتمع الاسرائيلى، وفى مكتبها باتحاد العمال (**الهستدروت**) وعلاقتها التى توثقت به غير مفهومة تماما لدى المشاهد المصرى، ولقطاعات منه أصبحت العلاقات بين الرجل والمرأة بالنسبة لها محددة الآفاق للغاية وفى الكتاب يذكر صالح مرسى أن الهجان عاش لحظات صفاء انسانى نادرة مع سيرينا واقترب منها للدرجة التى جعلته يوشك أن يبوح لها بسره!، فى الوقت نفسه ،فإن علاقته **بحنا بلومبرج**، الباحثة اليهودية، الرافضة للدولة الصهيونية، كانت مدخلا جذابا إلى توضيح حقائق عديدة ولكنها لم تستغل إلا بشكل محدود جدا ومن هنا **شعرنا بأن الحلقات لم تتقدم كثيرا، دراميا من الحلقة الثانية وحتى السابعة..**

فى الحلقة العاشرة تقع هزيمة يونيو أو النكسة ويؤدى بطلنا تلك الرقصة المزدوجة حيث يضع على وجه ديفيد قناعا يخفى به مشاعر (الهجان) الحقيقية الأليمة وسط افراح قوات جيش الاحتلال بانتصار قالت عنه سيرينا «مزيف» وهى الخبيرة بحقيقة الصراع وتوازن القوى فيه..

وينسج المسلسل، قصة حب من اول نظرة بين **هيلين ريشعر**، سيدة الاعمال الالمانية التى تبتزها اسرائيل لتضخ أموالها إليها، وبين الهجان ، رجل الاعمال الاسرائيلى اللامع، وهى قصة جعلها المسلسل رومانسية مثيرة بلاسند حقيقى فى الكتابة، ربما من أجل جذب اهتمام المشاهد الذى لم يعتد حلقات كاملة وسط احاديث الحرب والصراع وتسقط الأخبار.. ووسط اختبارات قدرة ديفيد على تعلم الجديد فى فنون الجاسوسية ، قبل الإرسال اللاسلكى.. والاحباط والألم الذى عايشة ايامنا عشرة فى قبرص يحاول ويخفق حتى نجح فى استقبال أول رسالة من مصر.. من قلب أمتكم نبعث إليكم بتحياتنا ، مناضلين من أجل قضيتنا العادلة الخ.. وياله من مضمون يهز الوجدان والمشاعر ويعوض عن لحظات ضعف الدراما وهبوط «الاكشن» الذى عودتنا عليه افلام الجاسوسية فى السينما العالمية.. وفى حلقات التليفزيون الأمريكى..

يونيو ...لماذا؟

بالتأكيد أضرت أفلام وحلقات الجاسوسية بخصوصية قضية (الهجان) لأنها اظهرته بملامح البشر، مع كل ماقدمه، وليس السوبرمان الخارق، ومن هنا افتقدت بطولته جزءً كبيرا من عمقها واهميتها بفضل تراكم التراث العالمى من المرئيات والتقنيات العالية، وتلك قضية يخرج التليفزيون المصر منها مظلوما لأنه ليس بأمكانه منافسة الحلقات الامريكية فى عالم الجاسوسية بأمكانياتها الهائلة، المتطورة، وخيالها اللامحدود، وشكلها الاحترافى وتلك أزمة حقيقية واجهها المسلسل مع المشاهد الذى لم يعد مغمض العينين، ولنتذكر حلقات «**دموع فى عيون وقحة**» لنفس المؤلف والمخرج، لندرك أن التكنيك والامكانيات لم تتقدم هنا، والفارق بين المسلسلين هو الفارق بين ثلاثة أجزاء

وجزء واحد اعطى القدرة على تكثيف الموضوع واحكامه.. لكن هناك فارق كبير أيضا بين «الشوان» و«الهجان» فى العطاء والسباحة حتى الذوبان فى بحر العدو مع الاحتفاظ بالنفس معلقة على شعرة.. وهذا هو ماتملله هذا البطل الذى ثار وانتفض عندما علم بالهزيمة، بعد أن أرسل بنفسه تفاصيل الهجوم الاسرائيلى كاملة(؟) وموعده وأسلوبه واسلحته.. ثم يفقد آخر شجاعته عندما يسمع بيان عبد الناصر بالتنحى مساء ٩ يونيو الحزين.. فيرى انه لاجدوى..

فى تلك اللحظات من المسلسل، والهجان يبكى بعد أن طلب العودة لمصر ويسأل أيه اللى حصل.. وليه... بكينا لأول مرة بشكل علنى، من خلال برنامج تليفزيونى، تلك الهزيمة التى لم يسمح لها بالظهور على الشاشة لمدة ٢٥ عاما، وبتركيز، وعادت لنا مشاعر الاكتئاب مع الهجان الذى انفرد بنفسه فى الفيلا بالمعادى، رافضا رؤية أحد، ولاحتى شقيقته شريفة، حتى خرج من حالته بفعل عوامل التفاعل فى الواقع المصرى وقتها، معركة البناء، وايمان الناس (طاقم الخدمة فى الفيلا) وحماسهم، ثم حرب الاستنزاف ورد اسرائيل الهمجى ويفطن الهجان الى موقعه الحقيقى، وهو الاستمرار ودعم هذا الوطن الصلب قائلا: الحزن غلبنى، خلانى مقدرش الظروف اللى بتمروا بيها، واللى هى اصعب من ظروفى».. فالعزف على نغمة الجماعة درس هام لهذا العمل..

معنى.... وأبوة

يعود الهجان الى مصر بسرعة، فى الحلقة ١٢، ليعيد شحذ وعيه وتجديده بجولة فى بلده، ويرى المشاعر العامة المصممة على تجاوز الهزيمة، فيرى أوضح سر أغضب الاسرائيليين من استمرار مصر فى تحديث نفسها والتصنيع ومشاريع اخرى عديدة ويقرر أن ماحدث فى ١٣ سنة فى مصر لم يكن ليحدث فى قرن من الزمان.. وقبل أن يعود ليواصل دعم مصر، تصرف الهجان، كما يليق به، فطلب وقف مرتبات اعضاء الشبكة، ووقف أى مبلغ من مصر، فقد ازدهر مشروعه السياحى فآن له أن يرد الديون لأصحابها، ويعود الى اسرائيل ليندمج فى بناء أكمل شبكة تجسس لحساب مصر بإيقاع محموم، ويسعد بإغراق المدمرة ايلات، أهم قطعة بحرية اسرائيلية، وفى الحلقة ١٣ تصبح أكثر الاسرار حصانة لدى اسرائيل فى حوزته، وهى الرسوم الهندسية لخط بارليف «المنيع»، ويتلقى تعنيف نديم هاشم لأنه نسى تعليمات الأمان لفرط سعادته بالحصول عليها ولا ادرى لماذا حرص المسلسل على اظهاره دائما كالتلميذ الصغير امام نديم بالتحديد، والذى يوحى بعلاقة أبوية غير منطقية، مهما كان نبل، دوافعها، لأن العلاقة الابوية الحقيقية لديه كانت تجاه عبد الناصر الذى اعترف أنه عوضه عن والده الذى لم يعرفه عندما تلقى منه درس تأميم قناة السويس، فشعر أنه يعرفه شخصيا.

مثل الجميع فى منطقتنا، لم يحتمل الهجان الحزن وحده على وفاة عبد الناصر، التى جاءت كومضة باهرة من عالم غير خيالى لدى الأجيال الجديدة من المشاهدين الذين

لقطة من المسلسل





لقطة من المسلسل

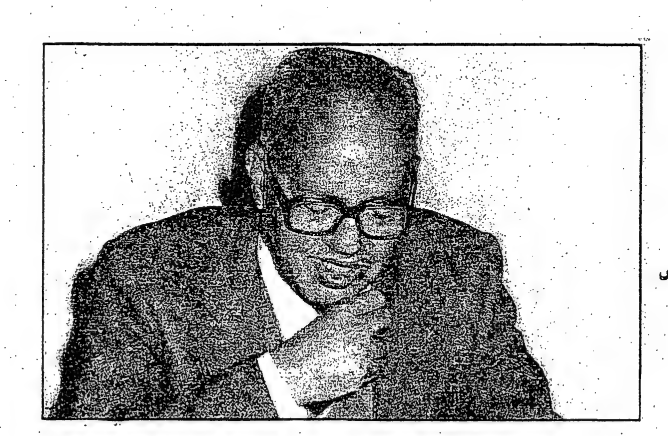
ذهلوا.. هل خرجت مصر كلها حقا ذات يوم وراء رجل؟.. ويفتح الهجان قلبه **لمصطفى عبد العظيم** يحكى له علاقته بعبد الناصر ، ويستقبل خبر قدوم ضابط جديد يتعامل معه، ويبدو الاخير **(حمدى الوزير)** متقمصا لروح جميع الرجال السابقين، مع حزن أكبر وقدر اقل من الرسمية والكلفة فى التعامل.. وبعد أن أدى الهجان دوره فى تحقيق انتصار اكتوبر ١٩٧٣ يقرر أن يعيش حياته الخاصة..

قتال فى فراغ

تبقى عدة ملاحظات، لأنها تتعلق بحقائق قدمها المسلسل وعجز عن تجسيدها فلم يستطع كاتبه ومخرجه فتح آفاق الفهم لدى المشاهد حول حياة الهجان فى قلب اسرائيل ، وهى حياه شديدة الخصوبة، رأينا سطحها فقط. فليس من المعقول أن يعيش حياته عبر مكتبه وصداقات معدودة فقط فلابد انه ذهب الى المسرح والمعبد والكنيست وارتاد المزارع الجماعية والملاهى الليلية وقابل الكثيرين فى قمة السلطة واسفلها، ومنهم عرب فلسطينيون.. وبالتالى لاتصبح سيرنا هى ممثلة هذا كله..ثم إن المسلسل أراد فقط التأكيد على الحقائق القومية المصيرية لدى الهجان والجهاز الذى ارسله، فكان هذا أشبه بقتال فى فراغ ،بدا فيه المتعاونون معه ضعفاء، مدفوعين للسقوط لأسباب تافهة مثل الخمر أو القمار وقد ظهر هذا فى إطار من المتعة والجمال بشكل يجعلنا نحبه ونتعاطف معه، بالاضافة لظهور الهجان نفسه بمظهر الدون جوان، ولوكان المسلسل قد تعرض لحياة الاسرائيليين واظهر الخلل الحقيقى الذى يدركه الكثيرون منهم، مثل فقدان حلم اليوتوبيا الصهيونية، لكان سقوطهم فى حبائل (ديفيد) أو الهجان، اكثر منطقية وقوة.. ومن ناحية اخرى، فأن ابطال المسلسل الذين قاموا بأدوار الاسرائيليين وقعوا تحت تفضيل تغليب النظرة السيادية لشخصية الهجان عليهم، حيث حولهم المؤلف والمخرج الى ادوات لتحقيق فكرة البطل القومى، بينما البطولة الحقيقية للبطل تعنى تغلبه على قوتهم وشراستهم، فلا ينتصر عليهم فى كل مرة بهذه السهولة..

الذاكرة الخصبة

فى النهاية، يبقى لمسلسل (الهجان) أنه الذاكرة الخصبة التى لن تموت، فى مواجهة متغيرات السياسة، وأنه عمل دخل فى دائرة الوعى القومى، وفى دائرة تاريخ التليفزيون كجهاز توعيه وليس بث للصور والاغانى والحلقات فقط، وايضا فهو عمل دخل تاريخ المشاهد فى مصر والعالم العربى ليذكره بأن هناك من ضحى كثيرا ، وطويلا، وبأن المعركة مع العدو لها اسباب ومراحل، بل وأن هناك من الأصل عدوا اسمه اسرائيل، وأنها مازالت عدوا برغم كل عمليات التجميل التى يجريها البعض لها. ولقد قاد هذا الدور مؤديه الفنان محمود عبد العزيز الى نجاح فريد لايتكرر مرتين فى حياه الممثل ، كما قدم شيئا جديدا لكل من قام فيه بدور صغير او كبير بداية من تهانى راشد ونبيل الحلفاوى ومحمد وفيق وحسن مصطفى واحمد راتب وفايزة كمال ويسرا، وأم ابراهيم الشهيرة بعزيزة حلمى الى الشعب (نينو) بن متشولح (شريف محسن) فتحية لهؤلاء جميعا....



د. عبد العظيم انيس

تواصل «اليسار» فتح الحوار حول مقال «د. عبد العظيم أنيس» «دعوة للحوار مع الإسلام السياسى «المنشور فى عدد فبراير، والذى تناوله بالتعقيب الكاتبان «خليل عبد الكريم» ود. رفعت السعيد» فى عددى مارس وإبريل من المجلة وفى المقالين التاليين يواصل «أحمد عبد القوى زيدان» و«ايمان يحيى» مناقشة دعوة د. أنيس للحوار مع الإسلام السياسى. ويكتسب مقال «احمد عبد القوى أهميته من أن كاتبه واحد من الجيل الجديد، كما أنه ينتمى لمحافظة الفيوم وهى منطقة ملتهبة بنشاط الإسلام السياسى.

أما المقال الثانى الذى يكتبه «ايمان يحيى» فهو لباحث شاب دارس ومتابع وعضو فى الامانة المركزية لحزب التجمع.

حوار مع من؟

أحمد عبد القوى

المطلوب منا أن نعى اولا مع من نتحاور، لابد من دراسة ومعرفة الظاهرة الفكرية- السياسية التى نتحاور معها وذلك ليكون موقفنا صحيحا سواء كان رفضا او موافقة ونحن نعتقد أن هذه المعرفة لم تكن غائبة عن د. «عبد العظيم انيس» فهو يقول ان جوهر ايديولوجيا الاسلام السياسى هو الفكره المحورية التى ترى أن الاسلام «دين ودولة» وبمقتضى تلك الفكرة يُسعى هذا التيار الى الوصول الى السلطة من خلال شرعية دينية تتمثل فى الحكم بكتاب الله أى تطبيق الشريعة الاسلامية، ثم يضيف «ومن الصعب الفصل بين تطبيق الشريعة الاسلامية وشعار الحاكمية لله».

ونحن نتفق معه فى هذه النقطة بالرغم من اعتراض الاستاذ خليل عبد الكريم فى مداخلته عليها لاننا نرى أن منطلقات وآليات الفريقين الفكرية واحدة.

وهكذا يتضح أن جوهر دعوة الاسلام السياسى هو السعى لإقامة الدولة الدينية وهو مايؤكده بوضوح د. «إسحق الحسينى» فى تأريخه «لجماعة الاخوان» فالشيخ حسن البنا يؤكد (الاسلام الذى يؤمن به الاخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنا من أركانه. ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد وقد جعل النبى الحكم عروة من عرى الاسلام والحكم معدود فى كتبنا الفقهية من العقائد والأصول لامن الفقهيات والفروع)

اليس فى قول الامام المرشد ان الحكومة ركن من اركان الاسلام وانها من العقائد والأصول وليست من الفروع. حذر يكفر المخالف لتوجهات الإخوان وهو ماأثمر فى النهاية عبر سيد قطب فكر الجهاد والتكفير وهو ماسنراه لاحقا. ولذلك لم يكن غريبا أن يكتب واحد من اهم فقهاء الاخوان المسلمين هو «يوسف القرضاوى» ومن الناقدين لتأثير فكر سيد قطب داخل الجماعة وفى كتاب له عن «ظاهرة الغلوفى التكفير» (فمن الكفرة الذين يجب أن يدمغوا بالكفر دون مواربة ولا استخفاء الاصناف التالية:

- الشيوعيون المصرون على «شيوعيتهم» الشيوعيون الذين يؤمنون بالشيوعية فلسفة ونظاما و الحكام العلمانيون ورجال الاحزاب العلمانيه الذين يرفضون جهرة شرع الله وينادون بأن الدولة يجب أن تنفصل عن الدين (ص٥٩ من مجلة المسلم المعاصر العدد التاسع يناير ١٩٧٧)

معالم فى الطريق

وهكذا كفر فقيه التيار المعتدل كافة من يعملون بالسياسة حكاما ومعارضة وحتى فى يناير ١٩٧٧ أى قبيل اغتيال الذهبى على يد جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) بشهور.. فهل ثمه خلاف بين معتدل ومتطرف مجرد سؤال؟ أما اذا انتقلنا إلى تيار الاسلام الاحتجاجى (التكفير- الجهاد) والتى تتمثل احتجاجيته نتيجة لبنيانه الطبقى الاجتماعى الذى يفرق بينهم وبين الاخوان المسلمين حيث انهم يمثلون البرجوازية الصغيرة وهامشيين فى الاساس بينما تتكون قيادة الإخوان وتعبر

عن كبار الملاك بفئاتهم المختلفة بينما يظل الحذر الفكرى التكفيرى والمحتكر تمثيل الاسلام واحدا لدى كل منهما، وان اكتسب أصالة فكرية وتأصيلا اكثر رصانه عند ممثل الفكر الاحتجاجى **(سيد قطب)** فى كتابة الرئيسى **(معالم فى الطريق)** الذى أثر فى اجيال الشباب من الاخوان فى الستينيات ونشأت من خلاله جماعات العنف وذلك لجماله الأدبى وتبشيريته. فالموقف من الآخر الدينى والسياسى ومن المجتمع أكثر وضوحا ورفضا يقول سيد قطب فى كتابه (نحن اليوم فى جاهليه كالجاهلية التى عاصرها الاسلام أو أظلم كل ماحولنا جاهلية.. تصورات الناس وعقائدهم. عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم. فنونهم وأدابهم شرائعهم وقوانينهم حتى الكثير مماتحسبه ثقافة إسلامية ومراجع إسلامية وفلسفة إسلامية . وتفكيرا إسلاميا.. هو كذلك من صنع الجاهليه)

(فلابد أذن- فى منهج الحركة الاسلامية.. أن نتجرد فى فترة الحضانة والتكوين من كل مؤثرات الجاهلية التى نعيش فيها ونستمد منها لابد أن نرجع إبتداء الى النبع الخالص الذى استمدمنه اولئك الرجال. النبع المضمون انه لم يختلط ولم تشبه شائبه) ولابد ان نرجع اليه - حين نرجع بشعور التلقى التنفيذ والعمل.. ثم لابد لنا من التخلص من ضغط المجتمع الجاهلى والتصورات الجاهلية والتقاليد الجاهلية والقيادة الجاهلية.

ان مهمتنا الأولى هى تغيير واقع هذا المجتمع. مهمتنا هى أن نغير هذا الواقع الجاهلى من أساسه. ان أولى الخطوات فى طريقنا هى أن نستعلى على هذا المجتمع الجاهلى وقيمه وتصوراته والا نعدل نحن **فى قيمنا وتصوراتنا قليلا أو كثيرا لنلتقى معه فى منتصف الطريق- كلا أننا وإياه على مفرق الطريق وحين نسايره خطوة واحده فإننا نفقد المنهج كله ونفقد الطريق** (معالم فى الطريق ص٢١ , ٢٢ ص٨١)

يلاحظ القارئ اننا اعتمدنا نصا طويلا لسيد قطب وذلك لنذكر لعل الذكرى تنفع لتكون الإجابة واضحة على سؤالنا- **حوار مع من؟**

سلطة البشر

وهكذا يقدم سيد قطب مشروعه الذى يستبدل فيه سلطة الله بسلطة البشر ولكن كيف ستقوم هذه السلطة بشرية بديلة اليس من خلال البشر أى إنها ستكون فى النهاية سلطة البديلة تحتمى بالمقدس الدينى لاعطاء المشروعية لها ومن ثم تأكيدها بل وتأييدها.

وقيل ان المرشد الثانى **«حسن الهضيبى»** قد تصدى لفكر سيد قطب بكتابه **«دعاة لاقضاة»** ولكننا نعتقد ان هذا كان من باب التقية وليس أدل على ذلك من شهادة زينب الغزالى فى مذكراتها التى تؤكد فيها ان الهضيبى كان قد أطلع على مسودات هذا الكتاب (معالم فى الطريق) وأكد ان الأمل معقود على سيد. ولقد أعيد تمرير هذه المواقف عبر جماعة التكفير التى يقول مؤسسها **«شكرى مصطفى»** (الاسلام الحق هو الذى تتبناه جماعة المسلمين» وهو ماكان عليه الرسول (صلم) وصحابته وعهد الخلافة الراشدة فقط وبعد ذلك لم يكن ثمه اسلام صحيح على وجه الأرض، كما يصل الموقف من الآخر ذروته على يد «محمد عبد السلام فرج» فى كتابه الفريضة الغائبة عندما يواصل اغتيال المختلفين تأسيسا على السنة النبوية كما يفهمها ويوضحها عند حديثه عن قتل عدد من الاسر هذا عن مع من نتحاور.

حامد أبو النصر



مأمون الهضيبى



عقلنة الفكر

فلماذا الدعوه الى الحوار يقدم د. انيس اسبابا للدعوه الى الحوار أهمها (حجم التغيرات الدولية الكاسحة التى جرت خلال الشهور الأخيرة وأدت الى اختفاء النصير الدولى لشعوب العالم الثالث- الاتحاد السوفيتى- والاستقرار الذى تتمتع به الولايات المتحدة فيما يسمى بالنظام الدولى الجديد.. وبالتالى حاجتنا الى استراتيجية جديدة فى مواجهة الوضع الجديد » ثم يضيف ان نتائج الانتخابات الجزائرية الاخيرة تعطى لهذا الحوار الذى أدعو اليه فى اوساط اليسار أهمية عاجلة». ومن هنا نعتقد خطورة هذه الدعوه .لانها تأتى من موقف الضعف السياسى أو الشعور به وكما يعلم الدكتور وهو استاذنا- ان الحوار او التحالف من موقع الضعف أو الشعوربه يؤدى الى الذيلية خاصة واذا كان المتحاور معه أو الحليف لايؤمن بالتعددية وتعد فكرة الواحدية السياسية اساس بنائه الفكرى بل فى حالتنا الدينى أيضا وتجارب تحالف اليسار مع الخمينية تعطى ردا واضحا .ونحن نعتقد أن التواجد الواضح لقوى الاسلام السياسى فى الشارع العربى وقدرتها على الحشد كما وضح أثناء حرب الخليج أو من خلال انتخابات الجزائر هو الذى دفع الدكتور ومعه الكثير لإعادة النظر فى الموقف من الاسلام السياسى وفاتهم أن هذا التيار قادر على الحشد بصورة كبيرة لانه يعتمد على الموروث المرتكز فى أعماق الجماهير وخاصة عندما تصور الآخر بالعدوانية ومحاولة تدمير الذات ولكنهم- تيار الاسلام السياسى- عند استيلائهم على السلطة يتم فرز طبقى وغالبا ماتسطيع وتتمكن البرجوازية من الاستيلاء عليها فيفض الحشد وتبقى منه **الشمولية والموقف الرافض للاخر والمجرم له**. أما عن التواجد فى الشارع السياسى فله اسبابه الكثيرة والتى من أهمها انكسار المشروع القومى وضعف البديل اليسارى وعمق تخلف المجتمع الثقافى وتكريس التبعية الفكرية.. لكل هذا نرى أن الدعوة الى الحوار مع هذا التيار السياسى دعوه لن تجد أذنا صاغية من أحد فضلا عن انها تثلم حدة الصراع الفكرى والسياسى المطلوب فى مواجهة هذا التيار.اما الطريق لمواجهته فلن تكون الا بالبناء السياسى المستقل لليسار والوضوح الفكرى الذى يؤكد ان لابناء لمجتمع الابعلمنة الدولة والمجتمع وعقلنة الفكر والذات.أما أى توهمات حول هذا الاسلام السياسى فغير مجدية...

بعيدًا عن الرؤية السلفية تجاه الاسلام السياسى.. الحوار.. أكثر من ضرورة

لاشك أن «دعوة الحوار مع الاسلام السياسى» التى أطلقها د. عبد العظيم أنيس على صفحات اليسار فى فبراير الماضى قد جاءت فى أوانها لتستجيب لهاجس ملح على أذهان المثقفين المصريين، ذلك الهاجس وجد انعكاسه الصادق فى مناقشات المؤتمر العام الثالث لحزب التجمع وفى تقرير مناقشات لجنته السياسية الذى أكد على ضرورة تحديد موقف واضح من تيارات الاسلام السياسى ودراسة المتغيرات الطارئة عليها وعلى توجهاتها السياسية، وإمكانية الحوار مع بعضها والتعامل معها. والحق أن قضية التعامل مع الاسلام السياسى هى مهمة معقدة بذاتها لأسباب كثيرة منها تاريخ العداء المستحكم بين فصائل اليسار والأصوليين الاسلاميين وجذور نشأة الاخوان المسلمين فى الثلاثينيات والأربعينيات المرتبطة بالنزعة المعادية للديمقراطية ومناورات تلك الجماعة بالانحياز الى صفوف أحزاب الأقلية فى المواقف الوطنية الحاسمة ، وايضا لسيادة نظرة اليسار السلفية تجاه تلك التيارات حاليا والظروف الدولية المعقدة التى تمر بها المنطقة العربية.

طبيعة الحوار

ولكن عن أى حوار نتحدث؟ عن حوار فكرى أم عن حوار سياسى؟ يجب أن نفرق بين هذين النوعين من الحوار، فالحوار الفكرى قد قطع أشواطا طويلة من قبل عبر المجابهة الفكرية. وإن كان قد انقطع ،فإن ذلك قد تم من طرف واحد وكان مرده عدم وضوح الرؤية الفكرية واكتمالها فى ظل الظروف الحاضرة لدى اليسار، أما الحوار السياسى مع الاسلام السياسى فله سوابق كثيرة قد أفضت الى عمل

د. إيمان يحيى

مشترك فى الماضى، وبداية الخمسينات شاهدة على ذلك فى محاولات إقامة الجبهة الوطنية ضد الاستعمار، وفى السبعينيات والثمانينات شهدت الساحة السياسية حوارا فعالا بين كافة تيارات الحركة الوطنية المصرية. أثمرت مواقف مشتركة كثيرة تجاه اتفاقات كامب ديفيد، بل وفى قضية الاصلاح الديمقراطى فى عام ١٩٨٧. لم ينقطع الحوار السياسى الا فى الأعوام القليلة الماضية وبالأخص فى العامين الأخيرين، وهذا مايطرح علينا التساؤل عن اسباب إنقطاع هذا الحوار لاسيما وأن الحوار السياسى قد انقطع مابين كثير من أقطاب اليسار وبقية قوى المعارضة السياسية، بينما اتصل بينهم وبين الحكم القائم، فهل كان بدء الحوار مع السلطة على حساب الحوار مع فصائل المعارضة الأخرى؟

الحوار هو شكل من أشكال الصراع والحركة فى حالة الحوار الفكرى تتصارع الأفكار من أجل أن تحظى الأفكار الصحيحة بالبقاء ولكى تولد أفكار جديدة من تصادم الأفكار القديمة. وفى حالة الحوار السياسى تتصارع البرامج والاتجاهات السياسية لإيجاد نقاط اللقاء والاتفاق ولتحديد مواطن الاختلاف والشقاق. الحوار السياسى ضرورة سياسية لأنه يعطى القوة السياسية هامشا للحركة والمناورة ، وفى السياسة قد يطلق البعض على الحوار «شعرة معاوية».. وهنا يبرز تساؤل مشروع: هل كان صوابا فى الفترة القصيرة الماضية ألا نبقى على شعرة معاوية مع قوى المعارضة الأخرى وبالأخص الاسلام السياسى؟ وهل كان من الصالح تضييق هامش المناورة لليسار من جانب لحساب توسيعه فى جانب آخر؟

حوار ذو نوعية جديدة

لكننى أعتقد أن دعوة د. عبد العظيم أنيس هى دعوة إلى حوار أشمل وأعم ذى خصائص نوعيه تختلف عما سبقه ، هو حوار يحاول تخطى مرحلة الاتفاق على موقف متفرق هنا أو هناك كما حدث فى السابق الى حوار يتلمس فيه الفرقاء نقاط الاتفاق لصياغة مشروع حضارى قومى يستطيع الوقوف أمام التحديات الضخمة التى أفرزها ماسمى بالنظام الدولى الجديد واستفراد الولايات المتحدة والغرب الرأسمالى بمصائر الكون وبمنطقتنا العربية.

أكثر من ضرورة

ويكتسب الحوار ضرورته الملحة والموضوعية من ثلاثة عوامل:

١- **الأزمة العامة والشاملة** السياسية والاجتماعية الاقتصادية التى تحيق بالوطن، ويتطلب الخروج منها جهد كافة القوى الوطنية السياسية المخلصة ،فليس بمقدور أى منها بمفرده القيام بذلك.

٢- **الأخطار الرهيبة المحدقة بالمنطقة العربية والاسلامية** فى ظل انفراد الولايات المتحدة بتقرير مصير العالم ومن ورائها الغرب، وبروز النزعة الصليبية الاستعمارية من جديد، ففى ظل هذا الوضع انتقل خط المجابهة بين الشرق و الغرب ليكون بين الشمال والجنوب وكان قدر المنطقة العربية والاسلامية أن تكون على جانبى هذا الخط.

وإذا كان البعض يتشكك فى طابع الهجمة الصليبية الغربية على المنطقة فعليه أن يتذكر الاعلام الغربى فى أثناء حرب الخليج والعبارات الصليبية المخطوطة على القاذفات الغربية وصواريخها الموجهه إلى صدور أمتنا. وعلى الذين ينفون معاداة الغرب لتيارات الاسلام السياسى أن يرجعوا الى العديد من دراسات ومقالات الخبراء الاستراتيجيين فى الغرب وفى الشرق، الذى اتجه صوب الغرب، تلك الدراسات تجعل من الاسلام السياسى الخطر الأول الذى يهدد

استقرار النظام الدولي الجديد، وموقف الغرب تجاه إجهاض وصول الاسلام السياسى إلى الحكم فى الجزائر عبر صناديق الاقتراع خير تعبير على ذلك.

ولاشك أن المواجهة الجديدة التى يرفع فيها الغرب رايات عنصرية البغيضة تجبرنا اليوم على التمسك بهويتنا الحضارية الاسلامية سواء كنا مسلمين أم مسيحيين ولاسبيل أمامنا سوى إستنفار كل قوى المنطقة العربية والاسلامية فى تلك المجابهة

٣- ومثلما يعانى الوطن أزمة حادة من كافة الجوانب، **تعانى كل التيارات السياسية الوطنية أزمة حادة فاليسار** يفتقد رؤية واضحة للمستقبل وبرنامجا يلبى حاجة الواقع بعد الزلزال السوفيتي وسقوط المشروع (النموذج) الدولى الاشتراكى الذى شهده القرن العشرون **وتيار الاسلام السياسى** يعانى من افتقاده لإستراتيجية للعمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى وكما يقول أحد رموزه البارزين **«راشد الفنوشى»** زعيم حركة النهضة التونسية «يبقى العطاء الاسلامى منحصرا فى مجال المقاومة، مقاومة الأعداء وهدم الأباطيل وإزاحة الشبهات أكثر منه فى مجال البناء، بناء الحق وبناء النموذج البديل». أما **الليبراليون** فقد ألقت أزمة الخليج بآخر أوراق التوت التى كانوا يتسترون بها وضاعت لافتاتهم وسط صخب المجابهة مع الغرب ووسط المعاناة الحياتية الرهيبة التى تعيشها شعوب أغلب البلدان العربية.

رؤية سلفية يسارية

وكى نتعامل مع ظاهرة الاسلام السياسى على وجه صحيح دون أن نقع فى فخ الاحتواء أو فى هاوية التجاهل ودفن الرؤوس فى الرمال يجب أن نتخلص من الرؤية السلفية التى توطدت لدينا تجاه تيارات الاسلام السياسى تلك الرؤية جامدة إستاتيكية لاتعترف بحجم التغيرات الناشئة فى البنيان الذاتى لتلك التيارات أو فى طروحاتها السياسية والفكرية وتتجاهل ظروف الواقع المتغير وتأثيره عليها، وتلحق تلك الرؤية السلفية ضررا بالغا بأى محاولة جادة للتقييم الموضوعى للإسلام السياسى بل وتجهض أى محاولة للحوار معه أو للصراع الفكرى والسياسى الجاد والموضوعى وتحولها الى مباراة فى التشهير المتبادل التى لايعدم فيها أى طرف وسائله وأسانيده.

طبيعة الكون.. التغير

إذن ماهى المتغيرات الجديدة التى طرأت على الإسلام السياسى والتى تدفعنا الى إعادة تقييمه، وهل جرت تحت الجسور مياه جديدة؟!

يستطيع أى مدقق أن يرصد عدة مؤشرات لتلك التغيرات وسنسردها هنا على عجل وإن كان ذلك لايمنع بل ويوجب بحثها بدقة وسبرغورها بعناية شديدة

أولا تغيرات فى البنيان الذاتى لتيارات الاسلام السياسى

١- إننا لم نعد أمام تيار واحد للاسلام السياسى بل تيارات متعددة تختلف اجتهاداتها وطروحاتها وخطاباتها الفكرية والسياسية، فبينما- مثلا- يتميز خطاب **حسن الترابى** بالانغلاق والقطيعة المطلقة مع الحضارة الغربية والمعاصرة وتغليب منطق المجابهة على التفاعل معها، يتميز الخطاب الفكرى للزعيم الاسلامى **راشد الغنوشى** بالانفتاح على الحضارة المعاصرة وبالتأكيد على أن واجب الاسلام السياسى هو المشاركة مع الآخرين والمساهمة الفعالة فى صنع المستقبل وحضارته.

ب- بدء رياح التجديد فى تيار الاسلام السياسى بشكل عام، وسيرها بوتيرة أسرع فى الأطراف (الجزائر- تونس) عن منطقة القلب «الجزيرة العربية، مصر، بلاد الشام وتركيا»

جـ - تحول تيار الاسلام السياسى من مجرد تيار نخبوى الى تيار شعبى ضخم. ففى ظل متغيرات دولية وعربية متلاحقة وشعور جماهيرى بالمهانة القومية أصبحت الجماهير تلجأ اليه للنجاة من ذل الحاضر لتتلمس أصالة وهوية غابت عنها طويلا ومجدا قد اندثر (يقدر **حزب العمل** (أحد أطراف التحالف الاسلامى)عضويته بحوالى ١٥٠ ألف عضو عام ١٩٩٠، أما **الاخوان** فيقدرون عضويتهم بمليون عضو- تقرير مركز الاهرام الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٠)

د- استيعاب تيارات الاسلام السياسى لقوى سياسية ورموز فكرية جديدة فمثلا فى مصر استوعب الاسلام السياسى تيار التنوير الدينى فمثلا د. محمد عمارة والاستاذ طارق البشرى وبعض من كانوا فى حركات اجتماعية من قبل بالاضافة الى حزب العمل (الاشتراكى)، أما فى الدول العربية الأخرى فقد انضوى تحت لوائه بعض أقطاب الحركات الاجتماعية والقومية، ولايخفى تأثير كل هؤلاء على الخطاب السياسى والفكرى لتيارات الاسلام السياسى. وهنا يجدر أن نلاحظ أن التأثير الايجابى لمفكرى التنوير الدينى قد أصبح ملحوظا وملموسا بعد أن أصبح خطابهم الفكرى والسياسى موجها من داخل تيارات الاسلام السياسى وليس كما كان فى السابق من خارجه. وشهدت الساحة ظواهر جديدة مثل «الحوار القومى الاسلامى».

هـ- ان المرحلة السياسية الحالية هى مرحلة انتقال القيادة من جيل إلى جيل فى أغلب التيارات السياسية ،بكل مايحمله ذلك من تغير فى المزاج النفسى و الخلفية الفكرية للقادة الجدد. ويجدر أن نلاحظ أن أغلب قيادات ذلك الاتجاه اليوم فى **تونس والجزائر والسودان** هى من أساتذة الجامعات الشباب الذين أنهوا تعليمهم فى الغرب واحتكوا بالثقافات الأخرى والعلوم وهذا يعكس اتجاها لديهم للتواصل مع الغير والنزوع الى المزيد من الموضوعية والعقلانية. وفى مصر نجد الآن رموزا فكرية جديدة وشابه وتشكيلات لجماعات **الاسلام الثورى** ولاشك أن تلك الجماعات الفكرية ورموزها ستجد تعبيرها و تأثيرها بمرور الوقت من جماعات الاسلام المؤسسى أو تنظيمات الاسلام السياسى

ثانيا- تغيرات ناشئة فى محيط التوجهات السياسية والفكرية للاسلام السياسى وناتجة بدورها من تغيرات بنيانه التنظيمى بالاضافة إلى المتغيرات الموضوعية فى الواقع ونوجزها كالآتى:

أ- بروز البعد الوطنى المعادى للاستعمار والصهيونية

وهنا يطرح البعض أن **مدلول الوطن** عند الاسلاميين مختلف عن غيرهم وغير محدد بالرقعة المكانية لمصر بل وقد يشترط البعض إقرار هؤلاء باقتصار الوطن على «مصر» قبل الدخول فى أى حوار معهم. وهنا يجب أن نقف لبرهة قصيرة أمام تلك المقولة التى تتجاهل البعد القومى والحضارى للشعب العربى المصرى كما أنها تضرب بعرض الحائط بديهية استراتيجية ، نحن الآن أحوج اليها أكثر من أى وقت مضى، فأمام الهجوم الاستعمارى الغربى الصليبى تبرز ضرورة استدعاء قوانا الاحتياطية وزيادة عمقنا الاستراتيجى، **ولذلك لم يكن غريبا فى فترة ازدهار حركة التحرر الوطنى**

فى بداية الخمسينات رفع شعار تشابك وتضافر الدائرة العربية والدائرة الاسلامية ودائرة عدم الانحياز آنذاك ولاشك أن ظروف المجابهة الحالية تجعل الدائرة العربية والاسلامية مركزا لها ، خاصة وأن شعوب تلك المنطقة تجمع بينها الكثير من الإمكانات والمشتركات ويمكن أن تتحول إلى رأس رمح للجنوب فى مواجهته من أجل إقامة نظام دولى عادل لايطغى فيه الشمال الغنى على الجنوب الذى أفقروه.

لقد تخطى موقف الاسلام السياسى فى القضية الوطنية الأقوال إلى الافعال وسأذكر هنا علامتين فارقتين فى هذا التطور

١- قيامه ممثلا فى «حزب الله» فى لبنان بدور كبير فى المقاومة اللبنانية، ضد الغزو الاسرائيلى بل استطاعته إسقاط اتفاقية ١٧ مايو آيار) (كامب ديفيد الموقعة بين لبنان واسرائيل واجبار الأمريكيين على الخروج من لبنان بالهجوم الفدائى الفذ على مبنى قيادة المشاة الامريكيين والمظليين الفرنسيين فى بيروت وهنا يمكن أن نضيف الدور البارز الذى تقوم به «حماس» فى فلسطين المحتلة وعملياتها الأخيرة ضد قوات الاحتلال فى أم الفحم. هنا يتحول العنف والارهاب الى سلاح مشروع نضالى.

٢- موقف تيارات الاسلام السياسى فى حرب الخليج ووقوفها ضد الغزو الامريكى الغربى. لقد كان هذا الموقف طلاقا بائنا مع الانظمة التقليدية الرجعية هناك ومع ماسمى إسلام «الثروة» وشكل ذلك تطورا نوعيا جديدا فى مواقف الاسلام السياسى.

ب- نشوء مواقف جديدة تجاه قضية التنمية الديمقراطية

لقد أفرخت التغيرات الهيكلية فى جسم تيارات الاسلام السياسى وانضمام جماهير عريضة اليها إلى نشوء تغيرات فى مواقفها تجاه تلك القضايا وأذكر عندما كنت فى الجامعة فى أواسط السبعينات كيف انتهى إحد اللقاءات الفكرية للجماعة الاسلامية بها إلى الاقرار بأن مبدأى مجانية التعليم وتعيين الخريجين هما من مبادئ الشيوعية الهدامة. ومرت السنون وأزعم أنهم اليوم لايجرؤون على التقول بذلك بل أن صحيفة الشعب الناطقة باسم أحد أطراف التحالف الاسلامى تقف ضد بيع القطاع العام وفى مواجهه البطالة التى أحكمت خناقها على المجتمع المصرى. ويجدر بنا أن نلحظ موقفا عقلانيا ووطنيا خالصا فى برنامج جبهة الانقاذ الاسلامية الجزائرية، فقد رفضت الجبهة سياسة الحكومة الجزائرية الموافقة على بيع مخزون احتياطى النفط الجزائرى فى باطن الأرض للولايات المتحدة بدولارات قليلة ورفعت شعار إنصاف الأحفاد ومراعاة حاجتهم لزمانهم وحتى لاتتحول المواد الأولية للصناعة الحضارية كالطاقة والمعادن الى مواد استهلاكية آنية (انظر النص الكامل للبرنامج السياسى لجبهة الانقاذ الاسلامية - دار يافا).

وتبقى قضية الديمقراطية وحقوق الانسان التى تتباين منها مواقف تيارات الاسلام السياسى، وهنا يستطيع من يريد الاستزاده الرجوع الى ملخص (ندوة الاسلام والتعددية) المنشورة بمجلة منبر الشرق مارس ١٩٩٢، ويلاحظ هنا أن قضية التعددية السياسية قد أصبحت تشغل حيزا كبيرا ورئيسيا فى النقاش الفكرى داخل تيارات الاسلام السياسى وتحظى بالمزيد من الجهد النظرى لتلك التيارات. وهنا يجب الاشارة الى جهد نظرى قيم بهذا الصدد قدمه الاستاذ طارق البشرى فى ورقته «حول منهج النظر فى النظام السياسى المعاصر لبلدان العالم الاسلامى التى قدمها لندوة العالم الاسلامى والمستقبل- القاهرة ١٣-١٧/١٠/١٩٩١.

مفاوضات بدون شروط وحوار بشروط!

شروط الحوار!

إن إثقال أى حوار مفترض مع تيار الاسلام السياسى بقيود أو شروط تأخذ شكل إقرارات مسبقة يلتزم بها سياسيا، هو فى ذاته إهدار للحوار وإفراغه من مضمونه ومحاولة للظهور بمظهر القوة من طرف على حساب طرف آخر. إننا نرى بأم أعيننا المفاوضات بين العرب والاسرائيليين بدون شروط مسبقة اللهم الا الشروط الاسرائيلية والأمريكية، فمن باب أولى ألا نضع شروطا مسبقة لحوار تيارات فكرية وسياسية، تتقاسم العيش فى هذا الوطن، اللهم الا قاعدتان اولاهما- العلانية التى تسمح للجميع أن يعوا مايدور وأن يكتشفوا مواقف الاطراف لتحكم الجماهير المسيسة للأطراف المختلفة على طروحات وسلوكيات قياداتها .ففى الضوء تستطيع الافكار والمواقف الصائبة البقاء وتنحسر المواقف الخاطئة والمغلوطة.

وثانيتهما: ألا يتحول الحوار الى تشهير سطحى بالآخرين وتبادل للاتهامات يبعد الحوار عن أغراضه الجادة الحقيقية

ولكن بأى هدف ندعو إلى الحوار؟

أهداف الحوار

١- الحوار، هو محاولة لاستكشاف الآخرين، وفى حالتنا هذه مراجعة لمواقف الأطراف وماطرأ عليها من تغيرات، وهو فى الوقت ذاته بفرض الفهم وإقرار مغزى المحددات والمصطلحات التى تستخدمها أطرافه.

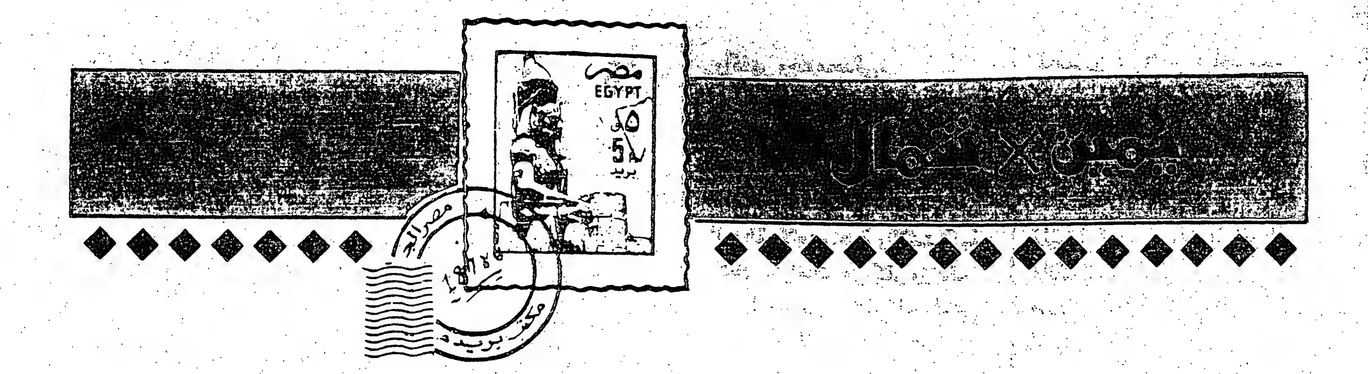
٢- وهناك وظيفة أخرى للحوار تتمثل فى التأثير المتبادل من خلال جدل الافكار ووجهات النظر من أجل تطوير الرؤية الفكرية والسياسية الذاتية لكل طرف من أطرافه، وغنى عن البيان مايمكن أن يسهم به هذا الحوار فى التأثير على صياغة برنامج الاسلام السياسى الذى بدأ فى التشكل، وجره إلى مواقع أكثر تقدمية وعقلانية وموضوعية وعدم تركه للتفاعلات داخله فقط.

٣- محاولة صياغة مشروع قومى للنهضة تتفق عليه القوى السياسية الفاعلة فى المجتمع بما فيها تيارات الاسلام السياسى، ذلك المشروع يضع فى اعتباره الإطار القومى والبعد الحضارى الاسلامى للمنطقة والتعددية السياسية والبعد الاجتماعى.

٤- الاتفاق على إطار برنامج عاجل مشترك لمواجهة التحديات الخطيرة الخارجية التى تواجهها مصر والمنطقة العربية

حوار آخر!!

ويبقى أن الحوار الذى اسلفنا القول عنه لايغنى عن حوار آخر لايقل عنه أهميه وضروره، يجب أن يدور فى صفوف اليسار المصرى والعربى حوار واسع وعلنى لمراجعة المواقف والقضايا من أجل ايجاد برنامج جديد لقوى التغيير الاجتماعى ولصياغة رؤية فكرية ومنهجية مصرية وعربية أصيلة لاتنفصل عن الواقع بل تنبع منه لاتتجاهل أبعاده الحضارية ومكوناته الأصيلة، تستوعب المتغيرات المتسارعة ولاتفقد اتجاهها تحت ضغط الفعل ورد الفعل .فهل يوجد من يدع الى ذلك الحوار أيضا على صفحات اليسار؟!



الحكومة تزرع التطرف

يعود حادث اغتيال المقدم أحمد علاء بشرطة الفيوم بأيدى أفراد من جماعة تكفير الكافر، لأسباب عديدة من بينها، أن المقدم علاء قاد حملة عام ١٩٩٠ على قرية كحك قتل فيها ١٦ من أعضاء الجماعة بالقرية وأربعة من قرى أخرى بينهم زعيم الجماعة. شوقى الشيخ. ومنذ هذه الأحداث وهدف الجماعة الرئيسي الانتقام من رجال الأمن حتى أنهم قتلوا اثنين من موظفى المساحة قبل قتل المقدم بأسابيع اعتقادا بأنهم من مباحث أمن الدولة وفقا لاعترافات المتهم حسين جلال الدين فى تحقيقات النيابة. وأغلب أعضاء هذه الجماعة من الحرفيين والصيادين والمشتغلين فى الأعمال الهامشية.. وتنتشر فى حوالى ١٥ قرية بمركز ابشواى مجاورة لبحيرة قارون محرومة من الخدمات، وغابت عنها الدولة لفترة طويلة مما سهل للجماعة معاقبة من يخرج على طاعتهم بأحراق سيارته أو سرقة مواشيه أو إتلاف زراعته، دون أى عقاب، حدث هذا فى قرى كحك وأبو شنب والعلوية. وفى الأعوام القريبة الماضية تعامل الأمن معهم بعنف ،فاقتحم قراهم بالعربات المصفحة وحشود الأمن المركزى ودمر أبواب وشبابيك ومحتويات بيوتهم، واعتدى بالسب والضرب على أسرهم فاكتسبوا تعاطف أهل تلك القرى رغم أن معظمهم غير منضم للجماعة.

و٨٠ ٪ من سكان هذه القرى الذين بلغوا سن العمل عاطلين، ووصلت نسبة الهجرة منها إلى المحافظات الساحلية الى ٣٠٪، ولايتجاوز الملاك الصغار نسبة ٢٪ بينما معظم الفلاحين يعملون كأجراء و٧٠٪ من أراضى هذه القرى معرضة للبوار بسبب استحواذ عائلة والى على مياه الري.

أما تصريحات الحكومة عن حل مشكلة البطالة كأساس لمواجهة التطرف فحبر على ورق. فالمصنع الذى أنشئ لاستخراج أملاح من بحيرة قارون لم يعمل به الا أقارب أعضاء مجلسى الشعب والشورى وأعضاء الحزب الوطنى، أما الطلبات التى تقدمها شباب هذه القرى فمصيرها مجهول. وما صرح به المحافظ من اعتماد نصف مليون جنيه كقروض لـ ٣٠٠ شاب وانشاء مراكز لتدريب الفتيات على الخياطة بتكلفة ١٠٠ ألف جنيه، وانشاء مدرستين بتكلفة مليون جنيه ووحدة صحية بتكلفة ١٧٠ ألف جنيه وثلاث قرى سياحية باستثمارات تبلغ ١٥٠ مليون جنيه، ومنح أبناء هذه القرى الأولوية فى تملك الأراضى..فكل هذا ينفيه عدم استفادة أى شاب أو فتاة من هذه القرى بتلك القروض والمشروعات. كما أننا نتساءل ..هل تحتاج الدولةلقتل الضباط حتى تهتم بتلك المناطق؟!!

رجب أبو الحارث- الفيوم

محمد عبد الحليم موسى
وزير الداخلية





الأرجوحة السياسية

اختلطت أوراق اللعب وتعددت الاهداف وشق على كل مثقف أن يفهم ويعى مايدور حوله من أحداث ودوافعها ونتائجها. فلم تعد أمور السياسة الجليلة فى أيدى خبراء أمناء محنكين عارفين بالحقائق مقدرين للعواقب يضعون اسم بلدهم فوق هاماتهم، ولكنها أصبحت فى ايدى كهنة وسحرة دجالين مشعوذين يرتدون الحلى الأنيقة وتحتها الأحجبة والأوراق الملونة وقراطيس البخور والتصريحات. ويدعون أنهم أهل المفهومية والأحوال الادراكية التى تتكشف عن حقائق موضوعية فى صورة الهامات لاتحتاج للمعرفة البرهانية لكونها أمور لايمكن التعبير عنها لأنها أحوال وجدانية هبطت من السماء وعرجت إلى القبة البرلمانية.

تلك عقيدة أوليائنا السياسيين الذين يركبون الموجة ويجدونا فى انتظارهم على الشاطئ نصفق لهم بأيدينا وأرجلنا ونهنئهم على سلامة الوصول.

فإن كانت الموجه شرقية خليجية شدوا الرحال وأعدوا الرجال مسرعين. وأن كانت الموجه غربية جماهيرية شعبية كسروا السدود وعبروا الحدود ملبيين النداء. وإن كانت شرقية عبرانية خير وبركة وكفى الله المصريين شر العتاب والعذاب أما وإن كانت الموجه أمريكية خالصة لوجه بوش. يقولون أتى فرج الله فقد صبرنا صبر أيوب وكان فقرنا مثل فقر عيسى فأنعم الله علينا بملك آل داود. ولكن كيف تبعثرت الأوراق

وتناقضت الأهداف وتعددت الايدولوجيات وتاهت المبادئ وأختلفت المنافع واستأذن الضمير وطلقت الديمقراطية بالثلاثة وكيف صار العدو حبيبا والحبيب عدوا وكيف زيفنا معايير الصداقة والمودة والبسنا الحق بالباطل والباطل بالحق وكيف تبادلنا الطرابيش والدشاديش! فهذا علمه عند ربى..! لان أهل القيادة والمفهومية والتى تنضوى تحت لوائهم هم أيضا لايعلمون!! ومن كل ماتقدم نستطيع أن نستخلص المفاهيم النورانية التالية:-

-إن السياسة عمل من أعمال القلوب وهى سر لايطلع عليه أحد

- إن أوليائنا السياسين أصحاب اتجاه تعقيدى متمدد ومتشعب احيانا

- أن الاحاجى والألغاز والطلاسم والمبهمات بؤرة فن الممكن

- إن جوهر السياسة هو التشوية والتشويش على الدلائل والحقائق الواقعية المنظورة

- لاتفكر ولاتتكلم فقط لك حق الصراخ الداخلى والكلام مع النفس أفضل

خالد عبد الرؤف عبد اللطيف

▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪

بورش



حلقة نقاشية

سألنى صديقى التقدمى «ماسبب عدم وجود أجهزةلقياس الرأى فى مصر؟»

انبرى حامل نوط النفاق الوطنى مدافعا «حزب الأغلبية هو خير ممثل لآراء الأغلبية»

انفرجت أسارير صاحب السؤال قائلا «لن أتحدث عن نواب الكيف والعملة والمرتشين وخبراء تزوير الارادة وتابعى التابعين، فهناك الأغلبية الصامتة والتى تقدر بحوالى ٨٠٪ ولاتشارك فى مهازل الانتخابات (السلبيون والمتقوقعون والمهمومون) وهناك تيارات غير ممثلة فى كل الاحزاب ولها وجود فى الشارع المصرى-

قاطعه حامل النوط «انك تردد أهازيج المعارضة وأصحاب المصلحة فى تدهور أحوال هذا البلد واشاعة روح اليأس والقتامة على كل منجزات ومعجزات الحكومة».

- أين هذه المعجزات؟ ٤ مليون عاطل و١٧ مليون أمى؟! ومسترى معيشة مهبب وتوزيع الفقر على فئات الوسط وفقراء الأغنياء؟.

فى لحظات انضم إلى حلقتنا النقاشية الشيخ عكاشة، واقترحت أن يترك عصاه فى الخارج بعد أن سألته عن سر تمسكه بالعصا فلكزنى قائلا «ولى فيها مآرب أخرى» صدق الله العظيم.

وانبرى الشيخ عكاشة قائلا «لابد من العودة الى الله فقد خلقنا فرق بعض طبقات، وهناك من صحابة رسول الله (صلعم) من هو موسر ومن هو معدم.

* اللهم لا اعتراض «كلمة عابرة لا أدرى كيف خرجت، واكفهر وجه محدثى.

- أتستهزئ بكلامى يازنديق؟ أقسم بالله مثنى وثلاث ورباع أنك لن ترد على الجنة، ولفتك فى الحديث عن العدالة الاجتماعية والاشتراكية وتلك الخرافات هى كفر وزندقة، وأحوالكم فى الاتحاد السوفيتى كمبتكم لاتخفى على أحد.

* ياعم الشيخ عكاشة أنا مسلم أشهد بأن لاإله الا الله وأن محمدا رسول الله، والاسلام دينى ، وكتاب الله دستورى ومصر غايتى وأملى ومرادى ولاشأن لى سوى بمصر.

- مصر هذه رؤى علمانية فاننا مسلمون ولاشأن لى بمصر.

* ياعم الشيخ مصر ورد ذكرها فى القرآن

- نعم وقت أن كانت اسلامية ولم تكن بها أحزاب ومتبرجات وكان مشايخ الأزهر يرتدون «العمة والقفطان» لابد من القضاء على البدع وانهاء عصر التبعية والعودة الى الزى الاسلامى.

وماهى الالحظات حتى أعلن التليفزيون «عسكرى كارى من غير طبنجة!!

تلميذكم الخايب محمد حجازى- المحلة الكبرى

▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪

ضريبة عدم استهلاك!

حولت ورشتى الكائنة بحارة كنيسة الأمن بشارع الجيش الى مخزن منذ ١٢ سنة لاستحالة استخدامها انتاجيا، بعد أن حوصرت بمقلب زبالة وطفح مجارى دائمين- أوفد مرفق المياه مندوبين وتأكد أنها لاتفتح الامرة سنويا لشطف الشغل المخزون من الأتربة المجمدة عليه. ورغم ذلك ورغم تسجيل عداد المياه فى القراءة الحالية والسابقة (صفر) فوجئت بقيمة الاستهلاك ٢٣ جنيها و٣٥٠ مليما، فهل تحولت المرافق إلى ممالك للجباية؟ وهل صدرت ضريبة جديدة سرا لعدم الاستهلاك؟

سعد زغلول محمد عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات الهندسية

▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪

احذروا الرفض الصامت

باءت كل خطط الاستشاريين والخبراء المزعومين بالفشل الذى ظهر واضحا فى حياة الشعب وهو الأهم. لقد كفرت الجماهير الكادحة بكل مقولات الاصلاح المعلنة مثل نصائح صندوق النقد المقدسة! ومشاكل الحياة وأعباؤها أصبحت لاتطاق ولاتدعو لاستقرار أن كل اعلانات الرفض الصامتة فى قلوب الشعب الفقير ستتحول الى صرخة مدوية ، وستتحول الصرخة الى يدقوية تبطش بكل المتاجرين بمعاناةالشعب.

مصطفى سنجر تربية بورسعيد

▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪

ناجى العلى

أسجل اعجابى الكبير بمجلة اليسار وأعتقد أنها أحسن مجلة فى مصر. أولا الكاريكاتير فى المدد ٢٦ كان

ممتازا ومشبعا، والمقالات غالبيتها عالية المستوى ومفيدة جدا، وأن كنت أعتقد أن المناخ فى مصر لايعطى فرصة لأى شئ مفيد وجاد أن ينتشر.. أعجبتني جدا المناقشات التى تمت فى المؤتمر العام لحزب التجمع، وواضح أن المناقشات لست نقطاكثيرة مهمة. الرسوم التى نشرت لناجى العلى جميلة جدا أتمنى أن تنشروا له فى كل عدد، أو يتبنى حزب التجمع طبع كتاب يحتوى رسوم ناجى العلى. وأعتقد أن لالزوم لكتابة اسم المجلة بخط كبير فى كل صفحة- من صفحات المجلة- ولماذا يتم تكرار صور الأشخاص فى أكثر من صفحة- بالعدد الواحد؟ فى العدد ٢٦ فقط تكررت صورة صلاح حافظ وعبد الله النيبارى وجورج بوش وغاطف صدقى..

سامح وديع عياد
ونجيب بسطوروس
دير الملاك- القاهرة

ندوة أوسع لليسار

لى عدة ملاحظات على مناقشات ندوة اليسار حول «الانهيار السوفييتى ومستقبل اليسار المصرى» **الأولى** هى غياب قضية وحدة اليسار أو هامشيتها، فلم يتطرق اليها سوى الأستاذ نبيل الهلالى وبشكل عرضى. **والثانية** مطالبة د. عبد العظيم أنيس بفتح كافة الملفات ونقد كافة ممارسات وأفكار اليسار المصرى، وأخشى- وهذا تخوف مشروع- أن تتحول المسألة إلى هدم وتشويه مجمل تاريخ ومواقف اليسار مثلما حدث فى بيروسترويكا جوربى ويلتسين التى بدأت بهدف الوصول إلى «اشتراكية ذات توجه انسانى» فانتهت الى مانعرفه جميعا- واذا كان الوقت قد حان للتخلص من مفهوم ديكتاتورية البروليتاريا- كما يرى د. أنيس- فما هو البديل؟ هل هو الحلف الشعبى الواسع الذى يقترب من مفهوم تحالف قوى الشعب والاتحاد الاشتراكى؟ والذى انتهى الى حزب مصر فالوطنى.. **والثالثة** قول د. رفعت السعيد بأننا نبدأ من الصفر، وهو أبرز مؤرخى الحركة- التقدمية عامة والشيوعية خاصة، وكتاباته تشهد بتجارب عديدة ناجحة لليسار المصرى واسهاماته البارزة فى الواقع والتجربة المصرية. **الرابعة والأخيرة** اقتصار الندوة على عدد محدود من قادة ومفكرى اليسار. أطمع فى ندوة تتسع لعدد أكبر من قادة اليسار ومفكريه بمفهومه الواسع وأن تشمل الشباب أيضا حتى تزداد المناقشة غنى وثراء. كما أطمع فى طبع تلك المناقشات فى كراسات وملازم تتداولها قوى وجماهير اليسار، ولعل ذلك يكون بداية متواضعة نحو وحدة أو جبهة اليسار بشكل ما..

عاطف بسيونى
ليسانس حقوق
جامعة القاهرة

تلغراف

* أعجبنى اقتراح الأستاذ أحمد طاهر المحامى بتكوين رابطة لقراء اليسار، ويشرفنى أن أكون عضوا بها.

عبد الفتاح ابراهيم
قرية الصمدة-
الجناين- السويس

معرفة

* اليسار منذ «عرفناه» و«عرفناها» هو خلاصة مثقفى مصر الذين يعيشون دائما مطاردين لأنهم شرفاء.. تحية لليسار حزبا ومجلة.

اسحق روحى
الفرشوطى
فرشوط- قنا

السم والعسل

مقالات الدكتور رفعت السعيد تتسق مع جوهر دور اليسار كما هو فى قناعتى «ثقافة للهدم والبناء» فهو يكشف عن السم الذى يسرى فى واقعنا الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ويقدم «العسل» أى الدواء المستخلص من طول معاناته وتأمله فى الواقع وصفحات الكتب.. إن الحل الاشتراكى فكر الغد الذى يعيد النقاء لوجه عروبتنا ووحدتنا الوطنية..

عصام الدين احمد
أمين
اطسا- الفيوم


نبيل الهلالى


د. رفعت السعيد

مشاغبات

«مكرم» و«عادل» «ونيكسون»!

غضب كاتب افتتاحية مجلة «المصور» القاهرية، من الفصل الذى خصصه الرئيس الأمريكى الأسبق «ريتشارد نيكسون» للعالم الاسلامى فى كتابه الأخير «انتهزوا الفرصة» ، فوصفه بأنه «خيالات محمومة، لرئيس سابق، يريد أن يثبت حضوره على المسرح بأى صورة من الصور، أما السبب، فلأنه قد أشار إلى تيار فى السياسة الأمريكية ،يعتبر المسلمين، هم الخطر القادم الذى يتحدى انفراد أمريكا بقيادة العالم، ويدعو للتحالف مع روسيا لصده»

ويرى كاتب افتتاحية «المصور»- وهو غالبا رئيس تحريرها «مكرم محمد أحمد»- أن هذا الاتجاه «يغازل التطرف المسيحى واليهودى فى الغرب ضد المسلمين » من جانب، ويلوح فى وجوه العرب والمسلمين- من الجانب الآخر-«بملاءة حمراء من أجل الاستثارة والتنادى باعلان الحرب على الغرب»، وفى إيماءة إلى ماكتبه «عادل حسين»- رئيس تحرير «الشعب» تعليقا على الكتاب ذاته وربما إلى كتابات أصولية أخرى- لفت «مكرم محمد أحمد» النظر، إلى «وجود تيار عندنا مماثل لايرى فى كل مايصدر عن الغرب، سوى أنه تحركات صليبية»..

وهكذا نظر «مكرم» إلى أفكار «نيكسون» من منظور الدعم الذى يقدمه إلى دعاية ونشاط الأصوليين الاسلاميين فى مصر والوطن العربى، بعد أن اعترف «نيكسون» بأنهم التحدى الذى يواجه سيطرة أمريكا على العالم، فى منطقة يتزايد إحساس شعوبها بخطر هذه السيطرة ، خاصة بعد أن تتالت الشواهد- وآخرها الموقف الأمريكى من ليبيا- ، على أن القيادة الأمريكية - المنفردة - للعالم، تعطى أهمية خاصة للضغط على العرب والمسلمين بهدف قيادتهم إلى بيت الطاعة الأمريكى!

و «مكرم» على حق، حين يدعو للتأمل فى أفكار «نيكسون»، ويحذرمن الخضوع لاستثارة ملاءته الحمراء، بما يؤدى إلى تصاعد موجات التطرف الاسلامى المصحوب بالعنف، وفتح معركة - يراها مفتعلة- بين المسلمين وغيرهم من اتباع الديانات الأخرى، لن تسفر إلا عن صرف الانظار عن المشاكل الأساسية التى تهدد الغرب!

لكن «مكرم» وغيره من الكتاب والمفكرين والسياسيين، الذين يعتبرون الأصوليين الاسلاميين، الخطر الأجدر بالمواجهة، لتأثيره المدمر على استقرار المنطقة وازدهارها، فيقدمونه على أى خطر آخر، بمافى ذلك الخطر الأمريكى والصهيونى، ليسوا على حق، حين ينظرون إلى مايقوله «نيكسون» من هذه الزاوية وحدها، بينما كل الشواهد تدل على أن هناك بالفعل اتجاها متطرفا ومتعصبا فى السياسة الأمريكية ، يستشعر خطرا من اليقظة الاسلامية، ويسعى لاتخاذها عدوا، وهو مايعارضه «نيكسون»- الأكثر ذكاء- إذ يطالب الادارة الأمريكية بترشيد التعامل مع التحدى الاسلامى، والتفاعل معه، بشكل يضمن توجيهه لصالح انفراد امريكا بقيادة العالم، بانشاء مراكز «تنوير» اسلامية، فى عواصم بينها «القاهرة» تجذب العرب والمسلمين إلى النموذج الأمريكى، وتساهم فى تحديث نهضته، لتتواءم مع المثل العليا الأمريكية التى تقوم على ساقين: الديمقراطية واقتصاد السوق.

واذا كان من الواجب تحذير الأصوليين الاسلاميين ، من الاستجابة لهذا الاستفزاز، بأسلوب قد يدفعهم إلى مزيد من الجمود والتشرنق، لمواجهة التحدى فمن الواجب كذلك تنبيه الآخرين ، إلى أن الامريكيين ينظرون إلى العالم الاسلامى باعتباره قوة جيوبوليتكية أكثر من نظرتهم اليه باعتباره قوة دينية، وينظرون إلى الاسلام باعتباره حضارة، تجمع بين سكانه ، وتلعب دورا فى توحيدهم ،بينما تعتمد القوة الجيوبوليتكية لبلاد المسلمين ، على عوامل أخرى، تتعلق بتحكمهم فى بعض مصادر قوة الغرب، كالنفط، أو بمتاخمة أراضيهم لبعض مصادر الخطر المقبل على قيادة أمريكا للعالم فى المستقبل ومعنى هذا أن المسلمين ، ومن يشاركونهم حق المواطنة فى بلادهم، هم المقصودون بالعداء، لاالاسلام ذاته لأن مبررات العداء مادية دنيوية، وليست دينية سماوية!

أما والأمر كذلك، فلايجوز أن تكون أفكار «نيكسون» مبررا للخلاف بين «مكرم» و«عادل» بل دافعا لكى ندرك أهمية دورنا الجيوبوليتكى فى التوازن الدولى من جانب، وأهمية أن نقوم بأنفسنا بتحديث نهضتنا ، وعصرنتها، لكى نكون مؤهلين -لاالدفاع عن أنفسنا فحسب- ولكن لضمان استقرار العالم!

صلاح عيسى



يوسف عبدلكي